



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.



تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
حول اجتماعات الجمعية العامة 143، والدورة 208، للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
مدريد، إسبانيا، 26-30 تشرين الثاني / نوفمبر 2021

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي،
حول اجتماعات الجمعية العامة 143، والدورة 208، للمجلس الحاكم،
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي،
مدريد، إسبانيا، 26-30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

مقدمة:

في الفترة من 26 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، انعقدت بدعوة من البرلمان الإسباني، الجمعية العامة الـ143 اجتماعات الجمعية العامة الثالثة والأربعين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة 208 للمجلس الحاكم للاتحاد والاجتماعات ذات الصلة في مدريد، (قصر البلدية للمؤتمرات IFEMA)، وهي أول جمعية عامة تنعقد بالحضور الشخصي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتفشي جائحة كورونا.

شاركت في هذه الفعاليات وفوداً برلمانية تمثل (117) برلماناً أعضاء في الاتحاد. وحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو عديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد، أن تقدم للبرلمانات والمجالس العربية الموقرة، هذا التقرير الذي يقدم عرضاً لأبرز وقائع الاجتماعات، وأهم القضايا التي تم تداولها، وما تمخضت عنه من نتائج وقرارات. والأمانة العامة للاتحاد تأمل أن تتلقى أية ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذا التقرير ومضمونه، ليتسنى لنا أخذها عند إعداد أية تقارير مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة. وسيتم لاحقاً ترجمة التقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وسيوزع على البرلمانات والمجالس العربية الموقرة، تعميماً للفائدة.

* * *

الفهرس

الصفحة	الموضوع
06-04	حفل الافتتاح
16-07	اجتماعات الدورة الـ 208 للمجلس الحاكم
60-17	اجتماعات الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي
67-61	اللجنة التنفيذية
67	اللجنة الفرعية للتمويل
69-68	منتدى النساء البرلمانيات
70-69	منتدى البرلمانين الشباب
77-70	اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى
86-78	الأنشطة والفعاليات أخرى
95-87	ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد
102-96	الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية
102	الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية
102	الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية
103	الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية
104	أنشطة الاتحاد البرلماني العربي
105	الخاتمة

أولاً - حفل الافتتاح

أقيم حفل افتتاح الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي في قصر البلدية للمؤتمرات (IFEMA)، مدريد عند الساعة 18:30 من يوم الجمعة، 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، بحضور جلالة الملك فيليب السادس ملك إسبانيا.

ورحبت السيدة إيزابييل دياز أيبوسو، رئيسة مجتمع مدريد، بالوفود في مدريد وأشارت إلى أن قصر البلدية للمؤتمرات (IFEMA)، مكان انعقاد الجمعية، كان موقع أول مشفى مؤقت في المدينة لمعالجة حالات كوفيد-19 في آذار/ مارس 2020. لدى إسبانيا تقليد عريق من الديمقراطية البرلمانية، يعود إلى كورتيس دي ليون في العام 1188. بدأ العصر الديمقراطي الحديث في إسبانيا في العام 1978 وقد شكل النظام الملكي، الذي يمثله اليوم جلالة الملك فيليب السادس، أساساً لاستقرار البلاد.

وشكرت الاتحاد البرلماني الدولي لاختيار مدريد لجمعيةته العامة وتمنت التوفيق للمندوبين في عملهم الأساسي لنشر السلام والتفاهم. توجد البرلمانات من أجل المصلحة العامة، وحماية الناس من إساءة استخدام السلطة، والدخول في حوار للتغلب على الصعوبات وضمان التعايش السلمي. كان مواطنو العالم يعتمدون على المندوبين في الجمعية العامة للتعاون والتوصل إلى توافق في الآراء لصالح الديمقراطية والحرية. وأعربت عن أملها في أن تتاح أيضاً الفرصة للمندوبين لاستكشاف مدريد أثناء إقامتهم.

وفي رسالة مرئية، تحدث السيد عبد الله شهيد، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن وقته بصفته برلمانياً والدور المهم الذي أدته البرلمانات في تحقيق اتفاقيات الأمم المتحدة. كانت الجمعية العامة فرصة للبناء على الإعلان المعتمد في المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات في فيينا في أيلول/ سبتمبر 2021 للتغلب على جائحة كوفيد-19، وبناء الاستجابة وتعزيز الالتزام المشترك بسيادة القانون والاستدامة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي رسالة مرئية، أكد السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة، على الدور الحيوي للبرلمانات في التصدي للعديد من التحديات الخطيرة التي يواجهها العالم: حالة الطوارئ المناخية، وعدم المساواة، والنزاع المستمر حول العالم. أكد تقريره الأخير، جدول أعمالنا المشترك، على أهمية بناء شكل أكثر شمولاً للتعددية، والجمع بين البرلمانات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وغيرها من أجل صنع القرار العالمي. وكانت النقاشات في الجمعية العامة بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجنسانية) والمشاركة العامة وتعزيز الحوار بين الأديان كلها اعتبارات أساسية في تعزيز المجتمعات المحلية والمجتمعات المسالمة والمستجيبة.

وقدم أعضاء فرقة الباليه الإسبانية الوطنية رقصة الفلامنكو التقليدية.

ورحب السيد أندير جيل غارسيا، رئيس مجلس الشيوخ الإسباني، بالمندوبين باسم مجلسي إسبانيا وأشار إلى أن التحديات الحالية التي تواجه العالم توحد البرلمانين. ينبغي أن يكون البرلمانون قدوة يحتذى بها، وأن يعززوا النوايا الحسنة والاحترام، وأن يتغلبوا على خلافاتهم من خلال الحوار، من أجل تعزيز ثقة مواطنهم بالأنظمة الديمقراطية. وكانت أوجه عدم المساواة بين المناطق الريفية والحضرية، والفصل بين صانعي القرار المركزيين والأطراف، من القضايا التي تحتاج إلى المعالجة في العديد من البلدان.

ويبقى العنف وسوء المعاملة ضد المرأة في البرلمانات شائعاً بشكل مقلق، وكان البرلمانون الرجال هم المرتكبون الرئيسيون في كثير من الأحيان. وتحتاج البرلمانات للعمل لضمان أن تكون مجالسها أماكن آمنة ومحترمة، مع مساواة حقيقية بين الرجال والنساء وخالية من جميع أشكال العنف. تحتاج البرلمانات إلى تمثيل مواطنيها والحفاظ على القيم الديمقراطية. لقد حددت استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، المقرر اعتمادها في وقت لاحق من ذلك الأسبوع، مجموعة من الأهداف الاستراتيجية ومجالات السياسات، التي ستوجه أنشطة المنظمة وتشجع البرلمانات على العمل معاً على مدى السنوات الخمس المقبلة لتعزيز تأثيرها.

ورحبت السيدة ميريتسيل باتيت لامانيا، رئيسة مجلس النواب الإسباني، بالمندوبين في مدريد باسم مجلس النواب. كانت الجمعية العامة الـ 143 هي الجمعية العامة الرابعة التي عُقدت في مدريد وشهدت عودة الاجتماعات ذات الحضور الشخصي بعد ما يقارب من عامين من التعايش مع جائحة كوفيد-19. أقر البرلمان الإسباني بمسؤوليته الخاصة عن ضمان عقد الجمعية العامة في أكثر الظروف الممكنة أماناً. تمت السيطرة الآن على وضع فيروس كوفيد-19 في العديد من البلدان، ولكن لا تزال هناك مهمة كبيرة تنتظرنا، لا سيما في ضمان الوصول الكامل إلى اللقاحات في كل مكان ولكل شخص.

وشكلت الجائحة تحدياً كبيراً للبرلمانات، لأنها فرضت أساليب عمل جديدة، تعتمد في كثير من الأحيان على التقنيات الحديثة، وتتطلب من البرلمانات صياغة واعتماد الاستجابات للطوارئ في حالة تتطور باستمرار. لقد أدت الأزمة إلى قدر كبير من عدم الثقة، مما عرّض الديمقراطية للخطر. ولذلك كان على البرلمانات أن تكون متسقة وموحدة ومنفتحة على الحلول الجذرية. أدى استياء الناس من السياسة إلى الاستقطاب والإقصاء والشعبوية في العديد من البلدان، مما قوّض المؤسسات الديمقراطية. لذلك فإن موضوع الجمعية العامة، التحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية: التغلب على الانقسامات وبناء المجتمع، قد جاء في الوقت المناسب. سيتطلع العالم إلى مناقشات الجمعية العامة ونتائجها لإعطاء الأمل في مستقبل الديمقراطية.

وشكر السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمان الإسباني لموافقته على استضافة الجمعية العامة وتنظيمها في إطار زمني أقصر بكثير من المعتاد. منذ آخر جمعية عامة ذات حضور شخصي في بلغراد في تشرين الأول/أكتوبر 2019، تمكن الاتحاد البرلماني الدولي من مواصلة عمله بفضل الاجتماعات عن بُعد، لكن التفاعلات الشخصية كانت حيوية لدبلوماسية برلمانية حقيقية. لقد أظهرت جائحة كوفيد-19 مدى الترابط الذي أصبح عليه العالم وكيف كان من الضروري العمل معاً لإيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية. لقد لقي أكثر من 5 ملايين شخص مصرعهم بسبب الفيروس، بما في ذلك العديد من البرلمانين، وأدت الجائحة إلى تراجع في التقدم الذي تم تحقيقه بجهد بالغ نحو أهداف التنمية المستدامة.

كما شهد العامين الماضيين تراجعاً خطيراً في الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع انتشار وباء الانقلابات العسكرية والهجمات المباشرة على البرلمانات، ولا سيما في أفغانستان، وغينيا، ومالي، وميانمار، وجمهورية السودان. وتتحمل البرلمانات مسؤولية إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر جرأة. لقد نقل المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

رسالة قوية مفادها أن العمل كالمعتاد لم يكن خياراً. وهناك المزيد مما يتعين القيام به لمكافحة أزمة المناخ، بشكل فعال ومع المساءلة. وقد أثرت الجائحة بشكل غير متناسب على النساء والشباب، ومن الأهمية بمكان ضمان تمثيلهم في جميع جوانب المجتمع وصنع القرار، بما في ذلك في البرلمانات. سمحت التكنولوجيا للناس بأن يكونوا على اتصال أفضل من أي وقت مضى، لكنها أتاحت أيضاً تزايداً هائلاً في التطرف والاستقطاب والمعلومات المضللة. كان على البرلمانيين أن يستمعوا إلى بعضهم البعض، وأن يعززوا التعاون والثقة من خلال رسالة أمل وليس كراهية، وأن يحافظوا على الديمقراطية.

رحب **جلالة الملك فيليب السادس ملك إسبانيا** بالوفود وأعرب عن تعازيه للخسائر الفادحة في الأرواح في جميع أنحاء العالم خلال العامين الماضيين بسبب جائحة كوفيد-19. وتفخر إسبانيا باختيارها لاستضافة الجمعية العامة وتتخذ كل خطوة لضمان عقدها في أكثر الظروف أماناً. اعترفت اليونسكو بإسبانيا باعتبارها مهد البرلمانية، حيث اعتبر كورتيس دي ليون للعام 1188 أول نظام برلماني موثق في أوروبا. وكان الحوار بين البلدان والمؤسسات أساس الاتفاقات والتعاون. لقد تأسس الاتحاد البرلماني الدولي بناءً على قناعة السيد ويليام راندال كيرمر وفريدريك باسي بأنه ينبغي على البرلمانات مواجهة التحديات العالمية معاً.

وإن تركيز المناقشة العامة للجمعية العامة على التهديدات التي تواجه البرلمانات والديمقراطية متماسياً إلى حد كبير مع نوايا مؤسسي الاتحاد البرلماني الدولي. في الأيام المقبلة، سيحتاج البرلمانيون إلى العمل بجهد للتوفيق بين وجهات نظرهم المختلفة وبناء توافق في الآراء بشأن الطريق إلى الأمام. واجهت البرلمانات العديد من التحديات المشتركة، وأبرزها جائحة كوفيد-19 وحالة الطوارئ المناخية. لقد كان تعهد البرلمانات بمسؤولية الاستفادة من مواهب ومهارات جميع قطاعات المجتمع، وتحسين تمثيل النساء والشباب أمراً حيوياً.

وقد رحب بشكل خاص بالبرلمانات من أمريكا اللاتينية، التي تشاركها إسبانيا برابطة ثقافية تاريخية، فضلاً عن البرلمانات الزميلة في جميع مناطق البحر الأبيض المتوسط وفي دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. لقد كان شرفاً خاصاً لإسبانيا أن تستضيف أول جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي عقدت في الاتحاد الأوروبي منذ أكثر من 20 عاماً. ورحب بأعضاء البرلمانات من جميع أنحاء العالم وأعرب عن قناعته بأن اهتمامهم واهتمامهم في المداورات القادمة ستؤدي إلى نتائج مثمرة. كما شكر فرقة الباليه الإسبانية الوطنية على أداء رقصات الفلامنكو وشجع المندوبين على المشاركة في العديد من الأنشطة الثقافية والترفيهية الأخرى التي ستقدمها مدريد.

وأعلن **جلالة الملك فيليب السادس ملك إسبانيا** افتتاح الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي.

ثانياً - اجتماعات الدورة الـ 208 للمجلس الحاكم

انعقدت في إطار الجمعية العامة الثالثة والأربعين بعد المائة، اجتماعات الدورة الـ 208، للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، وتمت الموافقة على جدول أعمال الدورة الـ 208 للمجلس الحاكم، المتضمنة البنود التالية:

1. إقرار جدول الأعمال

2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ 207 للمجلس الحاكم

أرسلت المحاضر الموجزة إلى جميع الأعضاء، وتوفّر على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي على <https://www.ipu.org/file/12758/download>

3. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 143

4. تقرير الرئيس

(أ) بشأن أنشطته منذ الدورة الـ 207 للمجلس الحاكم

(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية

5. التقرير المرحلي للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ 207 للمجلس الحاكم

سيحيط الأمين العام المجلس بشأن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ دورته السابقة، ويقدم لمحة عامة عن الإنجازات الرئيسية لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لفترة 2017-2021.

6. اعتماد استراتيجية جديدة لفترة 2022 - 2026 للاتحاد البرلماني الدولي

ستتم دعوة المجلس الحاكم إلى اعتماد استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة التي تمت صياغتها بعد عملية استشارية شاملة تحت قيادة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، واللجنة التنفيذية.

7. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي

8. الموازنة الموحدة للعام 2022

ستتم دعوة المجلس الحاكم إلى اعتماد الموازنة الموحدة للعام 2022.

9. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

(أ) حالة عضوية الاتحاد البرلماني الدولي وطلبات الحصول على صفة المراقب

عملاً بتوصية اللجنة التنفيذية، ستتم دعوة المجلس الحاكم للموافقة على طلب الحصول على صفة عضو منتسب التي تم تلقيها من البرلمان الإفريقي، وكذلك الطلبات للحصول على صفة المراقب الدائم التي تم تلقيها من اللجنة البرلمانية لمجموعة دول الساحل الخمس، والمنتدى البرلماني بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والشبكة البرلمانية الدولية للتعليم، وفرسان مالطا.

(ب) وضع برلمانات معينة

سيحصل المجلس الحاكم على تحديث عن حالة بعض البرلمانات.

10. المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات والاجتماعات ذات الصلة

ستتم إحاطة المجلس الحاكم عن نتيجة ومتابعة المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، والقمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات، والقمة البرلمانية العالمية الأولى بشأن مكافحة الإرهاب.

11. تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

12. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

13. تقديم تقارير من الأعضاء عن الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي

سيستمع المجلس الحاكم إلى تقرير بناء على الردود التي وردت من الأعضاء حول متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، والقرارات الأخرى.

14. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(أ) منتدى النساء البرلمانيات

(ب) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

(ج) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

(د) لجنة شؤون الشرق الأوسط

(هـ) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

(و) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

(ز) الفريق الاستشاري المعني بالصحة

(ح) مجموعة مساهلي الحوار حول قبرص

(ط) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

(ي) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

15. تعيين اثنين من المدققين الداخليين للعام 2022

(راجع المادة 41 من مجلس الحاكم)

16. انتخابات اللجنة التنفيذية

(راجع المادة 21 (ي) من النظام الأساسي والقواعد 37 و38 و39 من المجلس الحاكم)

سيُنتخب المجلس الحاكم ثلاثة أعضاء للجنة التنفيذية ليحلوا محل:

- السيد د. ماكغوينتي (كندا)، والسيدة ل. فيلهمان ريبيل (سويسرا)، اللذين تنتهي ولايتهما في الدورة الـ 208

للمجلس الحاكم - شاغران اثنان ليتم ملؤهما من قبل رجل واحد وامرأة واحدة، كلاهما من مجموعة +12.

- السيد ج. غالي نغوتي (تشاد)، الذي لم يعد برلمانياً - شاغر واحد ليتم ملؤه من قبل رجل واحد من المجموعة الإفريقية.

17. تعيين أمين عام لمدة أربع سنوات

(01 تموز/يوليو 2022 - 30 حزيران/يونيو 2026)

مقترح اللجنة التنفيذية (راجع المادتين 21 (س) و26.2 (د) من النظام الأساسي والقاعدة 3 للأمانة العامة)

ستتم دعوة المجلس لتعيين أمين عام. خلال جلسة في دورته الـ 286 التي انعقدت عبر الإنترنت في 21 تموز/يوليو،

أوصت اللجنة التنفيذية بالإجماع أن تتم إعادة تعيين الأمين العام الحالي لولاية إضافية.

18. جائزة كريم-باسي للاتحاد البرلماني الدولي

سيدعى المجلس الحاكم ليصادق على خارطة الطريق لتنفيذ النسخة الأولى من جائزة كريم-باسي الجديدة للاتحاد

البرلماني الدولي. بالإضافة إلى ذلك، سيعرض مقطع ترويجي قصير عن هذه الجائزة.

19. ما يستجد من أعمال

ناقش المجلس بنود جدول أعماله وفق ما هو مبين أعلاه، واتخذ حولها القرارات اللازمة، وفيما يلي

عرض لبعض قرارات المجلس، (علماً بأن كامل القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني

الدولي والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 143

في جلسته الأولى في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، اقترح المجلس الحاكم انتخاب السيدة م. باتيت لأمانيا، رئيسة

مجلس النواب الإسباني، رئيسة للجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي.

2. تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

أحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير الرئيس عن أنشطته منذ دورته الـ 207. ورحب بمبادرة الرئيس لتوسيع عضوية

الاتحاد البرلماني الدولي. واتفق المجلس الحاكم مع الرئيس على أن الاستراتيجية لتحقيق زيادة العضوية ينبغي أن تشمل

الاتصال الشخصي مع البرلمانات التي لم تصبح بعد أعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. ووافق المجلس الحاكم على

تقديم أي دعم لازم لتحقيق هذه الغاية.

3. التقرير المرحلي للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ 207 للمجلس الحاكم

أحاط المجلس الحاكم علماً بالتقرير المرحلي للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ 207 للمجلس الحاكم. لاحظ أعضاء المجلس الحاكم أن التقرير يمثل ختاماً لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021، التي تم تنفيذها بنجاح وبدعم قوي وثابت من الأمين العام وفريقه، بما في ذلك خلال السياق الصعب لجائحة كوفيد-19. يعتقد أعضاء المجلس الحاكم أن التقرير المرحلي للأمين العام كان توضيحاً للمساءلة التي كانوا يروجون لها داخل المنظمة وفي برلماناتهم الوطنية. وهنأوا بجرارة الأمين العام وفريقه على التزامهم بتنفيذ استراتيجية 2017-2021، التي بنيت عليها الاستراتيجية القادمة للفترة 2022-2026.

4. اعتماد الاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026

اعتمدت استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في جلسته المنعقدة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر. وكان مشروع الاستراتيجية قد عُرض سابقاً في 27 تشرين الثاني/نوفمبر؛ كما تم تنظيم عروض منفصلة داخل المجموعات الجيوسياسية ومختلف الهيئات الأخرى التابعة للاتحاد البرلماني الدولي من أجل نشرها والتشاور والمشاركة فيها على نطاق أوسع. ونتيجة لذلك، أخذت الوثيقة النهائية المعتمدة في الاعتبار التعليقات التي وردت في وقت سابق من الأسبوع من منتدى البرلمانيين الشباب وكذلك من مجموعة +12، التي أيدت اقتراحاً من فرنسا لتضمين جملة حول أهمية العلم. كانت التعليقات التي تم الإدلاء بها تهدف إلى تعزيز وتوضيح المحتوى الموجود بالفعل في النص المقدم إلى الأعضاء في الجلسة الأولى للمجلس الحاكم. وجاءت الاستراتيجية للفترة 2022-2026 نتيجة لعملية استشارية دامت قرابة العام وقادها الأعضاء بقيادة اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، تحت قيادة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وقد بدأت العملية بتقييم الاستراتيجية للفترة 2017-2021 وتأثير المنظمة في هذا الصدد. ثم استخدمت نتيجة التقييم الأولي كأساس للمشاورات مع الأعضاء والشركاء لجمع الآراء حول القيمة المضافة للمنظمة والأولويات للسنوات القادمة. كانت عملية التشاور الاستراتيجية هي الأكثر شمولاً في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي، حيث شارك أكثر من 900 شخص من أكثر من 100 دولة من خلال الاستطلاعات ومناقشات مجموعات التركيز والمقابلات.

وقد أفادت التعليقات التي تم تلقيها في وضع إطار استراتيجي أقرته اللجنة التنفيذية وطورته الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بتوجيه منها وتوجيهات اللجنة الفرعية للتمويل. وتم بعد ذلك مشاركة مشروع الاستراتيجية مع جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي قبل انعقاد الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي للتعليق عليها قبل تقديم النسخة النهائية إلى المجلس الحاكم للموافقة عليها.

وتحدد الاستراتيجية خمسة أهداف استراتيجية تعكس كيفية قيام الاتحاد البرلماني الدولي بإحداث تغيير إيجابي في

العالم، وهي:

- بناء برلمانات فعالة و متمكّنة
- تعزيز البرلمانات الشاملة والتمثيلية
- دعم البرلمانات التي تتسم بالمرونة والصمود والابتكار
- تحفيز العمل البرلماني الجماعي
- تعزيز المحاسبة في الاتحاد البرلماني الدولي.

وستساهم الأهداف الخمسة في بناء النظم البرلمانية من أجل الديمقراطية للجميع. ويمثل نهج النظم البرلمانية تحولاً عن الاستراتيجية السابقة ومحاولة لتحديد النظر عن كون البرلمانات في عزلة نحو النظر إلى البرلمانات بطريقة أوسع تشمل مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة والديناميات التي تؤثر عليها. وحدد الأعضاء أربعة مجالات سياسية سيساهمون فيها كأولوية. وهي، بالترتيب الأبجدي (في اللغة الإنجليزية) لإظهار الأهمية المتساوية لها:

- تغير المناخ
- الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجنسانية) ومشاركة الشباب
- السلم والأمن
- التنمية المستدامة للجميع.

بالإضافة إلى ذلك، تؤكد الاستراتيجية للفترة 2022-2026 على الإدماج، وتوسيع النهج للتركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة والمهمشة من السكان (من حيث الوصول والتمثيل والإنصاف للجميع)؛ والاستجابة (حتى تتمكن البرلمانات من استيعاب الأزمات/ الصدمات الخارجية والتكيف معها بشكل أفضل) ومساءلة الاتحاد البرلماني الدولي (الأعضاء والأمانة العامة).

وتشمل دوافع التغيير والكفاءة مشاركة الشباب والاتصالات ونظام مراقبة وتقييم معزز.

5. الوضع المالي

تلقى المجلس الحاكم تقريراً عن الوضع المالي للاتحاد حتى 30 أيلول/ سبتمبر 2021 وقائمة محدثة بالمساهمات المقررة غير المسددة. اعتباراً من 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، كان هناك ثمانية برلمانات أعضاء (جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية¹ والكونغو وساحل العاج وغينيا بيساو ودولة ليبيا وسانت لوسيا وجمهورية السودان وجمهورية فنزويلا البوليفارية وعضوان منتسبان) (اللجنة البرلمانية الدولية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) متأخرة لمدة ثلاث سنوات كاملة، وبالتالي فإنهم مسؤولون عن تعليق حقوق عضويتهم بموجب المادة 5 الفقرة (3) من النظام الأساسي. خمسة أعضاء (جمهورية إفريقيا الوسطى،

¹ أحاط المجلس الحاكم في جلسته الثانية مع الامتنان بالنية التي عبر عنها المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لدفع المتأخرات المستحقة على جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية لصالح التضامن البرلماني.

وجمهورية جيبوتي، وغينيا الاستوائية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتوفالو) وعضوان منتسبان (برلمان الأنديز والجماعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى (CEMAC)) تأخرت لمدة عامين كاملين وكانت خاضعة لعقوبات تتعلق بالمشاركة و/ أو بالتصويت. أحاط المجلس الحاكم علماً بأن الأمين العام يبذل جهوداً مكثفة للمتابعة مع جميع الأعضاء الذين تعرضت بلدانهم لعقوبات حدّت من قدرتهم على إجراء المعاملات المالية الدولية، وأن التقدم كان محرزاً على الرغم من الوضع المالي الصعب الناجم عن جائحة كوفيد-19. تم تشجيع رؤساء المجموعات الجيوسياسية على متابعة المتأخرات المستحقة لأي أعضاء ضمن مجموعاتهم.

وذكر الأمين العام أن الوضع المالي الحالي للاتحاد البرلماني الدولي مستقر وسليم. وقد أحاط المجلس الحاكم علماً بأن إيرادات ونفقات الاتحاد البرلماني الدولي كانت على المسار الصحيح للفترة حتى 30 أيلول/ سبتمبر 2021 ومن المتوقع أن تبقى كذلك حتى نهاية العام.

6. الموازنة الموحدة للعام 2022

عُرض مشروع الموازنة الموحدة للعام 2022 على المجلس الحاكم. أبلغت السيدة ك. ويدغرين رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل بالنيابة عن اللجنة التنفيذية وأوضحت أنه قد تم إعداد مشروع الموازنة تحت إشراف اللجنة الفرعية للتمويل، وكان متوافقاً مع توجيهاتها. اجتمعت اللجنة الفرعية عن بعد عدة مرات لإعداد الموازنة، وخلال هذه الفترة قامت بدراسة التحليلات التفصيلية وتلقت توضيحات من الأمانة العامة. وشكرت السيدة ويدغرين الأمين العام وفريق الشؤون المالية في الأمانة العامة على عملهم والجودة العالية للوثائق المعدة.

ووصفت السيدة ويدغرين كيف تم تصميم الموازنة لتمكين الانتقال إلى السنة الأولى من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة للفترة 2022-2026 وتنفيذ أهدافها الخمسة المترابطة، وفقاً للمبادئ التوجيهية وقرارات الهيئات الرئاسية. وسيدعم التركيز على التكامل بين برامج التحول الرقمي المستمر للاتحاد البرلماني الدولي وممارسات عمله وتعزيز إطاره للرقابة والتقييم من أجل قياس النتائج والأثر. تضمنت الموازنة تخصيصاً للجمعيات ذات الحضور الشخصي في إندونيسيا ورواندا في العام 2022، بما في ذلك دعم برلمان رواندا لتغطية تكاليف استضافته.

ولم تكن هناك زيادة في جدول مساهمات الاتحاد البرلماني الدولي في الموازنة المقترحة. وأكدت السيدة ويدغرين أن المساهمات المقررة للأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي كانت في العام 2022 على المستوى نفسه الذي كانت عليه في العام 2007، ودعت الأعضاء إلى النظر في مقدار الزيادة في موازنتهم الوطنية في تلك الفترة نفسها. وبينما عملت الأمانة العامة جاهدة لتحقيق وفورات وإبقاء التكاليف عند الحد الأدنى كل عام، كان من الواضح أن الاتحاد البرلماني الدولي سيحتاج إلى النظر في زيادة المبلغ الإجمالي لمساهماته المقررة في السنوات القادمة. وفي الوقت نفسه، تُبذل جهود ناجحة لجذب التمويل الخارجي، الذي يمثل حوالي ربع إجمالي دخل الموازنة في العام 2022.

ووافق المجلس الحاكم على الموازنة الموحدة للعام 2022.

7. عضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

وافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية لرفع مستوى البرلمان الإفريقي (PAP) من مراقب دائم إلى عضو منتسب. كما رحب المجلس الحاكم ووافق على طلبات الحصول على صفة مراقب التي وردت من اللجنة البرلمانية المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس؛ والمنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والشبكة البرلمانية الدولية للتعليم، وهيئة فرسان مالطا. وفيما يتعلق بآخر هؤلاء، أحاط المجلس الحاكم علماً بالتحفظ الذي أبدته بلجيكا.

وأحيط المجلس علماً بحالة بعض البرلمانات وأيد التوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بكل من تلك البرلمانات، ولا سيما أفغانستان وميانمار وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

وفي حالة أفغانستان، أعرب أعضاء المجلس الحاكم عن قلقهم العميق إزاء استمرار الاعتداء على حقوق الإنسان للشعب الأفغاني، وخاصة النساء والفتيات والأطفال. لذلك طالبوا ببذل المزيد من الجهود لحماية النساء، وخاصة النساء البرلمانيات وعائلاتهن. وشملت الإجراءات المقترحة فتح ممرات إنسانية للترحيب بالشعب الأفغاني وبعثة الاتحاد البرلماني الدولي إلى أفغانستان لجمع معلومات مباشرة إذا سمحت الظروف بذلك. وأشار الأمين العام إلى أنه وزملاؤه يراقبون الأحداث في أفغانستان بشكل نشط. وكان الاتحاد البرلماني الدولي قد أصدر بياناً أعرب فيه عن القلق إزاء محنة البرلمانيين الأفغان وخاصة منهم النساء. وكانت تنسق الجهود البرلمانية لإيجاد ملاذ للبرلمانيين الذين كانت حياتهم مهددة بالمخاطر. كان من الصعب الدخول في أي حوار هادف مع السلطات الجديدة في البلاد بسبب حالة الارتباك السائد.

وفي ميانمار، وافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بمواصلة الاعتراف باللجنة التي تمثل البيدونغسو هلو تاو (CRPH) باعتبارها المحاور الشرعي للاتحاد البرلماني الدولي، لرصد التطورات في ميانمار والبحث عن فرص لتعزيز الحوار السياسي.

وفيما يتعلق بفنزويلا، وافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بإرجاء اتخاذ القرار بشأن وضع عضوية فنزويلا إلى حين إجراء مزيد من المشاورات لمتابعة بعثة الاتحاد البرلماني الدولي إلى البلاد في آب/ أغسطس 2021 ومواصلة تعزيز الحوار الشامل بين الطرفين المتنازعين على مقعد فنزويلا في الاتحاد البرلماني الدولي، وقد تم انتخابهما في 2015 و 2020 على التوالي.

كما وافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بتعليق عمل برلمان جمهورية السودان، حيث لم يكن هناك برلمان أو أي مؤشر على أنه سيتم إنشاؤه قريباً.

وفي ضوء دور الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز السلام من خلال الحوار السياسي، اتفق المجلس الحاكم مع اللجنة التنفيذية على أهمية الحفاظ على قنوات الحوار مع برلمانات البلدان التي تمر بأزمة. ومن شأن هذا النهج أن يساعد

الاتحاد البرلماني الدولي على أن يكون جزءاً من الحلول التي من شأنها أن تسهل العودة إلى النظام الدستوري واستعادة السلام الدائم في تلك البلدان. ومن هذا المنطلق، فإن المجلس الحاكم، الذي رحب بمبادرات الأمين العام الجارية في تلك البلدان ودعمها، كلفه بالمشاركة في مزيد من الإجراءات لتحقيق الهدف المذكور أعلاه.

وأيد المجلس الحاكم مناشدة اللجنة التنفيذية للبرلمانات الأعضاء والأعضاء المنتسبين لاتخاذ الترتيبات اللازمة لسداد مساهماتهم المتأخرة، بما في ذلك أولئك المسؤولين عن تعليق حقوقهم بموجب المادة 5 الفقرة (3) (أي الكونغو، وساحل العاج، وغينيا بيساو، ودولة ليبيا، وسانت لوسيا، وجمهورية السودان، وفنزويلا، واللجنة البرلمانية الدولية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)، وأولئك المعرضين للحرمان من حقوق التصويت بموجب المادة 5 الفقرة (2) (أي غينيا الاستوائية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتوفالو، وبرلمان الأنديز، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا).

كما قدم المجلس الحاكم التوصيات التالية لمعالجة مسألة المساهمات المتأخرة: ناقش الأمر مع البلدان المعنية من أجل فهم أفضل لحالتها والنظر في تقديم الدعم المالي للمساعدة في السداد. ولتوضيح ذلك، أبلغت دولة الإمارات العربية المتحدة المجلس الحاكم بأنها دفعت متأخرات جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية. وأعرب المجلس الحاكم عن امتنانه لدولة الإمارات العربية المتحدة على هذا النموذج الطيب الجدير بأن يتكرر من قبل الآخرين.

8. الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

أحاط المجلس الحاكم علماً بنتائج الاجتماعات المتخصصة التالية:

- [مؤتمر العالم الافتراضي للبرلمان الإلكتروني 2021.](#)
- [اجتماع برلماني بمناسبة قمة الأمم المتحدة لنظم الغذاء.](#)
- [المقاربات المستدامة للتعافي من كوفيد-19 في آسيا الوسطى: دور البرلمانات؛](#)
- [التعافي من جائحة كوفيد-19 من منظور حقوق الإنسان: ما هي مساهمة البرلمانات؟](#)
- [تمكين الشباب في زمن الجائحة- جمعية موسيقى الصالون للأمم المتحدة؛](#)
- [منتدى برلماني في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى؛](#)
- [القمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات؛](#)
- [المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات؛](#)
- [القمة البرلمانية العالمية الأولى بشأن مكافحة الإرهاب؛](#)
- [الاجتماع البرلماني العالمي الأول حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛](#)
- [الاجتماع البرلماني السابق لمؤتمر الأطراف الـ26؛](#)
- [ورشة عمل لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان من البلدان الناطقة بالفرنسية؛](#)
- [الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة الـ26 لتغير المناخ؛](#)

- المؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية: ندوات عبر الإنترنت في سياق المؤتمر الوزاري الـ 12.
- ندوة عبر الإنترنت حول نزع السلاح والصحة العامة والجوائح.

9. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

وافق المجلس الحاكم على قائمة الاجتماعات والأنشطة الأخرى المقبلة التي ستمول من الموازنة العادية للاتحاد البرلماني الدولي ومن المصادر الخارجية.

وكرر المجلس الحاكم تقديره للترتيبات المتخذة للسماح للاتحاد البرلماني الدولي بعقد اجتماعات عن بعد، وشجع الأمانة العامة على الحفاظ على الزخم في هذا الصدد في ضوء حالة عدم اليقين المستمرة بشأن تطور جائحة كوفيد-19.

واعتمد المجلس الحاكم رسالة برلمانية إلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان الأقل نمواً الذي سيعقد في الدوحة، دولة قطر، في 23-27 كانون الثاني/يناير 2022.

10. تقارير الأعضاء عن الأنشطة ذات الصلة بالاتحاد البرلماني الدولي

استمع المجلس الحاكم إلى تقرير عن متابعة البرلمانات الأعضاء لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمبادرات الأخرى. تم تشجيع الأعضاء على المشاركة بشكل فعال في هذه الممارسة السنوية، التي لم يكن واجباً قانونياً فحسب، بل كانت أيضاً عنصراً رئيسياً للاستراتيجية الجديدة، مع تركيزها على المساءلة على جميع المستويات. ومن شأن العمل المشترك في هذا الصدد أن يساعد في جعل الاتحاد البرلماني الدولي منظمة أكثر فعالية وأكثر شهرة.

11. تقارير اللجان والهيئات الأخرى

وافق المجلس الحاكم على التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، ومنتدى البرلمانين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجنديرية)، والفريق الاستشاري المعني بالصحة، ومجموعة مساهلي الحوار حول قبرص، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا. وأيد المجلس الحاكم التعيينات الجديدة في تلك الهيئات.

ووافق المجلس الحاكم على 12 قراراً بشأن 289 برلمانياً (بما في ذلك 25 بالمئة من النساء) في 13 بلداً قدمتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. وأحاط المجلس الحاكم علماً باستعداد وفد كمبوديا لتيسير إيفاد بعثة إلى البلد، وبالتعليقات الواردة من تشيلي بشأن الحالة التشغيلية، والتعليقات الواردة من باراغواي التي أثنت على اللجنة لما قامت به من عمل بشأن فنزويلا.

12. انتخابات اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التالية أسماؤهم في اللجنة التنفيذية لمدة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2025:

- سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) عن المجموعة الإفريقية،
- السيدة أولغا كيفالوجياني (اليونان) والسيد خوسيه إغناسيو إيشانيز (إسبانيا) من مجموعة +12

وعين المجلس الحاكم مدققي حسابات داخليين للسنة المالية 2022:

- السيد أندريس جريفروي (بلجيكا)،
- السيدة هيلي جارفينن (فنلندا).

13. إعادة تعيين الأمين العام

في جلسته المنعقدة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، وافق المجلس الحاكم بالإجماع على توصية اللجنة التنفيذية بإعادة تعيين الأمين العام الحالي لولاية ثالثة تبدأ في 1 تموز/يوليو 2022 وتنتهي في 30 حزيران/يونيو 2026. على أساس الأداء الممتاز لشاغل المنصب، استند المجلس الحاكم إلى القاعدة 3 الخاصة بالأمانة العامة التي تنص على أنه يجوز للجنة التنفيذية أن تقترح على المجلس الحاكم التنازل عن إجراءات الانتخاب الرسمي وإعادة تعيين الأمين العام الحالي.

14. جائزة كريم-باسي للاتحاد البرلماني الدولي

وافق المجلس الحاكم على توصيات اللجنة التنفيذية لتحديد الموعد النهائي لتلقي الترشيحات لجائزة كريم باسي في 30 نيسان/أبريل لإتاحة الوقت الكافي أمام مجلس الاختيار والأمانة العامة لدراسة الترشيحات من أجل الإعلان عن الفائز في 30 حزيران/يونيو، اليوم الدولي للبرلمانية والذكرى السنوية لتأسيس الاتحاد البرلماني الدولي.

ثالثاً - اجتماعات الجمعية العامة الثالثة والأربعين بعد المائة

عقدت اجتماعات الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي، وتمت الموافقة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 142 المتضمن البنود التالية:

وفيما يلي عرض لبعض قرارات الجمعية، (علماً بأن كامل القرارات ضمنت في التقرير النهائي الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بترجمته):

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ 143.
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة.
3. المناقشة العامة حول موضوع التحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية: التغلب على الانقسامات وبناء المجتمع.
4. التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان).
5. تقارير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة؛ واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.
6. الموافقة على البند الموضوع للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين.

ناقشت الجمعية بنود جدول أعمالها في عدة جلسات، واتخذت حولها القرارات اللازمة، واستمعت الجمعية إلى كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس الوفود البرلمانية المشاركة، كما عقدت جلساتها الختامية، بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 2021/11/30، وافتتحت الجلسة بعرض مشاريع القرارات الواردة من اللجان الدائمة الأربع، من قبل مقرريها التي حظيت بموافقة الجمعية وتم إقرارها.

1. البند الأول من جدول الأعمال:

انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ 143

تم انتخاب السيدة م. باتيت لامانيا، رئيسة مجلس النواب الإسباني، رئيسة للجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي..

2. إعلان مدريد:

في الجلسة الختامية يوم 30 تشرين الثاني/ نوفمبر، قدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إعلان مدريد بشأن التحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية: التغلب على الانقسامات وبناء المجتمع. شجع الإعلان البرلمانيين على اتباع نهج جديد في السياسة والعمل على مواجهة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية. يحتاج البرلمانيون إلى أن يكونوا قذوة يحتذى بها، لتقليل الاستقطاب في مناقشاتهم وإظهار الاحترام لبعضهم البعض، بهدف عام هو ربط الناس بمؤسساتهم الديمقراطية. وقد كانوا بحاجة إلى إظهار القيادة، لا سيما في أوقات الأزمات، واتباع نهج شامل لعملهم. وصادقت الجمعية العامة بالإجماع على إعلان مدريد.

إعلان مدريد

التحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية:

التغلب على الانقسامات وبناء المجتمع

أقرته الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي

(مدريد، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)

بصفتنا أعضاء في البرلمانات وممثلين عن الشعب، تقع على عاتقنا مسؤولية رئيسية لخدمة مجتمعاتنا من خلال نظام حوكمة ديمقراطية يكون فيه لكل صوت أهمية. يسعى العالم لتجاوز مجموعة واسعة من التحديات التي تشكلها الاضطرابات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والصحية. تؤثر الانقسامات المجتمعية وانحيار السلم الاجتماعي على وضع الديمقراطية، وبشكل خاص، على المؤسسات التي تضع القيم الديمقراطية موضع تنفيذ. وفي خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة للعام 2030، التزمت الحكومات بتعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، موفرة الوصول إلى الإنصاف للجميع، وبناء مؤسسات فعالة، ومسؤولة، وشفافة على جميع الأصعدة. وكبرلمانات، نحن نشترك الالتزام لتحقيق هذه الأهداف.

ومن خلال قيامنا بذلك، سنعزز الديمقراطية على الصعيدين الوطني والعالمي. ونحن مقتنعون بأن التغلب على الانقسامات الاجتماعية، والتوحيد بدلاً من الانقسام، وتعزيز الأمل بدلاً من الكره، وتضافر الجهود والسعي إلى أساس مشترك، تشكل ضرورة للتصدي للتحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية.

وهذه التحديات متعددة. لقد أجمعت الرؤية المتنامية بأن المؤسسة السياسية تفقد تواصلها مع الشعب تزايد الشعوبية وعمقت الانقسامات الاجتماعية. ويشهد العالم أجمع انخفاض الثقة في النظام السياسي، وازدياد الثغرات الاقتصادية، والتفاوتات الهيكلية، وعدم المشاركة المتزايد، وارتفاع الاستقطاب. ويشكل الشباب دون الـ 30 عاماً

نصف عدد سكان العالم، لكنهم غائبين بصورة غير متناسبة عن عملية صنع القرار. باعتبار شباب اليوم كبار الغد، فإن عدم القدرة على العمل معهم بشكل مجدي سيزيد من ضعف تماسك مجتمعاتنا.

وقدمت التطورات التكنولوجية مثل وسائل التواصل الاجتماعي مساهمات مذهلة في الوصول العام إلى المعلومات وأشكال التبادل الجديدة. ومع ذلك، لقد سهّلت أيضاً الأدوات نفسها تدفق المعلومات المضللة، مؤدية إلى نشر الغضب والإحباط والتأثير على نسيج المجتمع ذاته. في سياق الجائحة العالمية، تم استخدامها في بعض الحالات لتقويض الأدلة العلمية وحملات التطعيم الوطنية، مع تأثير سلبي على الصحة العامة. يتم استغلالها جميعاً بسهولة بصفتها أدوات تؤدي إلى عدم الثقة عن عمد ونشر الكراهية. يؤثر خطاب الكراهية المتحيز والتحرش عبر الإنترنت ضد النساء بشكل خاص، باعتباره وسيلة للتشكيك في شرعيتهم وحقهن في المشاركة في العملية الديمقراطية. ولا يعتبر الاستقطاب والشعبوية مفهوميين جديدين، لكن يوفر السياق الحالي الظروف لهما للازدهار. لقد وصل مستوى الاستقطاب إلى آفاق جديدة. تشكل المنافسة الحزبية أمراً طبيعياً وصحياً، لكن ينطوي الاستقطاب الشديد على مخاطر كبيرة. بتغلغل في المجتمع ككل، ويؤثر على التفاعلات اليومية. من المحتمل أن يضر بثقافة التسامح ويزيد النزاع وعدم الثقة. كما يمكن أن يقوض بشدة فعالية مؤسساتنا الديمقراطية.

وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التحديات القائمة، مما أثر على العمليات الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى التشكيك في صنع القرار القائم على الأدلة، وبالتالي، تشكيل تحدٍ لقدرة النموذج الديمقراطي على التعامل مع حالات الطوارئ والتعافي منها.

نحو نهج جديدة للسياسة

تقوض السياسة التي تقوم على المواجهة والانقسام شرعية النظام ككل. نحن قلقون من أن يقلل الاستقطاب المتزايد من فرص بناء تحالفات واسعة في المجتمع وتنفيذ سياسات عامة جريئة لمعالجة المسائل الملحة مثل تغير المناخ.

ويتطلب التصدي للتحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية جهوداً متضافرة من جانبنا جميعاً. تعتبر القيادة السياسية والتضامن أمرين مهمين فيما نسعى إلى نهج جديدة للسياسة. ينبغي أن تستند استجابتنا إلى التزام متجدد بقيمنا الديمقراطية الأساسية، والشمولية، وحل المشكلات من خلال الحوار والنهج القائم على الأدلة.

مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية

ترد حاجة إلى التدابير التشريعية والسياساتية من أجل تعزيز المرونة الديمقراطية وتوفير نظام نشط للمعلومات، مما يساهم في الديمقراطية وسيادة القانون واحترام الحقوق الأساسية. في برلماننا، يجب أن نكون يقظين تجاه التهديدات التي تواجه الحيز المدني وأن نكون حازمين في دفاعنا عن حرية التعبير وتنوع وجهات النظر، وفي الوقت نفسه، نحارب المعلومات المضللة ونكافح الأذى عبر الإنترنت.

وتحتاج الديمقراطيات إلى مواطنين مطلعين لديهم فهم قوي لكيفية عمل الديمقراطية ومهارات المشاركة فيها. تماماً كما نقوم بتلقيح مواطنينا ضد جائحة كوفيد-19، نحتاج إلى بناء مناعة ضد المعلومات المضللة ومحاولات التلاعب بالرأي العام. نحن بحاجة إلى الاستثمار في محو الأمية الإعلامية والتربية المدنية في جميع الأعمار ولجميع قطاعات المجتمع، من أجل ضمان أن يكون سكاننا على اطلاع جيد ومجهزين بمهارات التفكير النقدي. ونحن ندرك الدور المهم لوسائل الإعلام والصحافيين باعتبارهم مصادر للمعلومات وجزءاً أساسياً من المجتمعات الحرة والمفتوحة. تهدد التحولات الاقتصادية الكامنة استدامة الصحافة المستقلة على الصعيدين المحلي والوطني. يجب علينا استكشاف نماذج جديدة تحمي تنوع الآراء ووجهات النظر النقدية في وسائل الإعلام. وتتحمل كل من وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي مسؤولية ضمان إمكانية التعبير عن وجهات النظر المختلفة من دون خوف من الانتقام أو التحرش. يجب تعزيز احترام التنوع من قبل أولئك الذين يطلعون ويسهلون المناقشة العامة. بصفتنا برلمانيين، يجب علينا تهيئة الظروف لحرية التعبير مع حماية أولئك الذين يشاركون في المناقشة العامة من أي شكل من أشكال العنف، والتحيز ضد المرأة، والتحرش الجنسي، بما في ذلك عبر الإنترنت.

ونحن ندرك الدور الرئيسي للقطاع الخاص في دفع الابتكار والتغيير التكنولوجي. في الوقت نفسه، لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي بينما تتراكم القوة في عدد صغير من المنصات عبر الإنترنت. يجب أن نشارك في حوار بناء بين الجهات المعنية المتعددة، وأن نجد الاستجابات التنظيمية المناسبة. يعتمد نموذج العمل الأساسي لمنصات التواصل الاجتماعي على المشاركة والشعبية، ويميل إلى مكافأة الجدل والعاطفة. يمكن للحوار المفتوح والشامل تسريع إعادة تقييم النهج الحالي لصالح نموذج أكثر تركيزاً على الإنسان، الذي من شأنه أيضاً حماية البيانات الخاصة.

تخفيض الاستقطاب

لا يمكن التغلب على العوامل الأساسية للاستقطاب، مثل تزايد الثغرات الاقتصادية وأوجه عدم المساواة، واستبعاد بعض فئات المجتمع من الخطاب السياسي، وتعطيل قطاع الإعلام من خلال التقدم التكنولوجي، إلا إذا توفرت إرادة سياسية قوية.

وتتمثل إحدى الوظائف الأساسية للنظام البرلماني في تعزيز الثقة بالديمقراطية وتعزيز أهمية المؤسسات التمثيلية. وتعزز النظم السياسية الفعالة والبرلمانيون ثقافة التعاون والحوار للتغلب على الانقسامات وبناء مجتمعات شاملة وتعزيز الثقة.

ويتحمل القادة السياسيون والمسؤولون المنتخبون مسؤولية إظهار احترام القيم الديمقراطية في أقوالهم وأفعالهم. ويمكن بناء تماسك مجتمعي أوسع من خلال تجنب الخطابات السامة، وإظهار الرغبة في التعاون عبر خطوط الأحزاب، وتعزيز صنع القرار القائم على الأدلة. ويجب على البرلمانيين، رجالاً ونساءً، أن يؤدي دورهم في التصدي للاستقطاب عن طريق إيجاد مساحات في البرلمان للحوار بين الأحزاب. غالباً ما تقدم المؤتمرات الحزبية النسائية

مثالاً إيجابياً على كيفية سد الثغرات الحزبية وكيف يمكن أن يكون العمل التشريعي أقل عدائية وأكثر استناداً إلى الأدلة. وترد حاجة إلى نهج مماثلة في جميع أنحاء البرلمانات.

ويتعين على الأحزاب السياسية أيضاً أن تضطلع بدورها في استعادة ثقة الجمهور في الأنظمة الديمقراطية وبناء مؤسسات قوية، من خلال كونها أكثر تمثيلاً واستجابة اجتماعياً، والوفاء بوعودها الانتخابية.

ونؤكد من جديد على أن التسوية السياسية هي جوهر العملية الديمقراطية ونعتقد أن القدرة على التوصل إلى اتفاقات والتعاون عبر الانقسامات السياسية وإعطاء الأولوية للمصالح العامة على السياسات الحزبية، تساهم في إزالة الاستقطاب وتحقيق السلام الاجتماعي المستدام.

ويجب على البرلمانات أن تهتم الظروف لسماع جميع الأصوات داخل المؤسسة، بما في ذلك جميع الآراء السياسية، سواء كانت الأغلبية أو المعارضة. ويجب أن تضمن السياسات الداخلية المشاركة المتوازنة، مع مراعاة التنوع - سواء على أساس الانتماء السياسي أو الجندر أو السن أو غير ذلك - فضلاً عن عدم التسامح إطلاقاً إزاء الكلام أو السلوك غير المحترم والتمييزي والمتحيز ضد المرأة داخل البرلمان.

ويجب على البرلمانات أن تدعم أو تقود الجهود الرامية إلى تعزيز استخدام الأدلة في صنع السياسات، وذلك، على سبيل المثال، من خلال تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، وتشجيع مصادر مستقلة للبحث والتحليل، ووضع منهجيات للتشاور العام بحيث يمكن مراعاة آراء الناس المعنية مباشرة بالتشريعات والسياسات. ويجب على البرلمانات، في عملها الخاص، تطوير روابط وثيقة مع المؤسسات الأكاديمية من أجل تحسين الوصول إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، على سبيل المثال، بشأن تغير المناخ. ويجب على البرلمانات أيضاً أن تستثمر في قدرات خدماتها البحثية البرلمانية لتوفير البحوث غير الحزبية والدعم لجميع البرلمانيين.

ربط الناس بمؤسساتهم الديمقراطية

لكي تعمل الأنظمة الديمقراطية، يجب أن تتاح للناس الفرص والإرادة للمشاركة فيها. يتطلب الحفاظ على الثقة بالديمقراطية البرلمانية تفاعلاً منتظماً بين الهيئات التشريعية والجمهور. ويجب أن نشجع مشاركة عامة ذات مغزى في أعمال البرلمان التي تبني الثقة وتساعد الناس على رؤية مصالحهم تنعكس في السياسة العامة. ونحن مقتنعون بضرورة إدماج ثقافة المشاركة في برلماننا من أجل بذل جهد موحد ومتضافر نحو مشاركة عامة أوسع وأعمق.

وتساهم المشاركة العامة في اتخاذ القرار الشامل. يجب أن نعمل على إيجاد شكل أكثر شمولاً للسياسة، وإقامة روابط قوية بين البرلمانات ومجموعة متنوعة من المجتمعات المحلية، مع التركيز بشكل خاص على أكثر السكان ضعفاً وهميشاً. وتقع على عاتق البرلمانات مسؤولية أن تكون أكثر تمثيلاً، بما في ذلك النساء والشباب والشعوب الأصلية

والأقليات وغيرها من الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً في المجتمع. لا تبني زيادة التعاون بين الأجيال التضامن بين الأطراف السياسية الفاعلة من جميع الأعمار فحسب، بل تشجع أيضاً على إدراج منظورات الشباب في حلول السياسات.

القيادة في أوقات الأزمة

تشكل جائحة كوفيد-19 تذكيراً حياً بأن الأزمات غالباً ما تنشأ عندما لا يتوقع حدوثها. وقد تحدث الجائحة نظم حوكمتنا وقدرتنا على معالجة حالات الطوارئ. وعلينا أن نتعلم من تلك التجربة وأن نكون أفضل استعداداً للأزمة المقبلة.

وتتمتع البرلمانات بدور حاسم في تعزيز نوعية التأهب لحالات الطوارئ وقدرتها على إدارة الأزمات كلما حدثت. ويجب على البرلمانات أيضاً أن تكفل عدم تقويض العمليات الديمقراطية في مثل هذه الحالات.

ويجب أن تكون خطط إدارة الأزمات جزءاً لا يتجزأ من نظام الحوكمة لدينا. وينبغي أن تحدد بوضوح في الأطر أو السياسات القانونية القواعد والإجراءات وأدوار ومسؤوليات الجهات السياسية الفاعلة. يجب الحفاظ على توازن القوى حتى في أوقات الأزمة. ويجب أن تكون البرلمانات قادرة على مواصلة الاضطلاع بولايتها الرقابية والإشراف على أعمال السلطة التنفيذية في جميع الأوقات.

وقبل كل شيء، يجب أن تكون الاستجابة والشمولية جزءاً لا يتجزأ من كل استراتيجية لإدارة الأزمات. ويتعين على البرلمانات أن تتواصل مع الناس لإثبات أنهم يستمعون إلى ما يقوله الناس ويعالجون المسائل ذات الاهتمام العام.

وخلال جائحة كوفيد-19، تمكنت العديد من البرلمانات من التكيف مع الحقائق الجديدة واستخدام نهج مبتكرة في عملياتها. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى إعداد أنفسنا بشكل أكثر شمولاً. يجب أن ندمج كذلك استخدام التكنولوجيات الرقمية في العمليات البرلمانية لضمان استمرارية العمل في أوقات الطوارئ، واستكشاف آليات جديدة للمشاركة العامة وسبل الربط بين المجتمع والسلطات.

ونحن ندرك أن التحديات المعاصرة للديمقراطية لها جذور عميقة. ومع ذلك، فإننا نقبل دورنا ومسؤوليتنا بصفتنا جهات فاعلة في التصدي لهذه التحديات، إدراكاً منا لضرورة حماية الديمقراطية من أجل المصلحة العامة. ونحن نقر بالحاجة إلى إظهار قيادة فعالة، واتباع مبادرات جريئة ومبتكرة، والتعلم من نجاحات وفشل بعضنا البعض. وبذلك، نتعهد ببذل قصارى جهدنا، بشكل فردي وجماعي، للتغلب على هذه التحديات، وبناء المجتمع، وحماية وتعزيز قيمنا ومؤسساتنا الديمقراطية.

3. البند الثاني من جدول الأعمال:

النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة:

حشد الدعم البرلماني العالمي لتحقيق الانصاف في التلقيح في مجال مكافحة جائحة كوفيد-19
عُقدت المناقشة حول البند الطارئ في صباح يوم الأحد 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 برئاسة معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين.

وأخذ الكلمة خلال المناقشة ثلاثة عشر متحدثاً، وهم على وجه التحديد روسيا الاتحادية، والهند، وجنوب إفريقيا، ومملكة البحرين، وتركيا، والجمهورية اليمنية، والمملكة المغربية، وسورينام، والأوروغواي، والبرتغال، وتشيلي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية تنزانيا المتحدة.

وأعرب جميع المتحدثين عن دعمهم لمقترح البند الطارئ وشددوا على أهمية التعاون والتضامن الدوليين لتسريع برنامج التلقيح في البلدان منخفضة الدخل. وقد أظهر مقدمو الاقتراحات الأربعة الأخرى هذا التضامن، والذين سحبوا اقتراحاتهم ونقلوا دعمهم للاقتراح المتعلق بالإنصاف في التلقيح.

وأشار العديد من المندوبين إلى أهمية التعاون الدولي والمساهمة في برامج الحصول العالمي على اللقاحات كوفيد-19 (COVAX) والصندوق الإفريقي لحيازة اللقاحات (AVAT)، وشددوا على الحاجة إلى سياسات فعالة لمرافقة برامج التلقيح.

كما أعرب المندوبون عن أسفهم للوفاة المأساوية لزملائهم البرلمانيين بسبب كوفيد-19 وقدموا تعازيهم للمتضررين.

وفي نهاية المناقشة، شكر السيد ج. ك. مهاكما (جمهورية تنزانيا المتحدة)، منشئ الاقتراح نيابة عن المجموعة الإفريقية، جميع المتحدثين وكذلك مقدمي الاقتراحات الأخرى الذين قرروا سحب اقتراحاتهم وتحويل دعمهم لاقتراح المجموعة الإفريقية. ودعا زملائه البرلمانيين إلى النظر في مسائل رئيسية مثل سبب إغفال البلدان الأكثر فقراً فيما يخص مجال التلقيح وكيف يمكن للبلدان المتقدمة أن تساعد الآخرين.

وأحالت الجمعية العامة البند الطارئ إلى لجنة صياغة مؤلفة من ممثلي بلجيكا وألمانيا والمكسيك وروسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية وسيشيل وجمهورية تنزانيا المتحدة والأوروغواي وزامبيا.

اعتماد القرار بشأن البند الطارئ

بعد ظهر يوم 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، استمعت الجلسة العامة للجمعية العامة إلى العديد من مقترحات التعديل من رئيس البرلمان في زيمبابوي. وبعد توضيح أن بعض التعديلات المقترحة ستغير طبيعة ونطاق القرار، اعتمدت الجلسة العامة بالإجماع القرار من دون التعديلات الجوهرية المقترحة. وتم الاتفاق على أن يتم دمج تلك التعديلات ذات الطابع اللغوي في القرار من قبل الأمانة العامة قبل النشر.

حشد الدعم البرلماني العالمي لتحقيق الإنصاف في التلقيح في مجال مكافحة جائحة كوفيد-19

القرار الذي اعتمد بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي
(مدريد، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021)

إنّ الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ ترحب بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2565 (2021) الذي اعتمد في 26 شباط/فبراير 2021،

وإذ تشير إلى أن الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة والرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية هو حق أساسي من حقوق الإنسان المنصوص عليه في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة، ودستور منظمة الصحة العالمية، وغالبية الدساتير الوطنية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الأخرى التي وقّع عليها أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي،

وإذ تشير أيضاً إلى أن هذا الحق ممنوح لجميع البشر بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجندر أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو الإعاقة أو المولد أو أي وضع آخر،

وإذ تدرك أن قادة العالم قد صادقوا في 23 أيلول/ سبتمبر 2019 على إعلان سياسي شامل بشأن الصحة في اجتماع الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة تحت شعار "التغطية الصحية الشاملة: التحرك معاً لبناء عالم أكثر صحة" والذي تعهدوا بموجبه بالتعاون في تعزيز نظم الصحة لضمان أن تكون عادلة ومستجيبة وقادرة على تلبية احتياجات الجميع كأولوية أساسية للتنمية الدولية،

وإذ توضع في اعتبارها أن الاتحاد البرلماني الدولي قد اعتمد في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في بلغراد، صربيا في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، قراراً تاريخياً بعنوان تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة الذي يدعو البرلمانات إلى اتخاذ جميع التدابير القانونية والسياساتية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة ومعالجة العقبات التي تحول دون حصول الجميع على الخدمات الصحية،

وإذ تشير إلى أن جائحة كوفيد-19 كانت لحظة الحساب الجارية لنظم الصحة والأمن الصحي في جميع أنحاء العالم وكذلك لتعهداتنا بتحقيق التغطية الصحية الشاملة قولاً وفعلاً ومعالجة العقبات التي تحول دون حصول الجميع على الخدمات الصحية في مثل أوقات الأزمة هذه،

وإذ تعترف بأن اللقاح جزء من استراتيجية شاملة للحد من العدوى، وإنقاذ الأرواح، ويعتبر من أهم الأدوات في مجال مكافحة الجائحة، وإذ تعيد التأكيد على أن التحصين ضد كوفيد-19 الواسع النطاق يشكل منفعة عامة عالمية،

وإذ ترحب بواقع أن مبادرة الحصول العالمي على لقاحات كوفيد-19 قد وزعت أكثر من 550 مليون جرعة لقاح على البلدان ذات الدخل المنخفض، والبلدان ذات الدخل المنخفض-المتوسط، بما فيها كميات كبيرة من الهبات من اللقاحات من البلدان ذات الدخل المرتفع، وأمنت الكمية الكافية من اللقاحات بحيث شملت نسبة 43 بالمئة من السكان المعنيين،

وإذ يساورها القلق من أن التأخير المطول للاعتراف باللقاحات، وتسجيلها تعقد الأزمة الصحية والإنمائية، والانكماش الاقتصادي والمعاناة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في إفريقيا ومناطق أخرى من بين تلك الأكثر تضرراً، علاوة على أن عدم المساواة في اللقاحات يترجم إلى عدم مساواة اجتماعية واقتصادية مما يؤدي إلى المزيد من الوفيات وزيادة الفقر في القارة،

وبالتالي، إن الجمعية العامة الـ 143:

1. تدعو المجتمع الدولي ومنظمة الصحة العالمية إلى زيادة النهوض بالجهود المشتركة المبذولة في سبيل ضمان اللقاحات بالوقت الملائم، وبشكل منصف، والحصول الشامل على اللقاحات الآمنة، وميسورة التكلفة، وذات النوعية الجيدة، والفعالة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات البلدان ذات الدخل المنخفض، والمتوسط، وأكثر المناطق تضرراً؛
2. تدعو البلدان للاعتراف بأهمية مبدأ الإنصاف، الأمر الذي يعني أنه ينبغي على كل شخص أن يتلقى التلقيح وفقاً لمستويات المخاطر واحتياجاته، ولضمان أن يتم إظهار المبدأ على المستويين الوطني، والعالمي مع احترام الحصول على اللقاحات الأساسية؛

3. تشجع مصنعي اللقاحات على تقديم تنبؤات منتظمة وواضحة بشأن كيفية الوفاء وتحديد أولويات عقودهم مع مبادرة الوصول العالمي للقاحات كوفيد-19 وغيرها من المبادرات الإقليمية ذات الصلة؛
4. تشجع مصنعي اللقاحات أيضاً لزيادة إنتاج اللقاحات باستخدام التعاون المرن على سبيل المثال بناء قدرات التعبئة، والشراكة التقنية، وأنشطة التراخيص؛
5. تدعو الحكومات إلى تنسيق جميع المتطلبات التنظيمية لتسريع توفير اللقاحات، وتوفير الخدمات اللوجستية والتدريب لتنفيذ برامج التلقيح على نطاق واسع؛
6. تدعو البرلمانين للعمل مع حكوماتهم الوطنية لممارسة تأثير عالمي وجماعي على منظمة التجارة العالمية لإزالة جميع القيود المفروضة على الصادرات وأي حواجز تجارية أخرى على لقاحات كوفيد-19 - والمدخلات التي ينطوي عليها إنتاجها؛
7. تصر على أن الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى زيادة الوعي بشأن فعالية اللقاحات وإشراك المجتمعات المحلية والحد من التردد من اللقاحات لا غنى عنها لبلوغ درجة كافية من التحصين في جميع أنحاء العالم ويتطلب ذلك بذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

4. البند الرابع من جدول الأعمال:

التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت

التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت

القرار الذي اعتمد بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي
(مدريد، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)

إن الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تدبّر جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت،

وإذ تستذكر اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة الموافق عليها عالمياً، وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وبروتوكول منع وجمع ومعاقة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، وكذلك، المبادئ التوجيهية للجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بتنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية،

وإذ تستذكر أيضاً اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، المعترف بها على نطاق واسع ("اتفاقية لانزاروت")،

وإذ تستذكر كذلك بشكل خاص المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل بشأن حماية الأطفال من جميع أشكال العنف، والإصابة، والإهمال، والاستغلال، والاعتداء، بما فيها الاعتداء الجنسي،

وإذ تعيد التأكيد على أن المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل، بما فيها مصالح الطفل الفضلى، وعدم التمييز، والمشاركة، وإبقاء الطفل على قيد الحياة، ونموه توفر إطاراً لجميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، وإذ تشير إلى أن بيع، والاتجار، والاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت تشكل مخاوف متنامية ودولية تحتاج إلى التعاون والتنسيق العابرين للحدود، وينبغي أن يعتبر الاعتراف بمكافحتها مبادرة عالمية تحظى بأولوية كبيرة،

وإذ تعترف بضرورة اتباع نهج متعدد الجوانب لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت ومكافحته على جميع الأصعدة من أجل حماية الأطفال من استغلال مشابه في المقام الأول،

وإذ تأخذ بالاعتبار الافتقار إلى إطار قانوني كاف، وبخاصة الأحكام القانونية التي تجرم جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وموازنة، وخبرة تقنية، وقوة عاملة كافية في العديد من الدول لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت بشكل فعال،

وإذ تعترف بأهمية توعية الجمهور، وخاصة الآباء، والأساتذة، والأطفال، وقادة المجتمعات المحلية، والمشرعين، ووكالات إنفاذ القانون، وجميع واضعي السياسات الآخرين ذوي الصلة حول التدابير الوقائية والآثار الضارة للاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت،

وإذ تعتبر أن أصوات الأطفال لا تسمع عادة أو لا تأخذ بالاعتبار، وأن مسؤولي وقضاة إنفاذ القانون غير مطلعين بشكل كاف أو إطلاقاً على قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين عبر الإنترنت التي يمكن للأطفال أن يقعوا ضحاياها،

وإذ تعترف بأهمية برامج التعليم (الجنسي) وحملات الاتصال، والتثقيف الإعلامي ذات الصلة كأساس للوقاية ضمن السياقات الثقافية وكذلك، التعليم حول دور القدرات الرقمية الذي يمكن أن تؤديه في زيادة ضعف الضحايا، وتيسير أعمال مرتكبي الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت،

وإذ تعترف بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياة الأطفال، باعتبارها أداة جديدة للتعليم، والتنشئة الاجتماعية، والتعبير، وإدماج حقوق الطفل وحرياته الأساسية، والإعمال بها، مثل الحق في التعليم، والحق في حرية التعبير،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء المخاطر التي تشكلها أشكال العنف الجديدة، والمتطورة، ضد الأطفال، لا سيما الاستغلال، والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والتنمر عبر الإنترنت،

وإذ تشير إلى وضع الطفل غير المستقر في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وأهمية النهج المتمحور حول الضحية عند مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وكذلك، عمليات إعادة التأهيل المتمحورة حول الطفل،

وإذ تعتبر أنه غالباً ما يستغرق العديد من السنوات ليتحدث الفُصّر، ضحايا التحرش الجنسي، سواء أكان استغلالاً مباشراً أو عبر الإنترنت، إذا تحدثوا على الإطلاق، حول عما مروا به، ويستغرقهم وقت أكثر قبل اتخاذ أي خطوات قانونية،

وإذ تدرك أنه بالرغم من أن الفتيات يعتبرن الضحايا الرئيسيات للاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، فإن العديد من الفتيان يتأثرون أيضاً، ويتعين أن يتم اتباع أسلوب مختلف في ما يتعلق ببرامج الوقاية، والتمويل،

وإذ تدرك أن استغلال الأطفال هو أيضاً عمل تجاري، وبالتالي، يسير بدوافع اقتصادية،

وإذ تشير إلى أن مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت معقدة إثر الوصول المتزايد إلى الإنترنت، والتطور السريع للتكنولوجيات الجديدة مثل العملات المشفرة، وقواعد البيانات المتسلسلة، وعدد المنصات

والتطبيقات عبر الإنترنت غير القابلة للتعقب في البيع التجاري لمواد استغلال الأطفال، وكذلك، خصائص مجهولي الهوية للمنصات الأمر الذي جعل من الأصعب استهداف المعتدين،

وإذ تشدد على أهمية التعاون بين القطاعات، والمتعدد التخصصات، والدولي في استراتيجية مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وإذ تعترف بالعمل القائم للمنظمات مثل الإنترنتبول، والاتحاد الدولي للاتصالات،

وإذ تؤكد على المسؤولية الاجتماعية للشركات التي ينبغي أن تتخذها شركات معلومات القطاع الخاص وتكنولوجيا الاتصالات لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وكذلك، الدور الذي ينبغي أن تؤديه في منع مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، ومراقبتهم،

1. تحث البرلمانات التي لم تقم بذلك بعد إلى النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق

الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛

2. تحث البرلمانات على اعتماد أطر قانونية محددة، وشاملة، ومنسقة لسن قوانين وطنية حول الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، باعتبار نموذج التحالف الدولي WeProtect للاستجابة الوطنية النموذج التوجيهي للتشريع مع المحافظة على حماية حرية التعبير، وزيادة الموارد المخصصة لهذا العمل، وتبادل الممارسات الجيدة في ما بينها ضمن هذا الخصوص؛

3. تشدد على أنه يتعين على إطار قانوني مماثل حماية جميع الأطفال دون سن الـ 18 بغض النظر عن السن القانوني للموافقة على النشاط الجنسي، وأن ينص على أنه لا يمكن اعتبار الطفل قادر على الموافقة للانخراط في الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وأن يضمن أيضاً الجهود المبذولة لتجنب تعرض الضحايا مجدداً إلى صدمات نفسية، وإيذاء عبر إجراءات التحقيق والإجراءات القضائية،

4. تحث البرلمانات على ضمان أن يشمل الإطار القانوني الوطني تعريفات وتجريم كاملة لجميع أشكال الجرائم عبر الإنترنت، والاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال لمكاسب مالية، وإنتاج المواد المتعلقة بالاعتداء الجنسي للأطفال وحياتها وتوزيعها، وكذلك، الوصول المستمر إلى المواقع الإلكترونية المتضمنة صور مماثلة؛ وكذلك، ينبغي أن تنظر التشريعات في الجرائم الجنسية عبر الإنترنت المرتكبة ضد الأطفال، وينبغي أن تنشئ أساساً قانونياً للمساعدة القانونية المتبادلة بين الدول في ما يرتبط بالتحقيق في الجرائم عبر الإنترنت؛

5. تحث البرلمانات أيضاً على ضمان أن التعاون والتنسيق بين سلطات إنفاذ القانون العابرين للحدود قائمين لمنع المرتكبين المعروفين من ارتكاب الاعتداء في البلدان الأخرى، مع الأخذ بالاعتبار الجهود المبذولة القائمة للإنترنتبول، والاتحاد الدولي للاتصالات، وغيرها من المنظمات الدولية؛

6. تدعو أعضاء البرلمانات إلى التشديد على الحاجة إلى التعاون الدولي، واستجابات إنفاذ القانون السريعة، والفعالة، مثل إزالة العرافيل التي تحول دون مشاركة وكالات إنفاذ القانون المعلومات الهامة، ومعالجة الاستخدام المتنامي غير الشرعي للعملة المشفرة للتجارة في مواد الاستغلال الجنسي للأطفال؛

7. تشدد على أهمية التزام القطاع الخاص الاستراتيجي بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون بما في ذلك الإبلاغ عن مرتكبي جرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، ومنعهم، وتعقبهم، والتحقيق معهم، وملاحقتهم، وتعزيز وكالات إنفاذ القانون والنظام القضائي لضمان نظام ملائم للأطفال، بما في ذلك، التدريب لتعقب والتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وكذلك، المعالجة، والرعاية، والمقابلة المتخصصة للأطفال الضحايا؛
8. تحث البرلمانات على ضمان أن تلتزم شركات التكنولوجيا لزيادة تدابير الشفافية، والمساءلة في منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، والتخفيف منها، والإبلاغ عنها، بما فيها توفير الأمان من خلال نهج التصميم؛
9. تحث البرلمانات أيضاً على وضع بنية تحتية دقيقة، بمن فيهم المتخصصين الطبيين المدربين، لدعم ضحايا الاستغلال والاعتداء والابتزاز الجنسية للأطفال عبر الإنترنت في استعادتهم لعافيتهم البدنية والنفسية واندماجهم في المجتمع، مع ضمان بيئة ملائمة من أجل الإبلاغ السليم، والداعم في بلدانهم، وتجنب إعادة إيذاء الفتيات، والفتيان، والمراهقين الذين كانوا ضحايا للاستغلال والاعتداء الجنسيين عبر الإنترنت، وتأمين الموارد المالية، والبشرية، لبرامج التعليم ضمن أمور أخرى، التي يمكن للأطفال ذوي الإعاقة أيضاً الحصول عليها، والخطوط الساخنة للإبلاغ الميسور الوصول عن مواد التحرش الجنسي للأطفال المشكوك به، وخطوط مساعدة الضحايا؛
10. تحث أيضاً البرلمانات على تعزيز التنقيف الإعلامي للأطفال، والآباء، والأوصياء لبناء المعرفة والاختصاصات المتعلقة باستخدام وسائل الإعلام، وبالتالي، توفير الحماية للأطفال، والشباب؛
11. تحث البرلمانات على ضمان أن تراعي تدابير منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال على الإنترنت ومكافحتهم الاحتياجات والتجارب المتباينة للأطفال وفقاً لأعمارهم وجنسهم، بما في ذلك عن طريق ضمان مشاركتهم في تطوير هذه التدابير؛
12. تدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى صياغة قانون نموذجي للدول، مع إضفاء الطابع الرسمي على التشريع الواضح حول مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، لتحقيق المصلحة الفضلى للطفل، حيث ينبغي أن تحتل حقوق الأطفال، وتعليمهم، وأصواتهم، واحتياجاتهم، وأمنهم مركز الصدارة، في أي إجراء يؤثر في رفاهيتهم؛
13. تدعو أيضاً الاتحاد البرلماني الدولي إلى إعداد دليل برلماني يحدد بوضوح آليات العمل للبرلمانات، ولمناقشة التشريعات لمكافحة الاستغلال، والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت؛ بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتضمن الدليل أدوات المسائلة لرصد السياسات العامة حول حماية الأطفال، وأن يتضمن آليات عمل محددة متوافقة مع البرلمانات في مختلف مناطق العالم؛
14. تعترف بالدور الفعال للرجال، والفتيان، بصفتهم شركاء وحلفاء استراتيجيين في تغيير المعايير والممارسات التي تحفز جميع أشكال العنف القائم على الجندر، بما فيه الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت؛

15. تطالب البرلمانات التعهد بتعزيز، بجميع الوسائل اللازمة، الحاجة إلى المهنيين المحيطين بالأطفال للتعرف على العنف المرتكب ضد الأطفال، وحشد هؤلاء المهنيين لهذا الغرض، وبالتحديد من خلال توفير التدريب للكشف عن هذا العنف وإتاحة الموارد وتقديم المشورة بشأن نقل هذه المعلومات المثيرة للقلق والإبلاغ عنها؛
16. تشدد على أنه لا ينبغي إلقاء اللوم على الأطفال بشأن الاعتداء، وينبغي تجنب إلقاء اللوم على الضحية بجميع الوسائل الممكنة؛
17. تؤكد على أهمية دور الفقر، والهياكل الاجتماعية-الاقتصادية غير المتساوية، والافتقار إلى التعليم، والتمييز بين الجنسين (الجنسري)، والممارسات التقليدية الضارة في الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وتشدد على أهمية تمكين النساء اقتصادياً، وبالتالي، تدعو إلى زيادة جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفقر، لاعتبارها نقطة بداية لمكافحة مثل هذه الجرائم؛
18. تدعو البرلمانات إلى سن تشريعات لشبكات التواصل الاجتماعي من أجل زيادة جهودها لكشف محتوى الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وحذفه فوراً، وتخفيف هذه المنصات لوضع برامج وآليات للتعرف تلقائياً على أي محتوى ضار مرتبط بالاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وإزالته فوراً، والإبلاغ عنه؛
19. تدعو البرلمانات أيضاً إلى تيسير أساليب الكشف الآلية، مع ضمان احترام السلامة الشخصية، والأخذ بالاعتبار المادة 16 من اتفاقية حقوق الطفل بشأن الحق في الخصوصية، وكذلك، المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على الحق في الخصوصية، والأسرة؛
20. تدعو أيضاً البرلمانات، ووكالات إنفاذ القانون، وموفري خدمات الإنترنت، والمسؤولين عن البنية التحتية للإنترنت، بما فيها منتدى حوكمة الإنترنت، للاتحاد، والعمل معاً لإنشاء آلية محددة، وفعالة تكافح جميع الأنشطة المشبوهة التي تجري عبر الإنترنت؛
21. تشدد على الحاجة إلى تعليم مستدام يركز على التغيير الثقافي الرقمي بين الشباب لوضعي السياسات، ووكالات إنفاذ القانون، وقطاع التعليم، والموظفين العاملين مع الأطفال والشباب، والجمهور ذوي الصلة، بمن فيهم الأطفال وأبائهم؛
22. تدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى تحديد مواعيد عقد اجتماعات وورش عمل دورية مع المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن بيع الأطفال، واستغلالهم جنسياً، ومع جهات معنية أخرى، والناشطين العالميين الرائدون في مكافحة هذه الظاهرة، مع التشديد على مبادرات عالمية لمنع المشكلة، والتصدي لها؛ وكذلك، تدعو البرلمانات إلى تبادل المعلومات الخاصة بالممارسات الجيدة، والتجارب الناجحة في مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وذلك عبر أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي.

5. البند الخامس من جدول الأعمال:

تقارير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة؛ واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

أحيطت به علماً الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي
(مدريد، 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021)

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين جلستين في 28 و 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 برئاسة رئيسها (المؤقت)، السيد ج. إ. إيشانيز (إسبانيا).

وفي 28 تشرين الثاني/ نوفمبر، وبعد الاطلاع على البنود الإجرائية والبلاغات الرسمية، عقدت اللجنة جلسة استماع للخبراء حول موضوع إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم. وقد اختارت اللجنة هذا الموضوع من أجل التفاوض بشأن قرارها في الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي.

وعرض على أعضاء اللجنة مقطع فيديو يوجز النتائج الأولية لفريق من أربعة طلاب من المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية في جنيف كانوا يجرون أبحاثاً مع الاتحاد البرلماني الدولي منذ آذار/ مارس 2021 بشأن نهج الأمن البشري في السياسة الخارجية. وقدم مقطع الفيديو "الأمن البشري" على أنه نهج شامل ومحدد السياق وموجه نحو الحماية ومتعدد القطاعات وتمحور حول الناس.

وقد تم تسليط الضوء على مزايا هذا النهج في العمل اليومي للبرلمانات، وتحديدًا فيما يتعلق بإمكانية مشاركة الناس بشكل أكبر في عمليات صنع القرار، لأن المستفيدين من هذه السياسات هم الأنسب لتحديد الأولويات.

وأشار الرئيس إلى أن أهداف جلسة الاستماع للخبراء هي: (1) إذكاء وعي أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بالموضوع المطروح، و(2) تقديم رؤى ومساهمات لمشروع القرار إلى المقررين المشاركين السيدة ك. ويدغرين (السويد) [انضمت عن بعد] والسيد أ. باغبين (غانا)، الذي مثلته السيدة د. غوماشي (غانا) في الجمعية العامة الـ 143.

وقدم الرئيس مديرة حلقة النقاش القسم الخاص بالمائدة المستديرة للخبراء، سعادة السيدة هـ. قصاص، رئيس أمانة مبادرة مبادئ السلام، والتي أشارت إلى وجود 56 نزاعاً قائماً حالياً في جميع أنحاء العالم، وهو رقم قياسي منذ الحرب العالمية الثانية. وقد مرت معظم هذه النزاعات بعملية سلام فاشلة. وكانت العواقب البشرية، مثل التشريد الجماعي أو الاستقطاب، كارثية وتضخمت بسبب تأثير تغير المناخ. وفي هذا السياق، أكدت سعادة السيدة قصاص من جديد أن موضوع إعادة صياغة عمليات السلام هو الأكثر أهمية. ثم قدمت المشاركين في حلقة النقاش:

- السيد ب. كوندرز، وزير التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي السابق في هولندا، [انضم عن بعد]
- السيدة ن. باجاويكو، رئيسة شبكة قطاع الأمن الإفريقي
- السيدة ج. ليلجا، مديرة الدراسات والسلام والتنمية في معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) [انضمت عن بعد]
- السيدة ب. نيبام، المؤسسة المشاركة لمؤسسة الحد من الأسلحة في الهند وشبكة مانيبور للناجيات من الأسلحة النارية.

وقد كشف المشاركون في عروضهم التمهيديّة عن الجوانب غير المستدامة لعمليات السلام المعاصرة. وتناولوا ثغرات بناء السلام التي كان ينبغي سدها لضمان سلام طويل الأمد للشعب. وتم إبراز أهمية الحوار، ولا سيما واجب البرلمانين في إشراك النساء والشباب وتجاوز الإدماج من خلال إشراك الأشخاص الضالعين أنفسهم في تشكيل الحلول للمشاكل التي تؤثر على واقعهم. وبدلاً من الحلول الشاملة المفروضة، التي ترسمها جهات خارجية بشكل أكاديمي، فإن دور البرلمانين هو التعامل مع السكان المحليين والمجتمعات المحلية وضمان مشاركة الخبراء المحليين، الذين يعون مدى تعقيد الحالة واللغة والثقافة، في عمليات السلام.

وأكد السيد كوندرز على ضرورة وجود البرلمانين وأهميتهم في عمليات السلام. وكعضو سابق في البرلمان نفسه، قال إن البرلمانين لا يمثلون الشعب فحسب، بل ينبغي عليهم أيضاً أن يعملوا كضامنين للسلام. وتعد الوساطة أداة مهمة، وكذلك الحاجة إلى ضمان إشراك الجماعات غير المسلحة والمجتمع المدني والنساء والشباب على طاولة المفاوضات. وشدد على قيمة العمليات الكبيرة مثل المشاورات ولجان الخبراء والعمل مع الزعماء القبليين والدينيين. ولجعل السلام أكثر استدامة، ينبغي على المجتمع الدولي أن ينظر في ميثاق أو عهد يحدد دور الأطراف الفعالة الدولية والوطنية.

وشددت السيدة باجاويكو على عدم ملاءمة حلول "واحدة مناسبة للجميع"، وكررت الحاجة إلى إدراج السياقات المحلية - بما في ذلك التاريخ واللغات المحلية - في عمليات حفظ السلام. وأضافت أن الإخفاقات المحلية لعمليات حفظ السلام المعاصرة تمتد إلى الدول المجاورة وتزعزع استقرار المنطقة. وهذه العواقب الوخيمة تبين مدى أهمية نجاح عمليات السلام على الصعيد الدولي.

دعت السيدة ليلجا إلى مفهوم أوسع لعمليات السلام وحذرت من أنه لا يوجد مجتمع محمي من النزاع. وقد تحول الناس إلى العنف عندما كان يتم تجاهل السخط داخل المجتمع باستمرار. وتفاقم خطر نشوب النزاعات أيضاً بسبب تغير المناخ- مما يعني أن كل بلد معرض لخطر النزاع. واختتمت كلمتها بالقول إن البرلمان هو المؤسسة التي تشجع الحوار، وبالتالي يمكنها تخفيف حدة النزاع. وقالت إن التعامل مع المعارضة والفئات المهمشة في المجتمع أمر أساسي لتعزيز السلام.

وكان تدخل السيدة نيرام بمثابة تذكير بالغ بالواقع القاسي لمناطق النزاع. وأشارت إلى أن هناك 378 نزاعاً منسياً في العالم، كثير منها في أراضي الشعوب الأصلية، وأوجزت المأساة التي حلت بالناس من دون تمييز بغض النظر عما إذا كانت الأخبار الدولية تغطي هذه النزاعات. وفي الختام، أكدت أن المرأة هي من الجهات القوية التي تشكل عناصر للسلام، ولهذا السبب ينبغي توسيع جدول الأعمال ليشملها، وكذلك إشراك مجتمعات الشعوب الأصلية في عمليات السلام.

وعرضت المقررتين المشاركتين، السيدة د. جوماشي (غانا) والسيدة ك. وايدغرين (السويد) في الجزء التالي فكرتيهما الأوليتين فيما يتعلق بمشروع القرار. ودكرتا بالدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه البرلمان عندما يتعلق الأمر بالمساهمة في عمليات السلام. وعلى البرلمانين والبرلمانات مهمة تهيئة الظروف للحوار ولديهم القدرة على الاستماع إلى جميع الأفكار، حتى تلك التي لا يؤيدونها. وأضافتا بأن الشمولية تكمن في صلب تشكيل البرلمان واللجوء إلى المؤسسات التمثيلية لأن الجهات المعنية الرئيسية لا يمكنها إلا أن تزيد من استدامة جهود بناء السلام. ومن أجل دعم عمليات السلام، يمكن للبرلمانات أيضاً أن تسن قوانين بشأن التمكين والتعليم وغير ذلك من التدابير الاجتماعية بهدف الحد من التوترات. وأوضحت المقررتان المشاركتان أنهما ستعملان على التوصل إلى قرار ملموس للغاية يمكن أن يتخذ شكل مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يمكن لجميع أعضاء البرلمان الذين يتعاملون مع مسائل السلم والأمن الدوليين الوصول إليها واستخدامها.

وفي النقاش الذي تلا ذلك، أعرب المشاركون عن موافقتهم العامة على ضرورة إعادة صياغة عمليات السلام وعن إدراكهم أن فشل جهود السلام المعاصرة قد خلف وراءه الكثير من الناس. وأشار المشاركون إلى العواقب الكارثية لتصاعد الإرهاب والتحديات الكبيرة التي يفرضها على البشرية جمعاء.

وإذ أكد البرلمانين على تجربتهم في مختلف النزاعات التي أثرت على مناطقهم، رحبوا جميعاً بجهود المقررتين المشاركتين في صياغة القرار بوصفه مجموعة برلمانية من المبادئ التوجيهية لمساعدة البرلمانات على ضمان السلام ومواصلته لصالح ناخبها. ورأى المشاركون أنه في حين أن السلام، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار، شرط أساسي للتنمية، فإنه ينبغي على البرلمانات أن تعالج أيضاً الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل للنزاع. كما تم تناول مسألة خفض الإنفاق العسكري حيث يمكن تحويل تلك الأموال إلى النفقات المتصلة بالسلام والتنمية المستدامة.

واتفق المشاركون على أن الوساطة السياسية أداة قيّمة تستخدمها البرلمانات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي وحتى الدولي. كما أنها عززت وبقوة أهمية المشاركة العامة، لا سيما مع الجهات المعنية المحلية التي، من خلال معرفتها بتاريخ تغير المناخ ولغته وتأثيره في منطقة معينة، يمكنها المساعدة في وضع إجراءات السلام في سياقها الصحيح. واعترف المشاركون أيضاً، مرددين صدق الخبراء، بأن الشباب والنساء هم من بين الجهات الفاعلة الرئيسة في حل النزاعات وبناء السلام، ولذلك ينبغي إشراكهم في مفاوضات السلام. وذكر المشاركون أنه فيما يتعلق ببرلمانات بناء السلام، ينبغي على البرلمانات أن تنظر إلى الوراثة لحل النزاعات التي طال أمدتها وأن تتطلع إلى توقع ومنع التوترات التي ستنشأ حتماً عن تغير المناخ، وفي الفضاء الإلكتروني، ومن ضعف المؤسسات الدولية والعمليات الديمقراطية. وبذلك، ينبغي أن يتعاونوا ويتبادلوا الممارسات لكي يتصدى الجميع لهذه التحديات الجديدة.

وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، درست اللجنة البند الأساسي الثاني في حلقة نقاش حول دور البرلمان في التصدي لمخاطر تحويل مسار عمليات نقل الأسلحة.

وأطلع أعضاء اللجنة على رسالة مرئية من السيد ل. غبيري، السفير والممثل الدائم لسيراليون لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ورئيس المؤتمر السابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. وشدد السيد غبيري في عرضه على أهمية الإجراءات البرلمانية للحد من تدفقات الأسلحة المحولة. وكان منتدى التبادل الدولي للتحويل أداة مفيدة للتصدي مسألة التحويل. وسلط الضوء على عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن إشراك البرلمانات في إضفاء الطابع العالمي معاهدة تجارة الأسلحة ورحب به.

وقدم الرئيس مدير فريق الخبراء، السيد أ. وير، المنسق العالمي مع البرلمانيين المعنيين بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وقدم السيد وير المنشور المعنون ضمان مستقبلنا المشترك: دليل للعمل البرلماني دعماً لنزع السلاح من أجل الأمن والتنمية المستدامة الذي أعدته بصورة مشتركة كل من مركز جنيف لسياسة الأمن والاتحاد البرلماني الدولي وبرلمانيون من أجل العمل العالمي والبرلمانيين المعنيين بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والمنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومجلس مستقبل العالم، ودعمها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. ثم قدم السيد وير أعضاء فريق المناقشة:

- السيدة ب. نمبرام، المؤسسة المشاركة لمؤسسة الحد من الأسلحة في الهند وشبكة مانيبور للناجيات من الأسلحة النارية
- السيدة ك. أولوفسون، الأمينة العامة للمنتدى البرلماني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
- السيد ر. ديل بيتشيا، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي السابق والعضو السابق في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.

وأبرز المشاركون في عروضهم التمهيدية الآثار الطويلة الأمد التي يستحدثها الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المجتمعات، وهي ظاهرة تعمقت بسبب تحويل مسار الأسلحة.

وركر السيد ديل بيتشيا على البروتوكول المتعلق بمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والاتجار بها، وهو مكمّل لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو الاتفاق الوحيد الملزم قانوناً إزاء تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد صادقت فرنسا على الاتفاقية في العام 2019، وبالتالي فهي أول منتج من أهم منتجي الأسلحة في العالم يقوم بهذه الخطوة. ودعا السيد ديل بيتشيا إلى إضفاء الطابع العالمي على هذه المكافحة كوسيلة لتعميق عملية مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجعل العالم مكاناً أفضل للسكان المدنيين. أشارت السيدة أولوفسون إلى أن تحويل المسار هو شاغل أممي دولي رئيسي وأن الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وفي حين أن هناك اتفاقات دولية وجداول أعمال بشأن هذه المسألة، لا يوجد تعريف عالمي معترف به لـ "تحويل المسار". وسلطت الضوء على الدور الرئيسي للبرلمانات في معالجة هذه المسألة من خلال ولاياتها الدستورية المختلفة وشجعت على تبادل الخبرات والممارسات الجيدة. أشارت السيدة نمبرام إلى دور البرلمانين في ضمان إنفاق أموال دافعي الضرائب بشكل جيد من أجل السلامة والأمن. وينبغي أيضاً إعادة النظر في نزع السلاح العالمي والتصدي له على أرض الواقع. وأعطت مثلاً على الحركات النسائية المحلية التي تركز على تحديد الأسلحة لضمان المجتمعات المحلية المسالمة حيث يمكن للأطفال الذهاب إلى المدارس ويمكن للناس بناء حياتهم.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحب البرلمانون بالتوصيات والأدوات البرلمانية والقصص التي طرحها أعضاء الفريق، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة إمكانية التتبع التي اعتبرها الكثيرون أنسب طريقة للتصدي للتهديد الذي تشكله تدفقات الأسلحة غير المشروعة على الأمن القومي.

واتفقوا على أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عنصر رئيسي من عناصر عدم الاستقرار وانعدام الأمن في البلدان النامية. وشدد العديد من البرلمانين على العلاقة بين تحويل مسار الأسلحة والإرهاب، مما زاد الحاجة إلى القضاء على التدفقات غير المشروعة للأسلحة التي تقتل على نطاق واسع. واتفق المشاركون على ضرورة تعزيز الشفافية من جانب الحكومات وكذلك من جانب مصنعي الأسلحة الذين لديهم الوسائل للمساعدة في إنفاذ إمكانية تتبع الأسلحة التي ينتجونها. كما تناولوا مسألة الاتفاقات الدولية والحاجة إلى إحضار البرلمان مع بداية المفاوضات. وإذا كان التوقيع مسألة حكومية، فلا يمكن التصديق إلا بدعم من البرلمان، والأهم من ذلك، أن التنفيذ يتم محلياً وينبغي أن يكون إطاره تشريعياً وفقاً لذلك. وتم تسليط الضوء على الدور الرئيسي الذي تضطلع به المرأة فيما يتعلق بنزع السلاح على أرض الواقع، وتم التأكيد عليه. وأخيراً، تطرقت المناقشات إلى حجم الموارد المخصصة للعسكرة والتسليح والإنفاق العسكري الإجمالي على النقيض من الحاجة الماسة إلى مزيد من الاستثمارات في مجال جهود الصحة والتعليم والتنمية المستدامة.

وقدم رئيس اللجنة الدائمة بالنيابة، السيد إيشانيز (إسبانيا) تقرير أعمال اللجنة إلى الجمعية العامة في جلستها الأخيرة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر.

واجتمع مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021. وقد حضر تسعة من أصل 18 عضواً وممثلة لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات.

وناقش المكتب خلال الاجتماع خطة عمله. وتقرر تخصيص كل الوقت المخصص للجمعية العامة الـ 144 للتفاوض على القرار المقبل. وقد وافقت اللجنة الدائمة على المقترحات في وقت لاحق في نهاية جلستها العامة الأخيرة التي عقدت في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر.

تقرير اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

أحيطت به علماء الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي
(مدريد، 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021)

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة جلستها يومي 27 و29 تشرين الثاني/ نوفمبر. وترأس كلا الجلستين السيد و. ويليام (سيشيل). وشارك كل من السيدة ه. جارفينن (فنلندا) والسيد س. باترا (الهند) كمقررين للقرار. مناقشة حول موضوع تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة.

نظمت المناقشة حول موضوع قرار اللجنة الذي سي طرح على الجمعية العامة الـ 144 في ربيع العام 2022. وزودت المناقشة المقررين المشاركين بمعلومات أولية عن كيفية تناول البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لهذه المسألة. وعرضت السيدة أي. خاركوفا، الموظفة المشاركة في المشروع في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الموضوع والقضايا الرئيسية التي ينبغي النظر فيها ومناقشتها، وهي خبيرة في العلاقة بين التعليم والرقمنة.

ويعتبر التعليم العمود الفقري للتنمية البشرية. يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تعزز التعليم والتعلم الشامل والجيد. لقد أعاد الابتكار التكنولوجي الرقمي تشكيل الطريقة التي نتعلم بها؛ ومع ذلك، فإن التكنولوجيا ليست محايدة، ولا ينبغي أن يكون التعليم والتعلم مدفوعين بالتكنولوجيا، بل ينبغي أن يحافظا على نهج يركز على الإنسان. وتشغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم وظيفة ذات شقين، كوسيلة احتياطية وأداة تعليمية. ولتكنولوجيات المعلومات والاتصالات القدرة على توسيع نطاق الحصول على التعليم وتعزيزه؛ وتحسين جودة التعلم؛ وتوفير مسارات التعلم مدى الحياة من خلال الأساليب الرسمية وغير الرسمية.

وفي حين أن هناك العديد من الصكوك الدولية التي تهدف إلى ضمان أن يكون التعليم شاملاً ومنصفاً وأخلاقياً، وتحدد إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن أوجه عدم المساواة الرقمية في التعليم لا تزال قائمة، وقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن مدى خطورة الفجوة الرقمية داخل البلدان وفيما بينها. ولتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التعليم، يلزم توفير تمويل متسق وسياسات تمكينية. وينبغي للابتكارات التكنولوجية أن تعزز الإدماج الرقمي في التعليم؛ ومعالجة الفجوة الرقمية وعدم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)؛ وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر تهميشاً؛ وتعزيز نهج إنساني؛ وتلبية احتياجات المعلمين والمتعلمين، بما فيه حماية خصوصيتهم؛ وإنشاء نظم إيكولوجية متكامل فيها التكنولوجيا والمحتوى الرقمي والمهارات لبناء نظم تعليمية مستجيبة.

كما أعرب المقرران المشاركان عن رأيهما بشأن هذا الموضوع، مشيرين إلى أنه حتى قبل انتشار الجائحة لقد كانت الفجوة التعليمية واسعة جداً في جميع أنحاء العالم، وأن الاستفادة منها وتمكينها هما المجالان الرئيسيان للتركيز عليهما لسد تلك الفجوة. وعلاوة على ذلك، يحتاج التعلم الرقمي إلى معلمين مدربين على هذه المهمة.

وأخذ الكلمة ما مجموعه 30 مندوباً من (وفق ترتيب الظهور) سلوفينيا؛ ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ والهند؛ ورومانيا؛ ودولة الكويت؛ والمملكة المتحدة؛ ومقدونيا الشمالية؛ وجمهورية مصر العربية؛ والجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ والجمهورية العربية السورية؛ وهولندا؛ وجنوب إفريقيا؛ والمملكة العربية السعودية؛ وإندونيسيا؛ وبوروندي؛ وباكستان؛ والمكسيك؛ والبرتغال؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ ومملكة البحرين؛ والكاميرون؛ ودولة فلسطين؛ والجمهورية اللبنانية؛ وسان مارينو؛ وجنوب السودان؛ وزيمبابوي؛ وزامبيا؛ وأوكرانيا؛ وجنوب إفريقيا وذلك لتقديم ملاحظات ومشاركة وجهات النظر والممارسات الجيدة لتلك البلدان من أجل تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأحد الممكنات التعليمية خلال الجائحة كوفيد-19.

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تبني بالفعل القدرة على الصمود في نظام التعليم والنظام المدرسي. ومن النقاط المشتركة في المساهمات أن الوصول إلى الأجهزة والاتصال وتوافرها لا يقلان أهمية عن التدريب الفعال للمعلمين. ولا يضمن توفير التعلم عن بعد تلقائياً الأخذ بالأدلة وتحسينها. كما أن فعالية التعلم عن بعد أمر بالغ الأهمية. وينبغي تكيف المحتوى مع السبل الجديدة للتعليم والتعلم. وكان أحد المواضيع البارزة الأخرى هو الحاجة إلى تسخير إمكانات الشراكات بين الجهات المعنية المتعددة، فضلاً عن المجموعة الواسعة من نظم تقديم التعليم، مثل التلفزيون والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي.

وفي ختام المناقشة، أشارت المقررة المشاركة السيدة جارفين إلى أهمية الدعم الاقتصادي لتعزيز نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تعليمية، وكذلك إلى ضرورة الاعتراف بأن الرقمنة يمكن أن تعمق أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، ما لم تكن متاحة للجميع. وسيعمل المقرران المشاركان على إعداد مشروع قرار يتضمن المساهمات المقدمة أثناء المناقشة.

حلقة نقاش حول موضوع تأثير تغير المناخ على الموارد الطبيعية: كيف يمكن للبرلمانات أن تضمن حصول الجميع على المياه وتوافرها؟

ينبغي أن يساعد الحفاظ على الموارد الطبيعية على تلبية الاحتياجات المتزايدة في العالم. ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب العالمي على الغذاء والماء في السنوات الثلاثين المقبلة. ويؤثر تغير المناخ تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك تغير أنماط هطول الأمطار والجفاف والفيضانات وإعادة التوزيع الجغرافي للآفات والأمراض. وقد هدفت حلقة النقاش إلى تحديد الإجراءات الرئيسية التي يمكن للبرلمانات اتخاذها للاستجابة لهذه الاتجاهات.

وساهم الخبراء التاليين في حلقة النقاش: السيد د. ميوروفين، رئيس السياسات العالمية للمياه العذبة، والصندوق العالمي للطبيعة، والسيد ليفنغ لي، مدير شعبة الأراضي والمياه، منظمة الأغذية والزراعة.

وتحدث السيد ميوروفين بالتفصيل عن العلاقة بين المياه وتغير المناخ والآثار الضارة لتغير المناخ على توافر المياه. تواجه شبكات المياه قيوداً عديدة تحتاج إلى النظر فيها بنظرة شاملة، مما يعني أنه ينبغي إيلاء الاعتبار على قدم المساواة لإدارة الموارد الطبيعية والبنى الأساسية اللازمة للوصول إليها. لم يكن مسلماً بالقدرة على التكيف مع تغير المناخ. ويمكن للابتكار الاجتماعي أن يوفر نهجاً جديداً ومتكاملاً لبناء مجتمعات قادرة على الصمود والتصدي للتحديات المجتمعية والاقتصادية والمتعلقة بالمياه من خلال الجمع بين الأبعاد التكنولوجية وغير التكنولوجية للابتكار. وترد حاجة إلى جهات فاعلة متعددة للاستفادة من الابتكار. وأضاف أن للحكومة والقطاع العام تاريخاً حافلاً بالابتكار، لكن الجهود التي يبذلونها تحتاج إلى احتضان معارف السكان الأصليين والمحليين.

وأكد السيد ليفنغ لي على الرسالة القائلة بأنه من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تعقيد أنظمة الأراضي والمياه التي تهدد الأمن الغذائي. تأثرت الإنتاجية الزراعية بشكل مباشر وغير مباشر بتغير المناخ. وتشكل ندرة المياه تهديداً عالمياً، كما أن الإجهاد المائي أخذ في الازدياد. ولزيادة القدرة على الصمود وتعزيز التكيف مع المناخ، بما في ذلك عن طريق الزراعة، ينبغي اتباع نهج متكامل لأدوات محددة لسياسة الأراضي والمياه واتخاذ قرارات شاملة لإدارة الموارد. ومن الضروري وضع ترتيبات منسقة ومتسقة في مجال السياسات في جميع القطاعات والاستثمار في الابتكار والتقنيات المراعية للمناخ لتوفير الاستدامة على المدى الطويل.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أخذ الكلمة 25 مندوباً من (وفق ترتيب الظهور) المملكة العربية السعودية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والهند والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية وفيتنام وجنوب إفريقيا وبوركينا فاسو ورومانيا ودولة الكويت والمملكة المتحدة والبرلمان العربي ودولة الإمارات العربية المتحدة ومدغشقر والمكسيك ودولة فلسطين وفرنسا وزامبيا وزمبابوي وفنلندا والغابون والنيجر والبرتغال وإسرائيل وذلك لشرح التحديات والأولويات في إدارة الموارد الطبيعية في سياقاتهم الوطنية. تعتبر المياه ضرورية لجميع جوانب الحياة وتؤدي دوراً رئيساً بالنسبة للأمن البشري. يشكل الحصول على المياه النظيفة حقاً من حقوق الإنسان. وكشفت المساهمات عن أهمية التعاون عبر الحدود في إدارة الموارد الطبيعية والحاجة إلى العمل الجماعي لضمان وصول التمويل الخاص بالتنمية إلى الشعب.

انتخابات المكتب، وخطة عمل الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي، وما يستجد من أعمال

انتخبت اللجنة رئيس اللجنة ونائب رئيسها وشغلت الشواغر المتبقية في المكتب.

واجتمع المكتب في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر. وقدم أعضاء من باكستان والهند وموناكو وهولندا معلومات محدثة عن الأنشطة الوطنية التي نفذت منذ الاجتماع الأخير. وعرضت استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للسنوات الخمس

المقبلة. ورحب المكتب بالفكرة الأولية لاعتماد سياسة داخلية بشأن تغير المناخ للمنظمة وأعضائها. وتكمن نقطة البداية في فهم الحد من انبعاثات الكربون للأنشطة الداخلية والاستفادة من التكنولوجيا للحد من الانبعاثات. وبغية ذلك، يمكن تعزيز وتشجيع المشاركة عن بعد في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي. كما اقترح أيضاً أن يركز المكتب كل عام على هدف محدد للتنمية المستدامة عن طريق رسم خرائط لما تقوم به البرلمانات الوطنية من أجل تنفيذها ومن خلال تبادل أفضل ممارساتها. ويمكن تقاسم هذه المعرفة في الاجتماعات التي تتم عبر الانترنت.

وخلال الجلسة الأولى للجنة، قدمت السيدة ك. جبر، مديرة شعبة البرامج في الاتحاد البرلماني الدولي، منشوراً جديداً للاتحاد البرلماني الدولي بعنوان *إرشادات للبرلمانيين حول عملية وضع الموازنة لأهداف التنمية المستدامة: الاستفادة القصوى من الموارد العامة*. ويقدم المنشور معلومات عن العناصر الرئيسية لعملية وضع الموازنة لأهداف التنمية المستدامة، ويحدد الإجراءات الملموسة التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها لدفع الجهود الرامية إلى تحقيقها. وتدخل السيدة ك. شوفل، رئيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن بعد، في مجال القيادة العالمية، والعمليات والمؤسسات الشاملة، مؤكداً على أهمية إيجاد مصادر جديدة للاستثمار وأدوات تمويل جديدة. كما يلزم أن تستفيد البرلمانات من الشراكات مع مختلف الجهات المعنية (مثل الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمؤسسات العليا لتدقيق الحسابات) لتعزيز قدراتها على التدقيق ودورها الرقابي.

تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أحييت به علماء الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي
(مدريد، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)

افتتح الدورة السيد ب. كاتيفيفي (ناميبيا)، وأشار بأنه يعمل كرئيس للجنة وأنه سيتم إجراء انتخابات رسمية لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس في نهاية الدورة.

وبعد اعتماد جدول الأعمال والمحاضر الموجزة لدورة اللجنة في نيسان/أبريل 2021، قدم الرئيس حلقتي النقاش للدورة. وحضر 34 وفداً برلمانياً يضم نحو 80 برلمانياً.

حلقة النقاش 1: حملة التلقيح العالمية لإنهاء جائحة كوفيد-19: دروس من منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية

ضمت هذه الحلقة ممثلين عن منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بدلاً من خبير في منظمة التجارة العالمية، حيث لم يكن هناك أي منهم. وتحدث الدكتور س. سوميناثان، كبير العلماء، والدكتور ك. أوبراين، مدير إدارة التحصين واللقاحات والبيولوجيات باسم منظمة الصحة العالمية؛ ومثل السيد ي. غوميز، رئيس الطاقم، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وركزت مساهماتهم على مسائل الإنصاف في اللقاحات وإمكانية الحصول عليها، وكذلك على الاستجابة العامة للجائحة من جانب وكالاتهم المعنية.

وكان الهدف العالمي المتمثل في تحصين 70 بالمئة من السكان بحلول حزيران/يونيو 2022 خارج المسار الصحيح بسبب محدودية القدرة التصنيعية للقاح، وكذلك، بدرجة أقل، لتردد قطاعات كبيرة من السكان في تلقي التلقيح. تتمثل القيود التي تواجه القدرة على التصنيع في الصعوبة المتأصلة في توسيع إنتاج منتج طبي متطور للغاية وفي نقل المعرفة التقنية، لكن أيضاً بسبب القيود المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية بموجب اتفاق تريبس.

وقد أنشئ مسرع منظمة الصحة العالمية وميسر لمبادرة الوصول العالمي للقاحات كوفيد-19 لتوفير اللقاح على نطاق واسع للبلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد المالية أو للقدرات الإنتاجية اللازمة لصنع جرعات اللقاح الخاصة بها. وفي حين أن هذه المرافق كانت مفيدة للغاية، فإنها لم تكن تعمل بطاقتها. وكانت إفريقيا القارة التي تضم أقل عدد من الأشخاص الذين تم تلقيحهم. ولم يكن في إفريقيا سوى واحد بالمئة من إنتاج اللقاحات. لم تكن عملية الموافقة على اللقاح التي قامت بها منظمة الصحة العالمية في صالح أي منتج أو بلد معين للقاح. وفي الوقت الراهن،

أذنت منظمة الصحة العالمية بثمانية لقاحات من أصل سبعة عشر لقاحاً. ويمكن لأي بلد يرغب في الحصول على إذن من منظمة الصحة العالمية أن يفعل ذلك بتقديم الأوراق المطلوبة والسماح لمنظمة الصحة العالمية بتفتيش مرافق الإنتاج.

وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، فإن الاستجابة لجائحة كوفيد-19 تحتاج إلى النظر في الدروس المستفادة من وباء فيروس نقص المناعة البشرية مثل الحاجة إلى نظم صحة عامة أقوى لتوفير مجموعة كاملة من الخدمات الطبية وليس فحسب اللقاحات أو الأدوية. وكان برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز مؤسساً رائداً لتحالف لقاح الشعب لإنهاء الفصل العنصري ضد اللقاحات. وشملت المطالب الرئيسية للتحالف الإعفاء من براءات اختراع اللقاحات بموجب اتفاق ترخيص، وتوجيه الاستثمارات الحكومية لزيادة إنتاج اللقاحات. وقد أجمعت منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على تشجيع الحكومات على الاستفادة بشكل أكبر من مواطن المرونة في اتفاق ترخيص، وفي الدعوة إلى مزيد من الشفافية في عقود شراء الحكومات لجرعات اللقاح من المنتجين من القطاع الخاص.

وتحدثت الوفود الأربعة عشر التالية رداً على عروض حلقتي النقاش: مملكة البحرين، وبلجيكا، وجمهورية مصر العربية، والهند، وناميبيا، وبيرو، والفلبين، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، وسلوفينيا، وتركيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي. وقد أكدت هذه المداخلات والتبادلات مع أعضاء فريق المناقشة على الحاجة إلى مزيد من التضامن العالمي وضرورة التصدي للجائحة بشكل أقوى بكثير. وما أشار أكثر من متحدث أن "لا أحد في مأمن حتى يصبح الجميع آمنين" وشكّل الظهور الأخير لمتحور أوميكرون الأكثر عدوانية من الفيروس التاجي تذكيراً صارخاً بالحاجة إلى توسيع نطاق الاستجابة العالمية للجائحة. وباستثناء واحد فحسب، أيد المتحدثون التنازل عن براءات الاختراع بموجب اتفاق ترخيص. ينبغي مواجهة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر معلومات خاطئة عن اللقاحات بحملة إعلامية قائمة على الحقائق تحترم حق الناس في حرية التعبير. وسلط بعض المتحدثين الضوء على مثال بلدانهم للتضامن العالمي من خلال التبرع بجرعات اللقاح لمبادرة الوصول العالمي للقاحات كوفيد-19 أو مباشرة إلى البلدان المحتاجة.

حلقة النقاش 2: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول جدول أعمالنا المشترك

تألفت هذه الحلقة من مقدمة وحيدة تجسدت بشخصية السيدة م. غريفين، مستشارة السياسات، مكتب الأمين العام للأمم المتحدة. ناقشت السيدة غريفين أبرز النقاط في تقرير الأمين العام الصادر في أيلول/ سبتمبر 2021 الذي يشير عنوانه إلى جدول الأعمال المشترك الذي أعتمد في ختام الاجتماع الرفيع المستوى لإحياء الذكرى السنوية الـ 75 للأمم المتحدة (قمة الأمم المتحدة الـ 75). ويتضمن جدول الأعمال المشترك 12 التزاماً بالتصدي للتهديدات المتزايدة لاستدامة العالم، من تغير المناخ إلى الجوائح في المستقبل، وكذلك للسلم والأمن. وأكدت من جديد الالتزام السياسي للبلدان تجاه أهداف التنمية المستدامة المتأخرة. وكان الموضوع الأساسي لجدول

الأعمال المشترك هو الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف باعتبارها الخيار الوحيد للتصدي لتلك التهديدات بفعالية، على النحو الأمثل الذي أظهرته مؤخراً جائحة كوفيد-19.

ويقدم تقرير الأمين العام ما يقارب 90 توصية حول كيفية عمل الأمم المتحدة والبلدان وجميع الشركاء، بما في ذلك البرلمانات، معاً لكسر نمط "العمل كالمعتاد" والشروع في مسار جديد يقدم إجابات حقيقية للشعب ويعيد ثقته في الحكومة والمجتمع الدولي. وقد استمدت توصيات الأمين العام من جولات مختلفة من المشاورات مع البرلمانيين والمجتمع المدني والشباب وغيرهم من الفئات. كانت الرسالة الرئيسية للتقرير هي أن التضامن بين الأمم ليس مجرد تعبير عن الصدقة بل هو مسألة ذات مصلحة ذاتية: فعندما تعمل الدول بمفردها، فإنها في الواقع تنتهي بخسارة أكثر مما تحسره عندما تعمل مع المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من أن تقرير الأمين العام يدعو إلى زيادة مساهمة البرلمان في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة، إلا أنه ينبغي على أعضاء البرلمان النظر في التقرير ككل واتخاذ إجراءات خاصة بهم للمساعدة في تحقيق توصياته المختلفة. وفي حين يمكن أن ينفذ الفريق عدداً كبيراً من التوصيات مباشرة في إطار سلطته، فإن توصيات أخرى، مثل اقتراح عقد مؤتمر قمة المستقبل في العام 2023، ستحتاج إلى موافقة الدول الأعضاء. أشارت السيدة غريفيين إلى أنه في حين أن المؤسسات المتعددة الأطراف تحتاج إلى إصلاح، فإنها تمكنت عموماً من مواجهة جائحة كوفيد-19 بأساليب لم يكن من الممكن تصورها إلا قبل عشر سنوات.

وأخذت الكلمة الوفود العشرة التالية رداً على العرض الذي قدمته السيدة غريفيين: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقبرص، والهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكينيا، ومدغشقر، والمكسيك، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، وزمبابوي.

وأكدت مختلف المداخلات والردود على الدور التمثيلي والإشرافي والتشريعي للبرلمانات بوصفه عاملاً رئيسياً في تنفيذ الاتفاقات الدولية مثل جدول الأعمال المشترك، وكذلك في التصديق على المعاهدات الدولية. وسلم المتكلمون عموماً بأهمية الحلول المتعددة الأطراف في عالم يزداد ترابطاً. يمكن للبرلمانات المساهمة في عمليات الأمم المتحدة والتعددية بطرق عديدة بما في ذلك من خلال إنشاء مجموعات برلمانية خاصة بها تضم جميع الأحزاب حول شؤون الأمم المتحدة.

وإلى جانب دورهم المؤسسي، يحتاج أعضاء البرلمان إلى المساعدة في دعم مناخ من التضامن الدولي يتجنب التخويف وردود الفعل المتهورة إزاء البلدان الأخرى. وأشادت عدة مداخلات بتقرير الأمين العام لتركيزه على الشباب وعلى المستقبل، كما حثت أيضاً الأمين العام على إيلاء اهتمام أكثر وثوقاً لقضايا الهجرة والإرهاب والعملات الرقمية، فضلاً عن الحاجة إلى تطبيق واحترام المبادئ الرئيسية للقانون الدولي، مثل السيادة الوطنية وعدم التدخل.

وعقب المناقشتين الموضوعيتين، أبلغ الرئيس اللجنة بالترشيحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية لملء الشواغر القائمة في المكتب: السيدة ه. تيغرينيان (أرمينيا)، والسيدة إ. قطراوي (مولدوفا)، والسيدة ك. لوبيز كاسترو

(المكسيك)، والسيدة إ. ليند (السويد). ومن دون اعتراض على الترشيحات، دعا الرئيس اللجنة إلى انتخاب رئيس ونائب رئيس المكتب على النحو الذي اقترحه المجموعات الجيوسياسية، أي السيدة س. نور من كينيا لمنصب الرئيس، والسيد ل. ويرلي من سويسرا لمنصب نائب للرئيس. وقد انتخب هذان الأعضاء بالتركية. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن عن تعيين سعادة الدكتور عبيد محمد المطيري من دولة الكويت بديلاً لسعادة السيد أحمد محمد الحمد حتى نهاية المدة.

وأعلن الرئيس عن افتتاح مكتب مراقب جديد للاتحاد البرلماني الدولي لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا خلال العام. ودعيت السيدة ب. برينر، سفيرة الاتحاد البرلماني الدولي لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا، إلى تقديم نفسها بوصفها مراقب الاتحاد البرلماني الدولي المسؤول عن العلاقات مع مجتمع الأمم المتحدة في تلك المدينة. وشرحت السيدة برينر دورها والقضايا التي ستعمل عليها، مثل الفساد ونزع السلاح والطاقة النووية. واختتم الرئيس الدورة بعد استكمال جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال.

6. البند السادس من جدول الأعمال:

الموافقة على البند الموضوع للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين.

7. استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026:

استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022 – 2026

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 208
(مدريد، 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021)

تأتي هذه الوثيقة نتيجة لمسار تشاوري شامل مع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والأطراف المعنية الأخرى بناء على التقييم الجاري لأثر عمل الاتحاد خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية لفترة 2017 – 2021. وقد شارك في هذا العمل تحت قيادة اللجنة التنفيذية 902 من الأفراد في 107 بلدان بما في ذلك أعضاء برلمانات، وموظفون برلمانيون ومؤسسات مانحة، وشركاء بالإضافة إلى القيادة السياسية للاتحاد البرلماني الدولي (رؤساء سابقون وحاليون، وأعضاء في اللجنة التنفيذية)، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والعاملون فيه، وذلك من خلال استطلاعات للرأي ومقابلات ونقاشات لفرق التنسيق. كما تستهدي هذه الاستراتيجية أيضاً بمداولات المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات .

وسوف يتم وضع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022 – 2026 موضع التنفيذ من خلال خطط عمل تنفيذية وموازنات سنوية تشمل مصفوفات الرقابة والتقييم بهدف قياس مدى النجاح المحقق. وقد تم إرفاق موجز مختصر لنتائج المشاورات في نهاية هذه الوثيقة.

مقدمة

لقد أدى الاتحاد البرلماني الدولي دور المركز المحوري للحوار البرلماني على مستوى العالم منذ العام 1889، ساعياً لتحقيق "السلم والتعاون بين الشعوب وإرساء الأساس الراسخ للمؤسسات التمثيلية" بما يتماشى مع المادة 1.2 من نظامه الأساسي¹.

وبعد ما يزيد عن 130 عاماً لا يزال الاتحاد البرلماني الدولي يسعى لتحسين الحياة وضمان حقوق الإنسان للناس كافة. وتتمثل رؤية الاتحاد في عالم تعمل فيه البرلمانات والبرلمانيون لتحقيق "الديمقراطية للجميع" وبطريقة شاملة وجماعية تتطلع للأمام وتتميز بالمرونة والاستجابة لمجموعة دائمة التطور من الجهات الفاعلة والديناميات التي تساهم ببيئة العمل البرلمانية².

ويسعى الاتحاد البرلماني الدولي في كل ما يقوم به من عمل إلى تعزيز قدرة البرلمانات الوطنية على القيام بأدوارها الهامة العديدة - بدءاً من خدمة وتمثيل هيئات ناخبة متنوعة، والسعي لوضع حكوماتها موضع المساءلة في الداخل والخارج على السواء، ووضع التشريعات وجمع الموارد والمعلومات حول مجموعة واسعة من القضايا بهدف ضمان رفاهية شعوبها الآن وفي المستقبل. ويستند عمل الاتحاد البرلماني الدولي على فكرة مفادها أن البرلمانات القوية والفاعلة بوسعها صيانة حقوق الإنسان الأساسية وضمان التنمية المستدامة التي لا تستثني أحداً، وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين الشباب وتأمين السبل المؤدية إلى السلم والأمن وحماية الكوكب الذي نعيش فيه. ويدرك الاتحاد البرلماني الدولي أن البرلمانات مدعوة للتطور باستمرار بحيث تستطيع خدمة ناخبها بصورة أفضل. وهي لهذا السبب بحاجة للترؤد بالبصيرة النافذة وبطرق عمل وموارد تتيح لها إمكانية توقع المشاكل وحلها واتخاذ القرارات بما يخدم المصالح طويلة المدى لشعوبها.

ومع ذلك فإنه رغم أن البرلمانات القوية على المستوى الإفرادى ذات أثر فعال في تحقيق التقدم فإنها ليست عاملاً كافياً. ومن هنا فإن الاتحاد البرلماني الدولي ينفرد بالقدرة على جمع 179 من برلمانات العالم لتعمل معاً على قدم المساواة. وهذا الموقع العالمي يوفر للاتحاد إمكانية: (1) تسريع خطى التقدم من خلال ربط البرلمانات بعضها ببعض كي تتعلم من نظرائها باحترام ودعم متبادل؛ (2) وتعزيز خبرة البرلمانات بالبيانات والأبحاث؛ (3) وتحفيز العمل السياسي المشترك حول القضايا العالمية الحاسمة ذات التأثير في حياة الناس كافة في كل مكان.

القيم

يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات، وبطريقة تُيسر عملها، في تطوير ذاتها، كما هو مشار إليه في المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات، مع تشجيعها لاستخدام الإدراك الجماعي لأعضائه. ويسترشد الاتحاد في عمله هذا بخمسة مبادئ أساسية هي:

¹ النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده.

² يشير تعبير "بيئة العمل البرلمانية" إلى مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والديناميات التي تؤثر في البرلمانات. ذلك أن البرلمانات لا تتواجد في بيئة معزولة، بل ضمن نظام معقد دائم التفاعل مع المؤسسات الحكومية الأخرى بدءاً من الجهات التنفيذية، إلى جانب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والناخبين ووسائل الإعلام والمجتمع الأكاديمي.

المساواة:

ضمان معاملة كل الأفراد والجماعات بصورة عادلة، وبالطريقة ذاتها ومن دون تفضيل أحد على أحد بغض النظر عن العرق أو الجنس أو العجز أو الدين أو المعتقد أو الثروة أو القناعة السياسية أو التوجه الجنسي أو السن بحيث يتمثل الهدف النهائي بالقضاء على التمييز والظلم.

الشمولية:

الاستفادة من الطيف الكامل للآراء والاحتياجات والمخاوف داخل المجتمع بهدف تعزيز الشعور بالانتماء وتمثيل مصالح قطاعات المجتمع كافة.

الاحترام:

تقدير الفروق الثقافية والدينية والعرقية والسياسية واللغوية والاعتراف بها واحترامها بصفة ذلك شرطاً مسبقاً للحوار البناء ولحلّ الصراعات.

النزاهة:

العمل بشفافية وإنصاف وأمانة وكوسيط محايد في حالات النزاع والظروف التي تلي النزاعات.

التضامن:

تعزيز الإحساس بالانتماء إلى المجتمع والتكاتف ووحدة مصالح المجتمع البرلماني العالمي من خلال دعم بعضنا بعضاً والعمل بصورة جماعية.

السياق الراهن

يتزامن وضع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022 – 2026 مع بروز خمسة توجهات هامة سوف يستمر تأثيرها في صياغة جدول الأعمال العالمي للسنوات الخمس القادمة:

- (1) الحاجة لعمل عاجل حيال التهديد الوجودي العالمي المتمثل في تغير المناخ.
- (2) تزايد حالات انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك اتساع الفجوة الرقمية التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19 المستمرة حتى الآن.
- (3) ضعف ثقة العامة بمؤسسات الحوكمة الوطنية والعالمية وتزايد التهديدات التي تواجهها البرلمانات وتؤثر في قدرتها على خدمة ناخبيها بصورة فعالة.
- (4) تراجع الإنجازات الرئيسية في مجال التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية.
- (5) تزايد التهديدات التي تواجه السلم والأمن، وتطلّع الشعوب إلى عالم أكثر سلاماً وأمناً.

وفي سياق وضع جدول الأعمال للفترة الاستراتيجية القادمة، أوصى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بمزيد من التركيز على المجالات التي يتمتع الاتحاد فيها بأكبر قدر من التأثير، وتلك التي يكون فيها العمل البرلماني أمراً لا غنى

عنه. كما أنهم أوصوا بالعمل بطريقة أكثر تكاملاً واندماجاً لرفع مستوى الترابط بين القضايا الرئيسية و"البناء نحو الأمام بصورة أفضل". ويعني هذا التركيز على أهداف متقاطعة أقل عدداً بهدف مساعدة البرلمانات الأعضاء للاستعداد لمواجهة مستقبل يصعب التنبؤ به. فضلاً عن ذلك، شددت البرلمانات على الحاجة لأن تكون هذه الاستراتيجية مرنة تستجيب لسياق سريع التطور والتحوّل.

ويعكس هذا الدروس التي استفادتها البرلمانات من معالجتها لجائحة كوفيد-19 - وهي الحاجة لفهم أفضل، ولإشراك مجموعة أكثر تنوعاً من الجهات المعنية، واستحداث فهم أكثر وضوحاً لبيئات العمل الواسعة (وسريعة التغيّر) التي تجد البرلمانات نفسها فيها، هذا بالإضافة إلى الحاجة إلى استيعاب التحوّل الرقمي المتسارع الذي تسببت به الجائحة والاستفادة منه. فقد وجدت برلمانات عديدة نفسها في مواجهة الطريقة التي قلبت فيها الجائحة بيئات العمل البرلماني التقليدية - وتغيّر تشكيل الجهات المعنية، والشركاء الذين يتم التعامل معهم والأطراف الفاعلة، والعناصر التي تساهم في استمرار عمل البرلمانات والطريقة التي يتم فيها التفاعل فيما بينها.

واستجابة لذلك تستند الاستراتيجية لفترة 2022 - 2026 إلى تجربة البرلمانات مع جائحة كوفيد-19 وتحدّد كهدف نهائي استحداث بيئات عمل برلماني للديمقراطية للجميع. ويتمثل المنطق التوجيهي لهذا الأمر في أنه بوسع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء فيه إنجاز المطلوب في منظور هذه المنظمة على نحو أفضل من خلال تعزيز البرلمانات ومساعدتها على ضمان مرونتها وصمودها مع الزمن بحيث تستجيب بصورة أفضل للأزمات، ومن خلال توسيع التركيز والانتقال من برلمانات تعمل بصورة منعزلة إلى رؤى أوسع لبيئات العمل.

الاستجابة والتوجه الاستراتيجي

تم وضع الأهداف الاستراتيجية الخمسة الجديدة والمتداخلة للاتحاد البرلماني الدولي بغية تعزيز عمل الاتحاد وتعميق تأثيره بطريقتين. أولاً، سوف يركز الاتحاد البرلماني الدولي جهوده على المجالات التي حققت فيها المنظمة أفضل النتائج حتى تاريخه. وثانياً، سوف يتكيف مع الظروف المتغيرة مع التركيز مجدداً على مرونة وصمود البرلمانات الأعضاء والتأكيد بصورة أكبر على الشمولية الأوسع نطاقاً للمجموعات المهمشة وتعزيز المحاسبة لكل من البرلمانات الأعضاء والأمانة العامة للاتحاد على السواء.

وتتمثل الغاية النهائية للأهداف الاستراتيجية الجديدة في استحداث بيئات عمل للديمقراطية للجميع على النحو الذي تم التأكيد عليه في شعار الاتحاد البرلماني الدولي.

وتنطوي مقارنة بيئة العمل البرلماني على الانتقال من النظر إلى البرلمانات بصورة منعزلة إلى دمج رؤية للجهات الفاعلة أوسع نطاقاً وتطوراً تستند إلى الأنظمة، وإلى عمليات تفاعل وديناميات تؤثر في البرلمانات والبرلمانيين، بما في ذلك الأحزاب السياسية والجهات التنفيذية والناخبين والمجتمع المدني والخبراء والأمم المتحدة والشركاء الآخرين ووسائل الإعلام.

وتمثل هذه الأهداف الاستراتيجية الخمسة السبل التي من خلالها سيتوصل الاتحاد البرلماني الدولي إلى هدفه

النهائي:

1. بناء برلمانات فاعلة و متمكّنة.
2. تعزيز البرلمانات الشاملة والتمثيلية.
3. دعم البرلمانات التي تتسم بالمرونة والصمود والابتكار.
4. تحفيز العمل البرلماني الجماعي.
5. تعزيز المحاسبة في الاتحاد البرلماني الدولي.

تؤكد الأهداف الاستراتيجية 1 – 3 على إنشاء مؤسسات برلمانية ديمقراطية قوية؛ ويركز الهدف الاستراتيجي الرابع على الحشد السياسي والتفاعل على المستويين الدولي والإقليمي؛ ويعزز الهدف الاستراتيجي الخامس للاتحاد البرلماني الدولي بمجمله لصالح محاسبة أكبر على مستوى الأعضاء والمنظمة عبر الأهداف الاستراتيجية بكاملها.



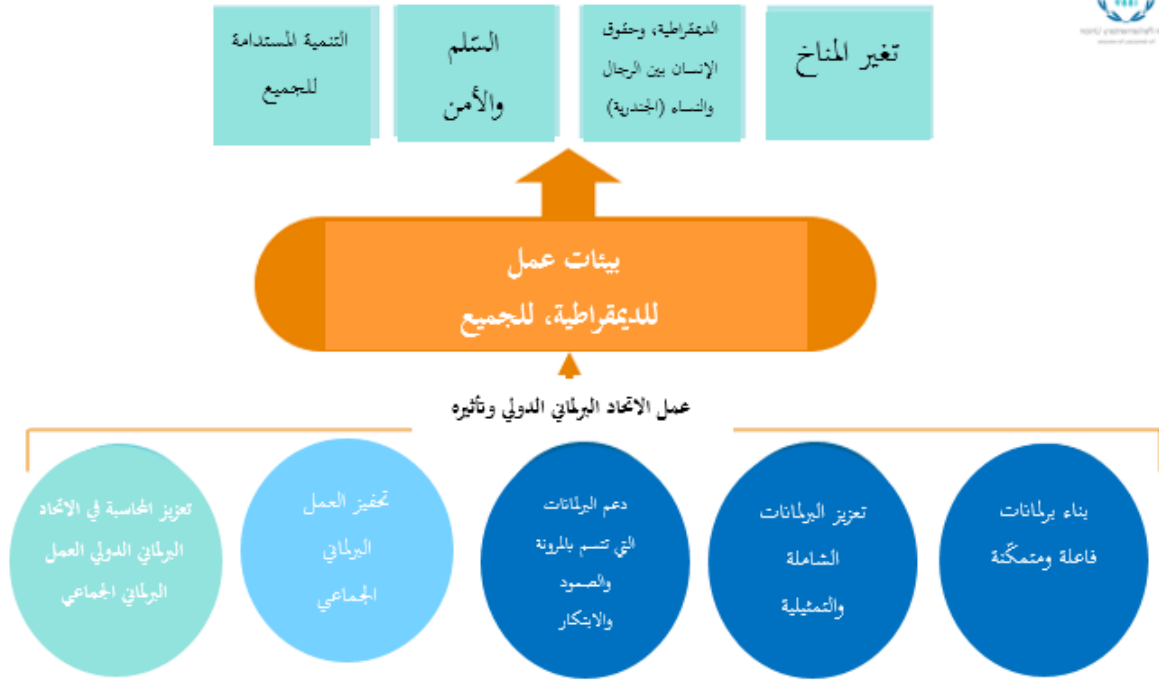
استراتيجية 2022-2026



نقطة اهتمام السياسات

سوف تعمل هذه الأهداف مجتمعة كرافعة لتحقيق أثر في مجالات السياسات التي أشار الأعضاء إلى أنها تتطلب الأولوية والعمل العاجل على مدى السنوات الخمس المقبلة. والهدف هو التأكد من أن أعمال البرلمانات تنسجم مع تطلّعات الشعوب هذه الأيام وتتّسم مجالات السياسة الأربعة هذه بقدر متساوٍ من الأهمية: تغير المناخ؛ والديمقراطية، وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجنسانية)؛ والسلم والأمن؛ والتنمية المستدامة للجميع.

العمل البرلماني وتأثيره



تغير المناخ

يمثل تغير المناخ تهديداً عالمياً وجودياً. وبالنظر إلى أنه يتطلب عملاً عاجلاً فقد أكد الأعضاء على الحاجة إلى أن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بعمل عاجل للمساهمة في الجهود العالمية المبذولة كي يستعيد الكوكب صحته البيئية. ولكي يدعم الاتحاد البرلماني الدولي الإجماع متعدد الأطراف، ويسرع خطى الانتقال الأخضر على مستوى العالم، سوف يقوم بمساعدة البرلمانات في تحقيق التقدم نحو الأمام، وتعزيز المساءلة حول تطبيق اتفاقية باريس، والدفع قدماً بالمعاهدات الأخرى ذات الصلة بالمناخ وتسريع مسيرة إزالة الكربون والحد من البصمة الكربونية داخل البرلمانات نفسها.

وسوف يبذل الاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة أقصى جهده للتخفيف من أثر بصمته الكربونية خلال أنشطته السنوية، بما في ذلك جمعياته العامة. ويتمثل الهدف النهائي لعمل الاتحاد حيال تغير المناخ خلال الفترة الاستراتيجية في إتاحة الفرصة لكل الناس بأن يعيشوا على كوكب صحي أفضل، مع الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري في حدود 1.5 درجة مئوية فوق المستويات ما قبل الصناعية.

الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

سوف يعمل الاتحاد البرلماني الدولي باتجاه ضمان أن يكون للناس كافة صوتهم فيما يخص الطريقة التي يُحكَمون بها، وأن يتمكنوا من التمتع بكل حقوق الإنسان من دون أي نوع من التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الإثنية أو السن أو التوجه الجنسي أو الدين أو العجز أو الثروة أو المعتقدات السياسية أو أي وضع آخر. وسوف يعمل الاتحاد على تعزيز دور البرلمان في معالجة التحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية. وسوف يدعم الاتحاد بصورة خاصة فرص الوصول والتمثيل للمجموعات الأقل تمثيلاً في البرلمان ويعزز تواصل ومشاركة ومساءلة كل أعضاء المجتمع، مع التركيز بصورة خاصة على النساء والشباب والمواطنين المهمّشين. وسوف يدعم أيضاً العمل البرلماني الذي يضمن احترام حقوق الإنسان ويعالج مشكلة التمييز. وسوف يولي اهتماماً خاصاً بالعمل على المحافظة على حرية التعبير، مع السعي في الوقت نفسه لمعالجة إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (مثل المعلومات المضللة، وخطاب الكراهية، ومضايقة الممثلين المنتخبين) التي تشكل تحدياً خطيراً للديمقراطية. أخيراً، يؤيد الاتحاد البرلماني الدولي التزامه بالدفاع الفعال عن حقوق الإنسان للبرلمانيين.

السلم والأمن

بغية العمل لضمان عيش الناس كافة في سلام من دون عنف أو نزاع سوف يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على مستوى متعدد الأطراف، ويضع في أولوياته مساعدة البرلمانات في العمل على: تأكيد الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وتنفيذ صكوك الأمم المتحدة القانونية المتصلة بنزع السلاح والحد من التسليح ومنع الانتشار، والقانون الإنساني والقانون الخاص باللاجئين، واستصدار قوانين وتنفيذ إجراءات لمنع التطرف العنيف ومواجهة الإرهاب، والمشاركة في حوار متعدد الأطراف حول التعايش السلمي وبناء الأمن والمحافظة عليه. كما سيكون للاتحاد موقف استشاري متقدم لترقب الآثار المتوقعة التي تمثلها التحديات العالمية مثل تغير المناخ على السلم والأمن والتخفيف منها. وسوف يولي اهتماماً خاصاً لدور النساء والشباب بصفتهم جهات فاعلة رئيسية في حل النزاعات وبناء السلم ومنع العنف.

التنمية المستدامة للجميع

بغية المساعدة في تأمين استفادة الناس كافة من التنمية المستدامة وجعلها منصفة وفعالة وشاملة من دون إغفال أحد، سوف يضع الاتحاد البرلماني الدولي في أولوياته العمل على الإنجاز الشامل لأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بصورة خاصة على العوامل الاجتماعية-الاقتصادية التي تساهم في التهميش والضعف. ونظراً لانتشار جائحة كوفيد-19 سوف يعمل الاتحاد على مساعدة البرلمانات على ضمان أن تكون حزم التعافي الحكومية حزمياً مراعية للبيئة تصل فوائدها إلى الفئات الأكثر تهميشاً. وأخيراً سوف يعمل الاتحاد لضمان سُبل وصول كل قطاعات المجتمع إلى الخدمات الأساسية على قدم المساواة مع إعطاء الأولوية لسُبل وصول الجميع إلى الخدمات الصحية.

وسوف يتم دمج مشاركة الشباب عبر مجالات السياسة الأربعة كافة لاعتبار ذلك عاملاً جوهرياً في تحقيق التقدم، وقوة دافعة وشاملة للتغيير إلى جانب المساواة. وبينما يركز الاتحاد على مجالات السياسة الأربعة فإنه سوف

يستمر بالمساهمة في القضايا الرئيسية الأخرى التي تحظى بالأهمية لدى البرلمانات الأعضاء على مدى الفترة الاستراتيجية.

وتعتبر الاتصالات عاملاً دافعاً رئيسياً آخر للتغيير. وسوف توضع استراتيجية نشطة للاتصالات موضع التطبيق خلال العام 2022 إثر عملية تقييم الاستراتيجية السابقة. وسوف تعزز هذه الاستراتيجية النشطة العمل الذي بدأ خلال استراتيجية الاتصالات 2019-2020 وبيني عليها، التي كان الاتحاد قد بدأ بها التحول الرقمي ورفع من مستوى شفافيته بصورة كبيرة في وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي على السواء.

وسوف ترفع اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي من مستوى استثماراتها في المنصات وعمليات التواصل الرقمية وتدعم استحداث منصات اتصال مباشرة جديدة، وتطور مواقع وقواعد بيانات الاتحاد. وسوف تساعد هذه الأدوات على تطوير المشاركة الهادفة مع البرلمانات الأعضاء وتيسر التواصل بين البرلمانيين الذين يبلغ عددهم 46,000، كما أنها ستساعد في التقليل من البصمة الكربونية للاتحاد البرلماني الدولي.

الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي 1: بناء برلمانات فاعلة و متمكنة

الأسباب الجوهرية: إن البرلمانات والبرلمانيين القادرين على ممارسة تفويضهم بصورة فعالة، وتمثيل حقوق ومصالح الشعب والدفاع عنها، واتخاذ قرارات مبنية على معلومات مستقلة موثوقة تستهدي بالأدلة وتمارس الرقابة على حكوماتها تعتبر عاملاً جوهرياً من عوامل الديمقراطية.

الهدف: سوف يوسع الاتحاد البرلماني الدولي من نطاق عمله بهدف ضمان تمكن البرلمانيين من ممارسة تفويضهم بحرية وأمان استجابة للتهديدات والتحديات المتزايدة التي يواجهها برلمانيون كثيرون، كما أنه سوف يستجيب أيضاً للتحديات الراهنة التي تواجه الديمقراطية التمثيلية من خلال متابعة جهوده لتحقيق المزيد من الفعالية والتمثيل والشفافية والمحاسبة وسهولة الوصول البرلمانية-وهي جميعها عناصر للبرلمانات الديمقراطية. وهو سيقوم بذلك من خلال بناء القدرات الفردية والمؤسسية والدعم الفني والبحوث، بالإضافة إلى دعم البرلمانات الوطنية لتقوم بما هو مناسب حيال الأولويات الوطنية الأساسية (حقوق الإنسان، التنمية، إلخ).

واستجابة للحاجة إلى تركيز الجهود على مجالات العمل الأكثر إلحاحاً، مع استمرار إمكانية الوصول للجميع، ستعطي الأولوية للبرلمانات القائمة في البلدان الخارجة من النزاع أو التي تحتاز أوضاعاً انتقالية، والتي تحتاج بالتالي إلى دعم مركز. وبالإضافة إلى ذلك فإن أبحاث وبيانات الاتحاد البرلماني الدولي ستستند إلى تاريخه الطويل في تحديد المعايير الخاصة بالبرلمانات الديمقراطية، وكذلك إلى المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات في سياق العمل نحو تحديد العناصر والجهات الفاعلة التي تحافظ على بيئة عمل برلماني فعالة على مدى الزمن.

الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز البرلمانات الشاملة والتمثيلية

الأسباب الجوهرية: يشكل العامل الرئيسي لنجاح البرلمانات درجة تمثيل أعضائها لمخاوف المجتمع عموماً وتعبيرهم عنها بوضوح، ومدى قدرة الممارسات البرلمانية الشاملة على تمكين المؤسسة من توفير سبل الوصول والتأثير لكافة أفراد المجتمع.

الهدف: سوف يعزز الاتحاد البرلماني الدولي عمله المستمر منذ زمن طويل على زيادة مشاركة النساء والشباب في البرلمانات. وسوف يبني على سجله الحافل بالإنجازات لتوسيع قاعدة تركيزه بحيث تشمل مشاركة الناس المهمشين والضعفاء. ومن خلال العمل مع البرلمانات الأعضاء سوف يستخدم الاتحاد الأبحاث والبيانات والأدوات لتحديد وقياس مشاركة الجماعات متدنية التمثيل في المجتمع في العمل البرلماني واستيعاب التحديات التي تواجه هذه المشاركة، وتحديد الهياكل وأساليب العمل التي تؤدي إلى شمولية وتأثير أفضل لهذه الجماعات.

بالإضافة إلى تشكيلها، سيحتل أسلوب عمل البرلمانات وشكله التنظيمي أيضاً موقعاً مركزياً للعمل، إلى جانب البنية الهيكلية للبرلمانات، مع الاستفادة من عمل الاتحاد الراهن على قيام برلمانات تراعي المنظور الجندي، وعلى النتائج التي توصل إليها التقرير البرلماني العالمي حول المشاركة العامة.

واستجابة لتزايد حالات عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وفرص الوصول غير المتوازنة تاريخياً فإن هدف العمل على المدى الطويل خلال الفترة الاستراتيجية هو تحديد عناصر بيئة العمل الأكبر التي تدعم بصورة مثلى سبل وصول المجتمع إلى البرلمانات والمحافظة على هذه السبل.

الهدف الاستراتيجي 3: دعم البرلمانات التي تتسم بالمرونة والابتكار

الأسباب الجوهرية: إن جائحة كوفيد-19 هي واحدة من عدة أحداث طرأت مؤخراً وسلطت الضوء على حاجة البرلمانات والبرلمانيين لأن يتميزوا بنظرة استشرافية متقدمة وأن يتسموا بالمرونة والقدرة على التطور والتكيف وإدارة المخاطر عند تغير الظروف. كما أن الجائحة وضعت في موضع الصدارة أهمية قيام البرلمانات بالابتكار، وحشد إمكانات الابتكار التكنولوجي والعلمي وتحويل أساليب عمل واستراتيجيات البرلمانات.

الهدف: سوف يستحدث الاتحاد البرلماني الدولي مجالاً جديداً للعمل وطريقة لمشاركة أعضائه بهدف زيادة مرونة البرلمانات واستجابتها للتحديات المتزايدة متعددة الأوجه التي تواجهها، وذلك من خلال ربط البرلمانات مع عدد أكبر من الجهات الفاعلة ذات التأثير في البيئة التي تعمل بها تلك البرلمانات.

وبالاستناد إلى الأبحاث والبيانات والمناقشات وتبادل الممارسات الجيدة سيؤدي هذا العمل إلى تعزيز قدرة البرلمانات على التكيف والتحول والاستيعاب في مواجهة الصدمات الخارجية، ويساعدها في إدارة المخاطر الناشئة ضمن إطار عمل مجتمع ممارسة متعدد الأطراف.

وللقيام بذلك سوف يتابع الاتحاد البرلماني الدولي ويوسع عمله على الابتكار في العمل البرلماني، وسيدعم البرلمانات في بناء قدراتها على توقع مجريات المستقبل بصورة أفضل، بما في ذلك آخر ما شهدناه من قضايا من قبيل

تسارع خطى الابتكار العلمي والتكنولوجي وما يرافق ذلك من تحديات أخلاقية. كما سيسعى الاتحاد إلى تسهيل عمليات التبادل التعليمي المباشر على الشبكة مع البرلمانيين والعاملين في البرلمانات، وتوفير فرص لهم للتواصل وتبادل المعارف مع الخبراء ووسائل الإعلام والمجتمع المدني بغية بناء قدرات مؤسساتهم بمزيد من المرونة مع مضي الزمن، لكي يعملوا معاً على تحديد التحديات والاستجابة لها عند ظهورها.

وينطوي هذا العمل على أساليب جديدة للتواصل مع أعضائه عبر منصات رقمية مطورة، وعلى تعزيز علاقات الاتحاد الراهنة مع الجهات الفاعلة غير البرلمانية، وتيسير التواصل بين هذه الجهات.

وبينما تبقى المرونة الهدف المبدئي لمجتمع التعلم سوف يتم توسيع هذا العمل خلال الفترة الاستراتيجية المعنية بحيث نضمن استمرار الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء فيه بالتركيز على المستقبل.

الهدف الاستراتيجي 4: تحفيز العمل البرلماني الجماعي.

الأسباب الجوهرية: كانت ولا تزال إحدى نقاط القوة التي يتميز بها الاتحاد منذ تأسيسه هي قدرته على تأمين تواصل البرلمانات الأعضاء مع بعضها بعضاً، وتوفير مساحة آمنة للآراء المتباينة، والمتعارضة أحياناً، والعمل كنقطة محورية للحوار البرلماني عبر العالم وللتبادل والتضامن والدبلوماسية والإفادة من القوة السياسية الجماعية لأعضائه على المستوى العالمي وفيما يخص الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى ذلك فإن القوة التي يمثلها انعقاد الاتحاد على المستوى العالمي قوة فريدة. وتعتبر القدرة الكامنة للاتحاد على حشد نفوذه الجماعي وتحويله إلى عمل سياسي أكبر، هو الآن أمر حاسم بصورة خاصة.

الهدف: سوف يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تسريع خطى الحلول السياسية الوطنية والإقليمية ومتعددة الأطراف للقضايا العالمية الرئيسية من خلال تحفيز التعاون والعمل البرلماني العالمي خلال المناسبات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك جمعياته العامة الرائدة. كما سيعمل أيضاً على تعزيز البعد البرلماني للتعددية والحوكمة العالمية، ويشمل ذلك صوت البرلمانات في الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى متعددة الأطراف، ويتولى الدعوة الجماعية على المستوى العالمي بما فيها تعزيز الحوكمة. وسوف يدعم البرلمانات الوطنية في مساهمتها في صياغة وتنفيذ التزامات عالمية على المستوى الوطني. وسوف يستمر في السعي لتحقيق هدفه طويل الأمد والمتمثل في العضوية الشاملة.

وفي سياق الاستجابة للحاجة إلى التركيز على القضايا التي تتسم بالأهمية القصوى سيعطي الاتحاد البرلماني الدولي الأولوية للعمل البرلماني الجماعي على: مواجهة تغير المناخ، والترويج لجدول الأعمال الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية)، وإرساء السلم والأمن، والعمل لتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

الهدف الاستراتيجي 5: تعزيز المحاسبة في الاتحاد البرلماني الدولي.

الأسباب الجوهرية: يعتبر تعزيز ثقافة الثقة والمحاسبة المتبادلة على المستويات كافة والمحافظة عليها لدى البرلمانات الأعضاء وفيما بينها، وما بين البرلمانات الأعضاء من جهة والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من جهة أخرى، وكذلك ضمن الأمانة العامة ذاتها، يُعتبر هذا قيمة أساسية للمنظمة وعاملاً حاسماً لضمان استمرار تقدمها نحو تحقيق كل أهدافها الاستراتيجية، وإظهار ذلك بطريقة شفافة وديمقراطية.

الهدف: سوف يكتف الاتحاد جهود المحاسبة القائمة حالياً على مستوى البرلمانات الأعضاء وضمن الأمانة العامة نفسها على السواء. وسيعمل الاتحاد على توضيح وتعزيز وتوحيد معايير العمليات التي تتطلب أعمال المتابعة من قبل البرلمانات الأعضاء فيما يتصل بالقضايا الرئيسية، وعلى توسيع مشاركة الأعضاء (لا سيما في الفترات التي تفصل ما بين الفعاليات) وتبسيط وتعزيز آليات التتبع والإبلاغ البرلمانية من جانب الأعضاء ويسعى على الدوام لتتبع المعلومات المرتجعة من الأعضاء والنظر فيها ووضعها موضع التطبيق.

وضمن نطاق الأمانة العامة ذاتها سوف يهدف عمل الاتحاد إلى توسيع الجهود الراهنة نحو تحوله الرقمي، وإنجاز "اتحاد برلماني دولي مراعي للبيئة" (أي التوصل إلى الحياد الكربوني) خلال هذه الفترة الاستراتيجية، ومتابعة العمل للتوصل إلى اتحاد يتسم بـ"تغيير المفاهيم الجندرية"، واستحداث نظام للتعليم والتقييم والرقابة يشمل المنظمة بكاملها، ويسمح برصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وإطلاع البرلمانات الأعضاء والعاملين والجمهور على ذلك على أساس سنوي.

موجز لنتائج المشاورات



مجالات التأثير الرئيسية

					
تعلم ما يتصل بالمحتوى العالمي واستعراضه	تعزيز العلاقات الثنائية ما بين البرلمانيين	الحوار	البيانات الخاصة بمشاركة النساء	الدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين	تعزيز البرلمانات

قيمة مُضافة فريدة

				
القدرة على ربط البرلمانيين بعضهم ببعض	المعرفة بما يخص بيانات ومُبل الوصول إلى البرلمانات	تاريخ من الخبرة	إمكان الانتشار والوصول على مستوى العالم	قدرة مدججة على عقد الاجتماعات وسلطة إنجاز البرامج

الأولويات الاستراتيجية المستقبلية

			
الاستناد إلى الأدلة في اتخاذ وإيصال قرارات واضحة	توسيع معارف البرلمانات والبرلمانيين وقدراتهم الفنية	مقدمة من خلال مقارنة صحية تشمل التواصل بالخصور الشخصي والتواصل الإلكتروني	معايير قياس ومحاسبة حازمة
			الاعتماد المتبادل والشمولية

الكف عن

			
القيام بإجراءات متابعة غير كافية لمنتجات المعرفة والأنشطة القائمة	اتخاذ قرارات على أساس "القاسم المشترك الأدنى"	إقامة شراكات لا ترتبط بالأهداف الاستراتيجية	محاولة أن تكون على صلة بكل القضايا

جدول أعمال الجمعية العامة الـ 144

(نوسا دوا، إندونيسيا، 20-24 آذار/ مارس 2022)

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ 144
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم (اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدوليين)
5. تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل مساعد لقطاع التعليم، بما في ذلك خلال أوقات الجائحة (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)
6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلام والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للجمعية العامة الـ 146 وتعيين المقررين

اختتام أعمال الجمعية العامة:

في الجلسة الختامية يوم 30 تشرين الثاني/ نوفمبر، قدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إعلان مدريد بشأن التحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية: التغلب على الانقسامات وبناء المجتمع. شجع الإعلان البرلماني على اتباع نهج جديد في السياسة والعمل على مواجهة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية. يحتاج البرلمانيون إلى أن يكونوا قذوة يحتذى بها، لتقليل الاستقطاب في مناقشاتهم وإظهار الاحترام لبعضهم البعض، بهدف عام هو ربط الناس بمؤسساتهم الديمقراطية. وقد كانوا بحاجة إلى إظهار القيادة، لا سيما في أوقات الأزمات، واتباع نهج شامل لعملهم. وصادقت الجمعية العامة بالإجماع على إعلان مدريد.

وعرضت السيدة أ. جيركنز، نائب رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، قرار اللجنة، التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت. واعتمدت الجمعية العامة القرار بالإجماع.

وأحاطت الجمعية العامة علماً بتقارير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.

ووافقت الجمعية العامة على البند الموضوع للقرار الذي ستصوغه اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان لاعتماده في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي، بالاشتراك مع المقررين الذين سيعملون على مشروع القرار.

ودعت السيدة ب. ماهاراني، رئيسة مجلس ممثلي الشعب الإندونيسي، بحارة جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لحضور الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستعقد في الفترة من 20 إلى 24 آذار/مارس 2022 في نوسا دوا. وتم عرض مقطع فيديو قصير.

وفي ختام أعمال الجمعية العامة، أخذ الكلمة ممثلو المجموعات الجيوسياسية:

السيد ك. باركيا عبد الله (نيجيريا)، نيابة عن المجموعة الإفريقية، ومعلي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة) بالنيابة عن المجموعة العربية، والسيد ب. ماهتاب (الهند) بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، والسيد م. يرمان (كازاخستان) بالنيابة عن مجموعة أوراسيا، والسيد ب. ليانو (الباراغواي) نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيدة أ. جيركينز (هولندا) نيابة عن مجموعة +12. وقد نقلوا شكرهم للبرلمان الإسباني والعديد من الفرق المحلية التي جعلت الجمعية العامة ممكنة وآمنة، وعلى وجه الخصوص أولئك الذين شاركوا في توفير مكثف لاختبار كوفيد-19. كما شكروا رئيس الاتحاد البرلماني الدولي على مثابرتة

في ضمان سير أعمال الجمعية العامة، وشكروا الأمين العام والأمانة العامة على عملهم في إعداد برنامج اجتماعات مثمر. كان توافق الآراء بين البرلمانات الأعضاء بشأن البند الطارئ المتعلق بلقاحات كوفيد-19 نقطة بارزة بشكل خاص، وباعتماد القرار المقابل، أظهر البرلمانون تضامناً مثالياً في مواجهة أزمة عالمية غير مسبوقه. وتعهدت المجموعات الجيوسياسية بالتزامها بمتابعة القرارات المهمة للجمعية العامة، كما تتطلع إلى الاجتماع مرة أخرى في نوسا دوا في آذار/ مارس 2022.

وفي كلمته الختامية، هنأ رئيس الاتحاد البرلماني الدولي البرلمان الإسباني على التنظيم الناجح لأول جمعية عامة بالحضور الشخصي منذ عامين، التي جمعت ما يقارب الـ 1000 مشارك من حوالي 120 بلداً. وشكر جميع المندوبين على مشاركتهم وأعرب عن اعتقاده بأن المداولات قد أفضت إلى حلول وإجراءات ملموسة من شأنها أن توفر الأمل للمواطنين في جميع أنحاء العالم.

وفي كلمتها الختامية، هنأت السيدة ميريتسيل باتيت لمانيا، رئيسة الجمعية العامة الـ 143 ورئيسة مجلس النواب الإسباني، الأمين العام، السيد م. تشونغونغ على إعادة تعيينه من قبل المجلس الحاكم لفترة أربع سنوات أخرى. وشكرت جميع الذين تحدثوا خلال الجلسة الختامية لنقل محبتهم وتقديرهم وامتنانهم للبرلمان الإسباني، وقالت إنها ستنتقل هذه الأمنيات إلى العديد من الأشخاص المشاركين في تنظيم الجمعية العامة. إن الإجماع القوي حول البند الطارئ الخاص بلقاحات كوفيد-19 قد جعل الجهود الكبيرة التي بذلت لعقد الجمعية العامة أكثر جدارة بالاهتمام. وأعربت عن اعتقادها أن الجمعية العامة الـ 143 ستذكر باسم جمعية الديمقراطية والأمل.

وقد بدت لها لحظتان خلال انعقاد الجمعية العامة كرمز لأهمية عمل الاتحاد البرلماني الدولي. أولاً، الدورة الـ 32 لمنتدى النساء البرلمانيات، التي ترأستها وحضرها رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس وزراء إسبانيا، السيد ب. سانشيز، اللذين اعترفا بأهمية مشاركة المرأة في البرلمان لصالح المساواة للجميع. ثانياً، المناقشة العامة حول تحديات الديمقراطية، والتغلب على الانقسامات وبناء المجتمع، وهي قضايا ستواجهها جميع البرلمانات في مرحلة ما. للدفاع عن الديمقراطية، كان البرلمانون بحاجة إلى الاعتراف بالتعددية والأيدولوجيات المتنوعة ولكن أيضاً إلى رفض الاستقطاب والصدام والإقصاء. وشكرت المندوبين مرة أخرى على مشاركتهم، وتمنت لهم عودة آمنة إلى ديارهم وأعلنت اختتام الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي.

رابعاً - اجتماعات الأجهزة وهيئات واللجان الأخرى:

انعقدت اجتماعات الأجهزة وهيئات واللجان الأخرى، وذلك على النحو التالي:

1 - اللجنة التنفيذية:

الدورة الـ 286 للجنة التنفيذية

1. المناقشات والقرارات

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها الـ 286 على ست جلسات عُقدت بشكل افتراضي في 21 تموز/ يوليو و 2 و 9 و 17 تشرين الثاني/ نوفمبر، وبحضور شخصي في مدريد في 24 و 25 تشرين الثاني/ نوفمبر.

وترأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الاجتماعات وشارك الأعضاء التاليين في جلسة واحدة على الأقل:

السيدة أ. د. مرجان كانوتي، نائب الرئيس (السنغال)، والسيد د. ماك جوينتي (كندا)، والسيد ج. ب. ليتيليه (تشيلي)، والسيد تشين جومين (الصين)، والسيد م. ر. رباني (باكستان)، والسيد م. غروجيك (صربيا)، والسيدة ك. ويدغرين (السويد)، والسيدة ل. فيهلما (سويسرا)، والسيدة ب. كرايريكش (تايلندا)، والسيدة ي. أنياكون (أوغندا)، ومعالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي)، والسيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)، والسيد ج. ف. ن. ميودندا (زمبابوي) والسيدة ل. فاسيلنكو (أوكرانيا) بصفتها رئيسة مكتب النساء البرلمانيات وسعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)، بصفتها رئيسة مجلس منتدى البرلمانين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي.

وحضر الأمين العام جميع الجلسات بمساعدة موظفي الأمانة العامة حيثما كان ذلك مناسباً. حضرت السيدة ف. مارتونفي (مستشارة لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي) الجلسات في 21 تموز/ يوليو و 2 و 9 تشرين الثاني/ نوفمبر.

وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً بتقرير الرئيس عن أنشطته منذ الجمعية العامة الـ 142. شارك في 81 لقاء وأجرى 14 زيارة رسمية في إطار الأهداف التالية:

- (أ) ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وأهمية وعالمية الاتحاد البرلماني الدولي؛
- (ب) تعزيز صورة الاتحاد البرلماني الدولي ووضعه كعنصر فاعل على المسرح السياسي الدولي؛

(ج) تعزيز المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع المناطق الجغرافية.

وأشادت اللجنة التنفيذية بجهود الرئيس لتحقيق تلك الأهداف، لا سيما من خلال رحلاته المكثفة في سياق صعب من القيود بسبب جائحة كوفيد-19. وأكد الرئيس أن الزيارات أتاحت له تعزيز رغبة الاتحاد في تحقيق العضوية العالمية.

وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً بالتقرير المرحلي للأمين العام ووافقت على أنه كان شاملاً ومرتكزاً على الأهداف الاستراتيجية للفترة 2017-2021. وشجع أعضاء اللجنة التنفيذية الأمين العام على إظهار نفس الالتزام بتنفيذ الاستراتيجية للفترة 2022-2026. تم إيلاء اهتمام خاص للإطلاق الناجح لحملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان*، التي من شأنها أن تشجع الجهود ليس فحسب لزيادة عدد البرلمانيين الشباب لكن أيضاً لوضع قضايا الشباب على رأس جدول الأعمال البرلماني. في ضوء الاهتمام الذي وفرته هذه الحملة، شجعت اللجنة التنفيذية أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على نقل الحملة داخل برلماناتهم، بدعم من الأمين العام.

ووفقاً للإجراء القاضي بأنه ينبغي على الأمين العام، قبل عام واحد من نهاية فترة ولايته، إبلاغ اللجنة التنفيذية من خلال الرئيس ما إذا كان متاحاً لفترة ولاية أخرى. لذلك، وفقاً للنظام الأساسي وللائحة الاتحاد البرلماني الدولي ومع مراعاة مهاراته الشخصية والمهنية، وكذلك الاستفادة من إشراف شاغل الوظيفة على الفترة الانتقالية للاتحاد البرلماني الدولي في استراتيجيته الجديدة، قرر أعضاء اللجنة التنفيذية بالإجماع التوصية للمجلس الحاكم بإعادة تعيين السيد تشونغونغ لفترة جديدة مدتها أربع سنوات اعتباراً من 1 تموز/ يوليو 2022.

وتماشياً مع القاعدة 5 الفقرة (2) من القواعد الخاصة باللجنة التنفيذية ومع المراعاة الواجبة لتقاليدها المتمثلة في ضمان التوازن بين الرجال والنساء (الجنديري) بين مناصبي الرئيس ونائب الرئيس، تلقت اللجنة التنفيذية ترشيحين لمنصب نائب الرئيس من السيدة ب. أرغيمون، رئيس برلمان الأوروغواي، والسيدة أ. د. ميرغان كانوتي، نائب رئيس الجمعية الوطنية في السنغال. وقررت السيدة أرغيمون بعد ذلك سحب ترشيحها وانتخبت اللجنة التنفيذية بالإجماع السيدة ميرغان كانوتي نائب لرئيس اللجنة التنفيذية.

واطلعت اللجنة التنفيذية على الترتيبات الخاصة بالجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد. وأبلغت بالالتزام الجدير بالثناء والتنسيق بين السلطتين البرلمانية والتنفيذية في إسبانيا، ولا سيما وزير الخارجية، لضمان نجاح جمعية الاتحاد البرلماني الدولي. كان من المتوقع أن يكون الحضور قوياً للغاية، حيث تم تأكيد حضور أكثر من 100 برلمان وطني وأكثر من اثنتي عشرة منظمة شريكة. وكجزء من جهوده لتطوير بُعد برلماني للتعاون الدولي، يدعم الاتحاد البرلماني الدولي إنشاء شبكة برلمانية لحركة عدم الانحياز، والتي سيتم إطلاقها في سياق الجمعية العامة في مدريد.

ومن بين الترتيبات التنظيمية، تم إبلاغ اللجنة التنفيذية بمبادرة الاتحاد البرلماني الدولي للإصرار على إجراء اختبار كوفيد-19 المنتظم لجميع المندوبين كل 48 ساعة لتجنب انتشار الفيروس في سياق الجمعية العامة. استلزمت هذه الخدمة تكلفة إضافية قدرها 120.000 يورو.

وبالنظر إلى أن صحة المشاركين وسلامتهم كانت عاملاً حاسماً لنجاح الجمعية العامة، وافقت اللجنة التنفيذية، بناءً على مشورة اللجنة الفرعية للتمويل، على التكلفة الإضافية للاختبار التي يغطيها الاتحاد البرلماني الدولي. طلبت اللجنة التنفيذية، بناءً على تجربة الجمعية العامة في مدريد، إجراء تخطيط دقيق لتحديد أي تكاليف إضافية تتعلق بالتدابير الصحية للجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي المقبلة في إندونيسيا.

كما أُبلغت اللجنة التنفيذية أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمانة العامة، لم يتم إشراك العديد من شاغلي مكاتب الاتحاد البرلماني الدولي في وفودهم الوطنية إلى الجمعية العامة في مدريد. قررت اللجنة التنفيذية طلب دعم المجموعات الجيوسياسية لتذكير أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بأنه عندما يتقدم أحد أعضاء البرلمان بترشيحه، فإنه كان متوقعاً أنه في حالة انتخابه، فإن شاغل المنصب سيدعمه برلمانه في ممارسة مهامه أو مهامها، بما في ذلك من حيث ضمان إدراجهم في بعثة برلمانهم إلى الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

وتنفيذاً لقرار المجلس الحاكم، أقرت اللجنة التنفيذية اختصاصات فريق عامل، يتألف من ستة أعضاء، لتنفيذ تقرير الشفافية للاتحاد البرلماني الدولي. وفيما يتعلق بتكوين ذلك الفريق، رأى بعض أعضاء اللجنة التنفيذية أنه يمكن توسيع مهمة اللجنة الفرعية للتمويل لتشمل الإشراف على تنفيذ توصيات تقرير الشفافية. وأعرب آخرون عن اعتقادهم بأنه سيُطلب من الفريق العامل إجراء تحليل متعمق لجميع أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك عمل اللجنة الفرعية للتمويل، وبالتالي ينبغي أن يكون كياناً منفصلاً. بعد النقاش، قررت اللجنة التنفيذية أن الفريق العامل يجب أن يكون كياناً منفصلاً عن اللجنة الفرعية للتمويل وأن يتألف من عضو واحد من كل من المجموعات الجيوسياسية.

وأعربت اللجنة التنفيذية عن تضامنها مع أوغندا في أعقاب الهجمات الانتحارية التي وقعت في 16 تشرين الثاني/نوفمبر. وأدانت اللجنة التنفيذية بشدة الهجمات، التي كانت بمثابة تذكير بأن الإرهاب، على الرغم من تفشي جائحة كوفيد-19، لا يزال يمثل تهديداً دائماً للسلام. لذلك ناشدت اللجنة التنفيذية البرلمانات الأعضاء مواصلة المشاركة في الجهود - بما فيها دعم برنامج الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف - ضد آفة الإرهاب، التي قوضت الاستقرار الاجتماعي والسياسي العالمي.

وأطلعت اللجنة التنفيذية على مداوالات المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، والقمة الثالثة عشرة لرئيسات البرلمانات، والقمة البرلمانية العالمية الأولى بشأن مكافحة الإرهاب التي عُقدت في فيينا في أيلول/سبتمبر 2021. أعربت اللجنة التنفيذية عن امتنانها للسلطات البرلمانية في النمسا للترتيبات التي سهلت تنظيم هذه الفعاليات، وهي

أول اجتماعات رئيسة ذات حضور شخصي منذ تفشي جائحة كوفيد-19. وحثت اللجنة التنفيذية البرلمانات الأعضاء على تبني توصيات فعاليات فيينا.

وناقشت اللجنة التنفيذية وأقرت قائمة الاجتماعات البرلمانية المقبلة. رحب أعضاء اللجنة التنفيذية بدعوة برلمان أوروغواي لاستضافة دورة للجنة التنفيذية في مونتيفيديو في العام 2022 (ربما حزيران/ يونيو) بمناسبة فعالية إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي بشأن تغير المناخ.

كما شجعت اللجنة التنفيذية الأمين العام على مواصلة اتخاذ الترتيبات اللازمة لتسهيل المشاركة عن بعد في فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي في ضوء جائحة كوفيد-19 المستمرة.

وأبلغت اللجنة التنفيذية بتحركات الموظفين في الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك تقاعد موظفة الاستقبال السيدة سوزانا أورتيغز اعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر 2021 التي عملت لفترة طويلة في المنظمة. وشكرتها اللجنة التنفيذية على مساهمتها في الاتحاد البرلماني الدولي وتمنت لها كل التوفيق جراء تقاعدها.

2. استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026

واصلت اللجنة التنفيذية الإشراف على إعداد الاستراتيجية للفترة 2022-2026، بناءً على خارطة طريق متفق عليها. في جلساتها التي عُقدت بين تموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوفمبر 2021، استعرضت نتائج مشاورات أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، ووافقت على نموذج مقترح للاستراتيجية واستعرضت وأقرت مشروع النص النهائي للاستراتيجية نفسها لتقدمه إلى المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي لاعتماده.

وطوال العملية، كانت اللجنة التنفيذية حريصة على ضمان أن تكون الاستراتيجية ذات منحى عملي، وقائمة على القيمة، ومدفوعة بالأعضاء، وتسمح للبرلمانات نفسها بأن تكون أدوات للتغيير. شدد الأعضاء على: أهمية أن تكون الاستراتيجية محور الإنسان، وأن تضع الناس في المقام الأول وأن تكون قابلة للتكيف مع السياقات الإقليمية والوطنية المختلفة؛ والحاجة إلى تكامل أكثر وأولويات مواضيعية أقل؛ والحاجة إلى البناء على نقاط القوة الرئيسية (لا سيما مشاركة الشباب والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)) وتطبيق الدروس المستفادة في جميع مجالات العمل؛ وأخيراً الحاجة إلى التركيز على أولويات سياسية محددة.

وشددت اللجنة التنفيذية على أهمية تطوير مصفوفة مراقبة وتقييم لمتابعة التقدم والإنجازات. وعلى نفس المنوال، أوصت اللجنة التنفيذية بتعريف استراتيجية تواصل محدثة، كمحرك رئيس للتغيير، بما في ذلك توفير مقاييس حول كيفية زيادة وضوح الاتحاد البرلماني الدولي من خلال 46000 برلماني في جميع أنحاء العالم.

كما شددت اللجنة التنفيذية على أهمية الحفاظ على صياغة الاستراتيجية بشكل بسيط للغاية ومركز على القيم الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي من أجل الحصول على تأييد جميع البرلمانات الأعضاء البالغ عددها 179 برلماناً.

وأرسلت المشروع الموحد للاستراتيجية إلى جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي للتعليق عليه في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر. ووافقت اللجنة التنفيذية على مشروع منقح في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر وعرض على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر. اعتمد المجلس الحاكم استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 في جلسته المنعقدة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر.

3. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وحال بعض البرلمانات

أيدت اللجنة التنفيذية رغبة الرئيس القوية في أن يتم تمثيل جميع دول العالم ذات البرلمانات البالغ عددها 193 في الاتحاد البرلماني الدولي. وأعربت عن اعتقادها أن الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن يبذل قصارى جهده للحفاظ على المستوى الحالي لعضوية المنظمة وتشجيع الأعضاء الجدد على الانضمام. وأشادت بالمبادرات ذات الصلة المنفذة، بما في ذلك إذكاء الوعي بعمل المنظمة، وتقديم المساعدة- من خلال صندوق التضامن البرلماني- لتعزيز قدرة البرلمانات المعنية على الانخراط مع المجتمع البرلماني العالمي، والجهود المشتركة للرئيس والأمين العام لتشجيع غير الأعضاء على الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ترى اللجنة التنفيذية أن هناك حاجة إلى استراتيجية واضحة المعالم للاتصال الشخصي مع البرلمانات المعنية، بما في ذلك الكونغرس الأمريكي. وفي هذا الصدد، هنأت اللجنة التنفيذية الرئيس والأمين العام على مبادرتهم المشتركة للقاء السيدة ن. بيلوسي، رئيسة مجلس النواب بالكونغرس الأمريكي، بمناسبة انعقاد قمة الـ20 في إيطاليا لتعزيز رغبة الاتحاد البرلماني الدولي القوية في عودة الكونغرس الأمريكي إلى المنظمة.

وفي ضوء الجهود المماثلة الجارية حالياً لحشد وتشجيع البرلمانات غير الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي على الانضمام، وجهت اللجنة التنفيذية نداءً إلى جميع البرلمانات الأعضاء للانضمام إلى هذا الحشد لتوسيع المجتمع البرلماني للاتحاد البرلماني الدولي. وشجعت الأعضاء الذين يرغبون في الانضمام إلى هذا الجهد على إبلاغ الأمين العام، الذي سيسعد بتقديم الوثائق ذات الصلة بشأن العضوية.

وتماشياً مع الاهتمام المتزايد بأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، وافقت اللجنة التنفيذية على طلب عضوية منتسب من البرلمان الإفريقي (PAP) وعهدت إلى الأمين العام للتعاون مع البرلمان الإفريقي لتعزيز الأهداف المشتركة القائمة على أسس العمل المشترك بشأن إدارة شؤون اللاجئين والقضايا المتعلقة بالصحة.

وعلى المنوال نفسه، أيدت اللجنة التنفيذية طلبات الحصول على صفة المراقب الدائم الواردة من:

- اللجنة البرلمانية لمجموعة دول الساحل الخمس

- المنتدى البرلماني حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
- الشبكة البرلمانية الدولية للتعليم
- هيئة فرسان مالطا.

وأُطلعت اللجنة التنفيذية على حال بعض البرلمانات، التي تتألف من ثلاث فئات: البرلمانات التي لم تكن تعمل على الإطلاق، والبرلمانات التي عانت من أزمة سياسية كبيرة، وتلك التي كان الاتحاد البرلماني الدولي يراقبها في ضوء الأزمات السياسية الأخرى.

وفي الفئة الأولى، استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير من الأمين العام حول الوضع في البرلمان الأفغاني منذ وصول طالبان إلى السلطة. ولم يتم إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي رسمياً بجل البرلمان، لكن من الواضح أنه لم يعد يعمل، لأن العديد من أعضائه قد فروا من البلاد. وتضامناً مع الشعب الأفغاني ومراعاةً لقناعة الاتحاد البرلماني الدولي بضرورة اتباع العمليات الديمقراطية وضرورة استمرار الحوار مع الشعب الأفغاني، وافقت اللجنة التنفيذية على أنه يمكن لوفد أفغاني مراقبة مداوات الجمعية العامة الـ 143 إذا تمكن مثل هذا الوفد من السفر إلى مدريد.

واطلعت اللجنة التنفيذية على تقرير البعثة التي قادها الرئيس إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية. وكان الوفد يتألف من أعضاء من كل من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين واللجنة التنفيذية، في ضوء تعقيد الوضع السياسي والاستنتاج المتكرر بأن قضايا حقوق الإنسان الفردية للبرلمانيين كانت جزءاً من سياق أوسع للأزمة المؤسساتية والسياسية. بوعد تلقي دعوة رسمية من فنزويلا، سافر وفد الاتحاد البرلماني الدولي إلى البلد في الفترة من 23 إلى 27 آب/ أغسطس 2021. ومن بين أهدافها الأخرى، التي حددتها اللجنة التنفيذية، كانت البعثة تهدف إلى جمع المعلومات التي من شأنها أن تسمح للجنة التنفيذية بإجراء توصية إلى المجلس الحاكم بشأن تمثيل فنزويلا في الاتحاد البرلماني الدولي، في ضوء المادة 3 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي.

وبعد مناقشة نتائج واستنتاجات البعثة، أعربت اللجنة التنفيذية عن رأي مفاده أنه لا يمكن اعتبار أي من الجمعيتين الوطنيتين (المنتخبتين في كانون الأول/ ديسمبر 2015 وكانون الأول/ ديسمبر 2020) هيئة تشريعية وطنية "تم تشكيلها وفقاً لقوانين دولة ذات سيادة" على النحو المطلوب للانتساب إلى الاتحاد البرلماني الدولي بموجب المادة 3 الفقرة (1) من النظام الأساسي.

وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة التنفيذية بإرجاء اتخاذ القرار بشأن وضع عضوية فنزويلا إلى حين إجراء مزيد من المشاورات. في غضون ذلك، أوصت اللجنة التنفيذية بقبول وفد من فنزويلا كمراقبين في الجمعية العامة الـ 143 فقط إذا كان يتألف من أعضاء من كلا الجمعيتين الوطنيتين. كما قررت اللجنة التنفيذية مواصلة تعزيز الحوار الشامل بين طرفي النزاع.

ووفقاً لتوصية المجلس الحاكم بشأن ميانمار خلال جلسته الـ 207، قررت اللجنة التنفيذية الاستمرار في الاعتراف باللجنة التي تمثل ببيداونغسو هلوتاو (CRPH) باعتبارها المحاور الشرعي للاتحاد البرلماني الدولي. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي مراقبة التطورات في ميانمار والبحث عن فرص لتعزيز الحوار السياسي.

ونظراً لعدم وجود برلمان حالياً في جمهورية السودان وعدم وجود ما يشير إلى أنه سيتم تشكيله في المستقبل القريب، قررت اللجنة التنفيذية أن توصي المجلس الحاكم بتعليق عضوية برلمان جمهورية السودان.

وفي ضوء تشابه الوضع في غينيا مع الوضع في مالي، قررت اللجنة التنفيذية التصرف بطريقة مماثلة، وعدم التوصية تلقائياً بتعليق عضوية البرلمان الغيني. وتشير المعلومات الواردة حتى الآن إلى أنه سيتم إنشاء مجلس انتقالي (هيئة تشريعية) في البلاد في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالدول في الفئتين الثانية والثالثة، وهي تشاد وإسواتيني وغينيا بيساو وهايتي ودولة ليبيا ومالي ودولة فلسطين وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية والجمهورية التونسية وتركيا والجمهورية اليمنية، أوصت اللجنة التنفيذية بأن يواصل الأمين العام مراقبة الوضع في تلك البلدان وعرض آخر المستجدات خلال الدورة القادمة للجنة التنفيذية.

وتم إبلاغ اللجنة التنفيذية لأخذ العلم فقط بالوضع في البوسنة والهرسك، حيث كانت هناك أزمة تتطور في ذلك البلد.

2 – اللجنة الفرعية للتمويل:

اجتمعت اللجنة الفرعية للتمويل في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 لإعداد وتسهيل نظر اللجنة التنفيذية في الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي، ومشروع البرنامج والموازنة للعام 2022 وحالة التمويل الطوعي. نصحت اللجنة الفرعية للجنة التنفيذية بأن توصي المجلس الحاكم بموازنة العام 2022، بعد أن شاركت عن كثب في الإشراف على إعدادها على مدار العام.

وأشارت رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، السيدة س. ويدغرين (السويد)، إلى أن الأمين العام قد بذل قصارى جهده للمتابعة مع جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين الخاضعين للعقوبات بسبب متأخرات السداد. كانت القائمة أطول من المعتاد، ولكن تم إحراز تقدم على الرغم من الوضع المالي الصعب الناجم عن جائحة كوفيد-19 تم تشجيع رؤساء المجموعات الجيوسياسية على متابعة أية متأخرات بين الأعضاء ضمن مجموعاتهم المعنية.

3 - منتدى ومكتب النساء البرلمانيات:

عُقدت الجلسة الـ 32 لمنتدى النساء البرلمانيات في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021. وجمعت 197 مشاركاً، من بينهم 114 برلمانياً (86 امرأة و28 رجلاً) من 62 دولة وممثلين من منظمات دولية مختلفة.

وافتتحت السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، الدورة وشرع المنتدى في انتخاب السيدة م. باتيت لمانا رئيس مجلس النواب (إسبانيا) لرئاسة دورته الـ 32.

ورحب سعادة السيد دوارتي باتشيكو رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وسعادة السيد ب. سانشير رئيس وزراء إسبانيا بالمشاركين في المنتدى والجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي. وحضر الاجتماع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي سعادة السيد م. تشونغونغ.

وكمساهمة في الجمعية العامة، نظر المشاركون، من منظور جندي، في مشروع القرار المتعلق بجدول أعمال الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي، التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت. بعد عرض عام موجز لمشروع القرار قدمته السيدة أ. جيركنز (هولندا)، المقررة المشاركة، انقسم المنتدى إلى مجموعتين للنظر في جوانب محددة من مشروع القرار. ناقشت إحدى المجموعات التشريعات المستجيبة للمنظور الجندي التي تركز على الناجين لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت، وناقشت المجموعة الثانية الاستراتيجيات المراعية للعمر والجنس لتمكين الأطفال وتعليمهم لحماية أنفسهم والإبلاغ عن الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت. واقترح المنتدى بعد ذلك تعديلاً واحداً أدرجته اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في مشروع القرار، وأيد عدة تعديلات اقترحتها الوفود الوطنية مما ساعد على تعزيز مشروع القرار من منظور جندي.

وعقد المنتدى حلقة نقاش حول استراتيجيات سن القوانين المراعية للمنظور الجندي. تبادل المشاركون الخبرات ودعوا إلى اعتماد قوانين تؤكد الحقوق لحماية وإفادة جميع النساء والفتيات وتقييم تأثير تلك القوانين على أساس منتظم. وركزت النقاشات على القوانين والسياسات في مجالات الأسرة والزواج، وملكية الأراضي، والتوظيف، وحقوق الأجر المتساوية، والجنسية والمواطنة، وكذلك القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. واتفق المشاركون على أن الاستراتيجيات الناجحة تشمل بناء التحالفات والاستثمار في الآليات البرلمانية وتعزيز القدرات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجندي. وشددوا على فعالية الآليات مثل اللجان الدائمة المعنية بالمساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) والتكتلات البرلمانية النسائية. ووجهوا اهتماماً خاصاً إلى تنفيذ القوانين، فضلاً عن التدقيق في الموازنة من خلال منظور جندي وعملية وضع الموازنة المراعية للمنظور الجندي.

ونظم المنتدى مناظرة حول التكافؤ بعنوان هل يشارك البرلمانيون والبرلمانيات بشكل متكافئ في المساواة الجنديرية؟

واجتمع مكتب النساء البرلمانيات يومي 26 و30 تشرين الثاني/ نوفمبر. وقام بتقييم نتائج الجمعية العامة من منظور جندي وحدد الأنشطة المستقبلية، بما فيها وضع جدول أعمال دورته المقبلة وجدول أعمال الدورة المقبلة لمنتدى النساء البرلمانيات في الجمعية العامة الـ 144. بناء على اقتراح من رئيسه، أعرب مكتب النساء البرلمانيات عن دعمه لإعادة تعيين الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

4 - منتدى ومجلس منتدى البرلمانين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي:

عقد منتدى البرلمانين الشباب جلسته في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021. وشاركت في رئاسته امرأة ورجل عضو في مجلس منتدى البرلمانين الشباب - السيدة أو. ريودينكو (أوكرانيا) والسيد م. أ. راكوتومالالا (مدغشقر)، ليحل محل رئيسة المجلس، سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)، وأصغر أعضاء المجلس، السيدة م. فاسيليفيتش (بيلاروسيا) اللتين كانتا غائبتين. عملت السيدة و. ليخت (ألمانيا) كمقررة للمنتدى.

وضم الاجتماع 72 مشاركاً، من بينهم 59 برلمانياً من 45 بلداً. وشارك في المنتدى 26 امرأة و33 رجلاً (44 بالمئة من النساء). كان متوسط أعمار البرلمانين المشاركين 38 عاماً.

وعند استعراض موضوع المناقشة العامة للجمعية العامة، اتفق البرلمانيون الشباب على أنه لكي تكون الديمقراطية قوية، يجب أن تكون أكثر شمولاً وأكثر استجابة للشباب. كانت حركة شباب الاتحاد البرلماني الدولي تساهم بحصتها من خلال حملة أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!

وفيما يتعلق بقرار الاتحاد البرلماني الدولي، التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت من منظور الشباب، فقد سلطوا الضوء على الحاجة إلى: التعاون، وتجرير الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، والجهود المبذولة لجعل الأطفال في قلب استجابة السياسات.

وتبادلوا المعلومات على المستوى القطري حول التقدم المحرز في مشاركة الشباب من خلال تدابير جديدة مثل حجز مقاعد للشباب في البرلمان، فضلاً عن الخبرات والدروس المستفادة من إقامة المنتديات وشبكات النواب الشباب.

وبناءً على اقتراح من مجلس المنتدى، اتفق البرلمانيون الشباب على أنه ينبغي أن يركز المؤتمر العالمي للاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانين الشباب في العام 2022 على الشباب من أجل العمل المناخي. كما اتفقوا على سلسلة جديدة لتمكين الشباب تتكون من جلسات إحاطة ودورات تدريبية عبر الإنترنت ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي في عام 2022. ووجهوا دعوة قوية لإدراج مشاركة الشباب بحد ذاتها كمجال من مجالات السياسة العامة لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة ذات الخمس سنوات. وكلفوا السيد م. أ. راكوتومالالا (مدغشقر) والسيد ب. كيمبر

(الباراغواي) لإعداد تقارير شاملة عن الشباب حول القرارات التي سينظر فيها في الجمعية العامة الـ 144. كما أعرب المنتدى عن دعمه لإعادة تعيين الأمين العام الحالي السيد م. تشونغونغ لولاية أخرى.

5 - اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى:

انعقدت في إطار الجمعية العامة الـ 143 أيضاً اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة التالية:

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:

عقدت اللجنة دورتها الـ 166 في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021. شارك الرئيس السيد ن. باكو أريفاري (بنين)، والسيد س. كوغولاقي (بلجيكا)، والسيد س. سبينجيمان (بلجيكا)، والسيدة ل. ديومونت (فرنسا)، والسيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا)، والسيدة ك. يوربانو دي سوسا (البرتغال) والسيدة ك. آسيان (الأوروغواي) في الدورة. ولم يتمكن من الحضور كل من نائب الرئيس السيدة أ. رينوسو (المكسيك)، والسيد ب. موكو- لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) والسيد أ. كاروني (سويسرا).

وبحثت اللجنة خلال الدورة حالة 297 برلمانياً (25٪ منهم من النساء) في 13 بلداً. ومن بين هذه الحالات، كان 41 برلمانياً قيد التحقيق لأول مرة من قبل اللجنة في البلدان التالية: كولومبيا وميانمار وباكستان وسريلانكا والجمهورية التونسية. كما عقدت اللجنة سبع جلسات استماع مع العديد من الوفود وأصحاب الشكاوى.

وقدمت اللجنة مقررات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها بشأن حالة 289 برلمانياً في البلدان التالية: البرازيل وكمبوديا وتشيلي/الأرجنتين وكولومبيا والغابون وجمهورية العراق ودولة ليبيا وميانمار وباكستان وسريلانكا والجمهورية التونسية وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

عقدت اللجنة جلسة واحدة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، بحضور سبعة أعضاء. انتخب أعضاء اللجنة السيد ج. ميغليوري (إيطاليا) رئيساً للجنة. وناقشت اللجنة أهمية الحوار القائم على الاحترام وتنحية الخلافات جانباً والعمل معاً من أجل تحقيق السلام كجزء من مهمتها.

واستمعت اللجنة من نائب رئيس مجلس النواب اليمني، سعادة السيد محمد علي سالم الشدادي، إلى الأوضاع على الأرض في بلاده. كان الوضع مريعاً، مع انتشار الجوع والمعاناة بعد سبع سنوات من الحرب. وناشد سعادة السيد الشدادي اللجنة والمجتمع الدولي دعمهما، مطالباً باتخاذ إجراءات ملموسة لإنهاء الحرب، ومن أجل الحوار الوطني، وسن الحلول السياسية الديمقراطية. كما طُلب من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ممارسة الضغط على برلمانات البلدان التي كانت تدعم الميليشيات التي تسبب الأزمة. وأعربت اللجنة عن حزنها للأوضاع والمأساة التي تشهدها

الجمهورية اليمنية. وأعرب الأعضاء عن تضامنهم مع الشعب اليمني وتعهدوا بدعم الجهود المبذولة لمنع استمرار هذه الكارثة الإنسانية.

وأطلع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي اللجنة على زيارته إلى الشرق الأوسط في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ولا سيما إلى إسرائيل ودولة فلسطين. في إسرائيل، عقد اجتماعات مع رئيس الكنيست ووزير الخارجية. وفي دولة فلسطين عقد اجتماعات مع رئيس السلطة الفلسطينية وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ومسؤولين فلسطينيين آخرين. كان الانطباع الواضح لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي أن كلا الطرفين ملتزمان بحل الدولتين. إن التزام كل من إسرائيل ودولة فلسطين بتحقيق السلام أمر مشجع. غير أن المسؤولين الإسرائيليين أعربوا عن قلقهم من عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة ولا على حركة حماس، وشجبوا عدم تعاون السلطة الفلسطينية. من ناحية أخرى، قال المسؤولون الفلسطينيون إن إسرائيل لا تستطيع الادعاء بأنها ملتزمة بالسلام بينما تواصل أنشطتها الاستيطانية. كما أثاروا قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والاعتقال الإداري.

وأوصى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي اللجنة بعقد اجتماع في الشرق الأوسط. ورحب رئيس اللجنة بالتوصية في ضوء ما تسمح به الظروف المتغيرة لجائحة كوفيد-19. وجدد عضو اللجنة الفلسطيني سعادة السيد عزام الأحمد التأكيد على استعداد الجانب الفلسطيني لبدء مفاوضات سلام فورية مع إسرائيل في مؤتمر دولي وتنفيذ القرارات الدولية التي تضمن تحقيق سلام دائم وعادل.

وفيما يتعلق بقواعد اللجنة بشأن التوازن بين الرجال والنساء في أعضائها، استعرضت اللجنة واعتمدت تعديلاً مقترحاً بشأن تشكيلها قدمته الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي. سيتم تقديم التعديل إلى المجلس الحاكم في نوسا دوا، إندونيسيا، للموافقة عليه في آذار/ مارس 2022.

3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021. وترأس الاجتماع رئيسة اللجنة، السيدة أ. فاداي (البحرين). ووافقت على إجراء مشاورات بشأن الوضع الإنساني في ميانمار وأفغانستان بشكل افتراضي (عبر الإنترنت) في ديسمبر/ كانون الأول، كما أعربت عن نيتها في احتمال تجديد ممارستها المتمثلة في القيام بزيارات ميدانية، إذا سمحت الظروف الصحية والأمنية العامة بذلك.

وواصلت اللجنة مناقشة خطة عمل محددة بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها لإنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول العام 2024. وقررت تركيز جهودها في السنوات القادمة على الآتي:

- معالجة التمييز الجندي في قانون الجنسية من خلال المشاركة مع البرلمانيين في 25 بلداً تحافظ على التمييز بين الرجال والنساء في قوانين الجنسية الخاصة بها

(راجع: www.refworld.org/docid/604257d34.html)

- على المستويات الإقليمية، بناء معرفة وقدرات البرلمانين بشأن انعدام الجنسية وتعزيز التواصل والتبادل مع الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الهيئات الإقليمية ذات الصلة التي تم الاستيلاء عليها بسبب انعدام الجنسية وشبكات المنظمات غير الحكومية والنشطاء عديمي الجنسية أنفسهم.

- دعم المتابعة في 32 دولة ذات أولوية حددها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) لحملة #أنا أنتمي #IBELONG (المساهمات المتلقاة في الجزء رفيع المستوى متاحة على: www.refworld.org/docid/5ec3e91b4.html)

ورحبت اللجنة بالعرض الذي قدمه عضوها من كينيا لاستضافة أول تجمع إقليمي افتراضي حول موضوع انعدام الجنسية، وتطلع الأعضاء الآخرين إلى مزيد من المشاركة في هذا الموضوع.

ناقشت اللجنة الإجراءات الهادفة إلى تحقيق عالمية وتنفيذ البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الـ 45 لها في العام 2022. ووافقت اللجنة على:

- تنظيم فعالية افتراضية عالمية لإذكاء الوعي للبرلمانات بشأن البروتوكولات الإضافية في العام 2022 - ربما في 8 حزيران/ يونيو (تاريخ الذكرى) - مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- تجميع أدوات/صحائف وقائع للبرلمانيين لدعمهم في جهودهم التوعوية
- بذل جهود توعوية من خلال رسائل وجهها الاتحاد البرلماني الدولي إلى برلمانات البلدان غير الموقعة لتشجيعها على مناقشة البروتوكولات الإضافية
- تقديم مساهمة برلمانية، حيثما أمكن ذلك، في فعاليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمناسبة الذكرى السنوية الـ 45 للبروتوكولات الإضافية على المستويات الإقليمية
- مراقبة تقارير منتظمة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي وتقديمها عن التقدم المحرز في الانضمام إلى البروتوكولات الإضافية

وفيما يتعلق باتفاقية أوتاوا (أو اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد)، استضافت اللجنة جلسة مفتوحة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر حول موضوع دعم عالم خالٍ من الألغام: جعل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد عالمية وتنفيذها. وخلصت المناقشة إلى ضرورة تعزيز المشاركة البرلمانية في هذه المسألة، مع التركيز بشكل خاص على مساعدة الضحايا؛ وتأمين مخصصات الموازنة؛ وتسهيل تبادل الممارسات الجيدة. ووافقت اللجنة على مواصلة العمل بشأن الألغام المضادة للأفراد في السنوات القادمة.

وأخيراً، أبرزت اللجنة أهمية بناء التآزر مع عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال السلم والأمن واقترحت تنظيم اجتماع مشترك مع مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين من أجل تعزيز التعاون والتنسيق.

4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجنديرية)

عقدت المجموعة دورتها الـ 44 في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021. وحضرها السيدة أ.د. ميرغان كانوتي (السنغال) والسيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا)، وسعادة السيد الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، وانتخبت المجموعة سعادة السيد الدكتور علي راشد النعيمي رئيساً.

وجدت المجموعة التزامها بضمان أن تعمل البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز التمثيل والمساهمة الفعالة للمرأة، سواء في البرلمانات الوطنية أو في الاتحاد البرلماني الدولي، بهدف تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجنديري). وأكدت المجموعة على أن التمثيل يتطلب المساواة في العدد وفي الوصول إلى المناصب القيادية. يعتبر بناء بيئة مواتية مهماً بالقدر نفسه كما يتضح من خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات التي تراعي الفوارق بين الرجال والنساء (الجنديرية).

ووفقاً لولايتها، استعرضت المجموعة تكوين الوفود البرلمانية الوطنية في الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي. في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، كانت نسبة 38.9 بالمئة من المندوبين في الجمعية العامة من النساء وهو رقم قياسي. في السابق، كانت النسبة المئوية في الجمعيات العامة ذات الحضور الشخصي تقارب الـ 30 بالمئة. بلغت نسبة مشاركة النساء 38 بالمئة لأول مرة في الجمعية العامة الـ 142 الافتراضية. ولاحظت المجموعة أن الرقم القياسي الجديد يرجع جزئياً إلى انخفاض حجم الوفود في الجمعية العامة الحالية. وأثنت المجموعة على الوفود المتوازنة جنديرياً التي حضرت الجمعية العامة الـ 143. في مدريد، تألف 44 وفداً من أصل 117 (37.6%) من 40 إلى 60% من النساء، وهو ما يمثل تحسناً عن الجمعيات العامة ذات الحضور الشخصي السابقة (23.8% في نيسان/ أبريل 2019 و 19.6% في تشرين الأول/ أكتوبر 2019).

ومن بين الوفود الـ 117 التي حضرت، تألف 107 وفداً منها من مندوبين اثنين على الأقل، منهم 10 جميعهم من الذكور (9.3%). بالإضافة إلى ذلك، كانت ثلاثة وفود من مندوبين أو أكثر تتألف بالكامل من النساء. كانت هذه الوفود الـ 13 أحادية الجندر من برلمانات الدول التالية: كمبوديا، وغينيا بيساو، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ودولة الكويت، ولاتفيا، ومدغشقر، ومالطا، والمكسيك، ومنغوليا، وبنما، والباراغواي، والجمهورية التونسية والجمهورية اليمنية. علاوة على ذلك، حضرت الجمعية العامة 10 وفود من عضو واحد. وإجمالاً، تعرضت أربعة وفود للعقوبات.

وأشارت المجموعة إلى أن العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي تأتي مع توقعات ببذل الجهود لتحقيق التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجنديري). وأشارت إلى أنها ستراقب ذلك عن كثب، ولا سيما في إطار استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة. وفقاً لتفويضها، ستشارك المجموعة في حوار مع وفود من جميع المجموعات الجيوسياسية حيث توجد برلمانات أقل من 10 بالمئة من الأعضاء فيها من النساء، وكذلك أولئك الذين فشلوا في

ضمان وجود رجال ونساء في وفودهم إلى الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وبالمثل، فإن تلك البرلمانات التي أحرزت تقدماً وسعت جاهدة لتحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجنديري) تستحق الثناء على تلك الجهود.

5. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر بحضور ثمانية من بين عشرة أعضاء. وكان من بين الحاضرين أيضاً شركاء المجموعة التقنية من الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وناقش الفريق الاستشاري تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026. واتفق الفريق على أهمية التركيز على الاستجابة ودعم البرلمانيين في مواصلة الاستجابة لاحتياجات الناس في ظروف غامضة. وسلط الضوء على المساءلة كعامل رئيس لضمان تأثير الاتحاد البرلماني الدولي والعمل البرلماني في مجال الصحة. يجب أن تستند الاستراتيجية إلى أهداف التنمية المستدامة وأن تساعد في تقريبها من البرلمانيين والأفراد.

وكنقطة محورية للمساءلة البرلمانية بشأن قرار الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2019 تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة، تبادل الفريق الخبرات حول كيفية تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية للسكان الضعفاء والمهمشين مع برلماني إيطاليا وزيمبابوي. تعلم من الممارسات المختلفة بشأن الاستجابة الصحية لكوفيد-19؛ وتدابير الموازنة من أجل تمويل أكثر استدامة لقطاع الصحة؛ والمبادرات التشريعية لتحسين حصول الفئات السكانية الرئيسية على الخدمات الصحية.

وأشار الفريق بقلق إلى الفوارق القائمة في الحصول على لقاحات كوفيد-19 داخل البلدان وفيما بينها؛ وتأثير الجائحة على الصحة الجنسية والإنجابية، والعنف ضد المرأة؛ بالإضافة إلى المعلومات المضللة والاستقطاب حول تدابير ولقاحات كوفيد-19. ولذلك أوصى بأن يعزز البرلمانيون دورهم في توعية المجتمعات وتوضيح تأثير كوفيد-19 على الفئات السكانية الضعيفة بشكل أفضل. وشدد الفريق على الحاجة إلى الاستعداد بشكل أفضل لتوقع الحالات الطارئة والأزمات في المستقبل، بما في ذلك من خلال تدابير الموازنة الخاضعة للمساءلة وزيادة التمويل المحلي للصحة. لتحسين عدالة اللقاح، يجب أن تقود الاعتبارات الصحية المناقشات حول حقوق براءات الاختراع وتوزيع اللقاحات. يمكن للبيانات الموثوقة وتبادل الممارسات بين البرلمانات أن تدعم هذه الجهود. وشجع الفريق أن يعلم أنّ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي ستواصل تيسير التبادلات البرلمانية وأنها تقوم بتوثيق الممارسات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

كما تناول الفريق تأثير جائحة كوفيد-19 في جميع القطاعات، مشيراً إلى أنه ينبغي بناء أوجه التآزر بين الصحة وتغير المناخ. كما ينبغي أن يلعب الاتحاد البرلماني الدولي دوراً في ضمان التأهب بشكل أفضل وبناء الاستجابة في الصحة والقطاعات ذات الصلة.

6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

اجتمعت مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وحضر الاجتماع اثنان من المسهلين، وهما السيدة ل. كوارتابل (إيطاليا) والسيد م. ميغاتوفيتش (صربيا)، وعضوين من مجلس النواب بجمهورية قبرص، وخمسة ممثلين عن الأحزاب السياسية القبرصية التركية.

وأعرب الطرفان عن تصميمهما على تجاوز الجمود الحالي واستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن، بهدف التوصل إلى حل يتمثل في اتحاد فيدرالي ثنائي المنطقة وثنائي الطائفة وفقاً لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة، وقيم ومبادئ الاتحاد الأوروبي. وشددوا على حقيقة أن الحل العملي والقابل للتطبيق لن يفيد مستقبل جميع القبارصة فحسب، بل سيحمي أيضاً الاستقرار والأمن والازدهار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

7. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

عقد الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الاجتماعات الثلاثة التالية: الاجتماع السابع في 17 أيار/مايو (افتراضي)، والاجتماع الثامن في 9 أيلول/سبتمبر في فيينا، والاجتماع التاسع في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في مدريد.

وخلال الاجتماعات، استعرض الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المجالات التالية من عمل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي: التقدم المحرز في تطوير المنتجات التي سيتم إطلاقها؛ والأنشطة المتعلقة بضحايا الإرهاب، والتعاون والمشاريع مع البرلمانات الإقليمية. وشدد الأعضاء على أهمية معالجة الوضع في منطقة الساحل، فضلاً عن أهمية دعم ضحايا الإرهاب والتصدي لخطاب الكراهية.

وتم إطلاع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى على الأنشطة المتعلقة بمنطقة الساحل مثل العمل المشترك للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي واللجنة البرلمانية المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس بشأن الندوة عبر الإنترنت لأعضاء مجموعة دول الساحل الخمس، والعمل الجاري للمجموعة مع الأمين التنفيذي لمجموعة دول الساحل الخمس بهدف تحديد أنشطة لتعزيز قدرة البرلمانيين في الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب.

وخلال القمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب التي عقدت في 9 أيلول/سبتمبر في فيينا، تم تخصيص جلسة للوضع في منطقة الساحل. اعتمدت القمة الإعلان المعنون الدعوة لإنقاذ منطقة الساحل المتفق عليه بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان العربي والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط واللجنة البرلمانية لمجموعة دول الساحل الخمس. تقدم هذه المبادرة كتلة برلمانية تشترك في التزام قوي وتضامن حقيقي مع شعوب منطقة الساحل. يكمن الهدف في

الاستماع، وليس تكرار الإجراءات، وتجنب عقد الاجتماعات من دون أي تأثير. توفر الدعوة لإنقاذ منطقة الساحل خطة عمل شاملة وجامعة. شكلت القمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب فرصة أيضاً للاستماع إلى ضحايا الإرهاب من مناطق مختلفة ومناقشة دور البرلمان في منع الإرهاب والتطرف وخطاب الكراهية.

وفي 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، عقد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أول اجتماع تنسيقي افتراضي لمناقشة متابعة تنفيذ الدعوة لإنقاذ منطقة الساحل. تم الاستماع إلى الجهات الفاعلة المختلفة في هذه العملية. اتفق الرعاة الرئيسيون للدعوة لإنقاذ منطقة الساحل على أنهم سيعملون مع شركاء رئيسيين آخرين لتطوير خطة عمل من شأنها إشراك جميع الجهات المعنية الإقليمية، بمن فيهم القادة والمنظمات غير الحكومية والنساء. تم الاتفاق على عقد قمة الدعوة لإنقاذ منطقة الساحل في العام 2022 لعرض خطة العمل ومناقشة كيفية تنفيذ الدعوة.

وتم إطلاع الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على أدوات الاتحاد البرلماني الدولي الثلاث التي تهدف إلى مساعدة البرلمانيين في جهودهم لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف: الشبكة البرلمانية العالمية، والخارطة التفاعلية، وتطبيق الهاتف المحمول للبرلمانيين. سيتم إطلاق الأداتين الأخيرتين في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد في الفترة من 20 إلى 24 آذار/ مارس 2022 في نوسا دوا، إندونيسيا.

وتستخدم هذه الأدوات تكنولوجيا الاتصالات لمساعدة البرلمانيين في الحصول على معلومات مباشرة حول مكافحة الإرهاب من جميع أنحاء العالم. تم تطوير المنتجات بفضل التمويل من قبل الكونغرس الشعبي الوطني في الصين. سيبدأ الاتحاد البرلماني الدولي في تطوير المرحلة الثانية من تطبيق الهاتف المحمول الذي سيمكن البرلمانيين من إجراء محادثات عبر الإنترنت ومؤتمرات عبر الفيديو. وسيكون متاحاً باللغتين العربية والإسبانية وسيمول من قبل البرلمان العربي.

واستمع الأعضاء إلى عرض تقديمي عن العمل الذي تم تنفيذه بالاشتراك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الأحكام التشريعية النموذجية لدعم وحماية حقوق واحتياجات ضحايا الإرهاب. ومن المتوقع الانتهاء من صياغة هذه الأحكام في نهاية العام 2021.

8. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

عقدت ثلاث جلسات لمجموعة العمل في 13 تموز/ يوليو و18 و28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021.

وخلال اجتماعها في 13 تموز/ يوليو، انتخب مجموعة العمل السيد م. لاريف (فرنسا) كرئيس لها، وسعادة السيدة سحر عبد المنعم محمد أحمد عطية (جمهورية مصر العربية) نائب للرئيس. اتفقت مجموعة العمل على أن ولايتها تنطوي على بندين رئيسيين، أولاً، إطلاع البرلمانيين على التطورات والتحديات في العلم والتكنولوجيا واستكشاف حلول لهذه التحديات، وثانياً، تقديم المشورة في هذا المجال.

وقدمت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لمحة عامة عن مسارات عملها في مجال العلم والتكنولوجيا، بما فيها شراكاتها مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية كما تم إطلاع مجموعة العمل على مبادرة مدرسة العلوم من

أجل السلام الحالية، التي تم تنظيمها بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية لتشجيع المشاركين من البرلمانات على العمل معاً وتجربة نماذج التعاون العلمي.

وحتت مجموعة العمل على إدراج العلم والتكنولوجيا في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، من أجل تحقيق تغيير حقيقي. وافقت مجموعة العمل على طلب إدراج ذكر العلم والتكنولوجيا في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، وتحديدًا العبارة "إن بناء الجسور بين السياسة والعلوم سيساعد في دعم الحوكمة الرشيدة والثقة، حيث يمكن أن تكون القيم العلمية للعقلانية والشفافية لغة مشتركة في التبادلات الدبلوماسية".

وخلال جلستها في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت مجموعة العمل على خطة عمل العام 2022. كانت الخيوط الرئيسية لخطة العمل هي: الأخلاق؛ والتنمية المستدامة: التخفيف من حدة الفقر والمساواة بين الرجال والنساء (الجنسانية) وتغير المناخ والحق في العلم؛ العلوم في البرلمانات واتخاذ القرار؛ السلام؛ وكوفيد-19: عدم الإنصاف في اللقاح. ولتيسير عمل مجموعة العمل ودعمها، تم الاتفاق على بناء شراكات مع المنظمات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة والتعاون مع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى ذات الصلة.

وبدأت مجموعة العمل المداولات خلال جلساتها بشأن ميثاق دولي مقترح لأخلاقيات العلوم التكنولوجية، الذي سيكون إطاراً أخلاقياً لتطبيق واستخدام العلم والتكنولوجيا. سيتم تقديم الميثاق كقرار في الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا، إندونيسيا، في آذار/مارس 2022، للمصادقة عليه من قبل المجلس الحاكم.

1. اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية

في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر، عقد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام اجتماعاً افتراضياً مع رؤساء وأمناء المجموعات الجيوسياسية. وحضر الاجتماع السيد أ. هـ. فولتا (نيجيريا)، رئيس المجموعة الإفريقية؛ ومعالى الأستاذ صقر غُباش (دولة الإمارات العربية المتحدة) رئيس المجموعة العربية؛ والسيدة هـ. كيم (جمهورية كوريا)؛ نيابة عن رئيس مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ والسيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)، رئيس مجموعة أوراسيا؛ والسيد ب. ليانو (الباراغواي)، رئيس مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي؛ والسيد أ. جريفروي (بلجيكا)، نائب رئيس مجموعة 12+.

وقدمت المستشارة المستقلة السيدة ف. مارتونفي، مشروع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، التي تم تعميمها على جميع الأعضاء وكان من المتوقع اعتمادها بمناسبة الجمعية العامة في مدريد. وشجع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي جميع الرؤساء على مناقشة الاستراتيجية الجديدة في مجموعاتهم، بهدف بناء الوعي وضمان الدعم الواسع من أجل التنفيذ الفعال لها.

ولفت الرئيس الانتباه إلى حالة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الذين لديهم متأخرات في سداد مساهماتهم المقررة، وشجع رؤساء المجموعات على التواصل مع البرلمانات المعنية لتجنب العقوبات أو تعليق حقوق العضوية. شارك الرئيس قائمة اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي المستقبلية للعام 2022 وطلب من رؤساء المجموعات المساعدة في تحديد المضيفين المحتملين للفعاليات الإقليمية وغيرها من الفعاليات التي لم يتم تأكيد مكانها بعد.

وأشار الرئيس إلى أساليب الحصول على جائزة كيرمر باسي التي يمنحها الاتحاد البرلماني الدولي لعضو/أعضاء البرلمان/ات سنوياً، والتي سيتم منحها اعتباراً من العام 2022. وفقاً للقواعد التي وافق عليها المجلس الحاكم، سيتم تشكيل مجلس اختيار للجائزة مكون من سبعة أعضاء بمن فيهم الرئيس الحالي، والرؤساء الفخريون للاتحاد البرلماني الدولي، السيدة غ. كويغاس بارون (المكسيك)، والسيد س. تشاودري (بنغلادش)، وسعادة السيد عبد الواحد الراضي (المملكة المغربية)، والسيد ب. كاسيني (إيطاليا). تمت دعوة مجموعتي إفريقيا وأوراسيا لترشيح رئيس متقاعد للعمل في المجلس، حيث لم يكن لهاتين المجموعتين أي رئيس فخري على قيد الحياة. كما تم تشجيع الرؤساء على تقديم المبادرة إلى مجموعاتهم ودعوة ترشيح مرشحين أقوى.

وبحث رؤساء المجموعات أساليب تناوب رئاسات اللجان الدائمة ونواب الرئيس بين المجموعات الجيوسياسية على مدى العامين المقبلين. من أجل ضمان إمكانية التنبؤ وإتاحة الوقت للمجموعات لتحديد أفضل المرشحين المحتملين لهذه القرارات المهمة، وافق رؤساء المجموعات الجيوسياسية على صيغة لتناوب هذه المناصب على مدار الدورات الست المقبلة، حتى العام 2033.

وعند النظر في توزيع المناصب، تم أخذ المبادئ الأساسية التالية في الاعتبار:

- يجب أن يتم تقاسم منصب الرئيس ونائب الرئيس بالتساوي بين النساء والرجال.
- خلال فترة معينة، يجب أن تتاح لكل مجموعة جيوسياسية فرصة ترؤس كل لجنة من اللجان الدائمة مرة واحدة.
- نبذة عن المرشحين للمناصب القيادية في الاتحاد البرلماني الدولي: تم الاتفاق على أن المرشحين للمناصب القيادية يجب أن يكونوا برلمانيين لديهم خبرة موثقة، والتزام عميق بالقضايا التي تقع ضمن اختصاص اللجنة المعنية، والاستعداد لتخصيص الوقت والامكانية لممارسة هذه الوظيفة. كما أن المعرفة العملية بإحدى اللغات الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي (الإنجليزية والفرنسية) وبعض من التميز على المستويين الوطني والدولي ستكون أيضاً ميزة مهمة. كما أن دعم برلمانه في ممارسة الوظيفة سيكون أمراً بالغ الأهمية.

2. جلسة مفتوحة للجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني - دعم عالم خالٍ من الألغام:

جعل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد عالمية وتنفيذها

عقدت الجلسة المفتوحة للجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر وركزت على موضوع دعم عالم خالٍ من الألغام: جعل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد عالمية وتنفيذها. بدأت المناقشة من خلال مداخلات من: وحدة دعم التنفيذ، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد؛ والمجموعة الاستشارية للألغام، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتعتبر الألغام المضادة للأفراد أسلحة مدمرة تقضي على الأرواح بشكل عشوائي، أثناء النزاع وبعده بفترة طويلة. إنها تطال العديد من المدنيين، رجال ونساء وأطفال أبرياء، ونتيجة لذلك يجدون حياتهم قد تضررت بالكامل، ويتأثرون بالإعاقة وانعدام الأمن وعدم القدرة على العيش ببساطة "بشكل طبيعي". وأشارت المناقشة إلى أن اتفاقية أوتاوا للعام 1997 قد بعثت آمالاً كبيرة في التغيير. منذ دخولها حيز التنفيذ في العام 1999، ساعدت الاتفاقية، وهي أول معاهدة تتضمن أحكاماً تتعلق بالناجين من الألغام المضادة للأفراد وضحاياها، في تقليل عدد الضحايا المدنيين على مرّ السنين، وساهمت في تقليص تجارة واستخدام الألغام المضادة للأفراد. كما طورت الدول الأطراف مجموعة واسعة من المبادرات لتقديم الدعم لهؤلاء الناجين والضحايا بما فيها عن طريق إعادة دمجهم بنجاح في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم.

ومع ذلك، ورغم التقدم الكبير المحرز، ما زالت الألغام المضادة للأفراد تتسبب في وقوع ضحايا- تشير أحدث الأرقام إلى 7000 ضحية سنوياً، غالبيةهم العظمى من المدنيين. تميل الأرقام الأخيرة أيضاً إلى إظهار زيادة في أعداد الضحايا واستخدام هذه الأسلحة. ولوحظ أيضاً توقف في التصديقات الجديدة وجهود التنفيذ.

وركزت المناقشات على الحاجة إلى إعادة إشراك البرلمانين والإرادة السياسية والقيادة من أجل إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتنفيذها بشكل فعال. ويلزم اتباع نهج شامل، يعتمد على الشراكات عبر المجتمع والبلدان من أجل تحقيق تأثير مستدام لأن الاتفاقية لم تتناول القضايا المتعلقة بنزع السلاح فحسب، بل تناولت أيضاً حقوق الإنسان، وإعادة تأهيل الضحايا، والاتجار بالأسلحة، والأسباب الجذرية للنزاع، وما إلى ذلك. شدد المشاركون على ضرورة التركيز على الضحايا والبشر والتأكد من أن البرلمانات قد طورت إطاراً ملائماً وتطلعياً لتيسير وتزويد الضحايا بأفضل مساعدة ممكنة، بما فيها من خلال استخدام التقنيات الجديدة. تمت الإشارة إلى مبادرات مثل الحملة البرلمانية ضد الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة في المناطق المأهولة بالسكان، وفي الختام، اتفق المشاركون بأنه ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي أن يواصل العمل في هذا المجال؛ ومتابعة الحشد لهذا الغرض؛ والتركيز على مساعدة الضحايا؛ وتسهيل تبادل الخبرات بين البرلمانات.

3. مناقشة متكافئة الفرص: هل يشارك البرلمانيون والبرلمانيات بشكل متكافئ في المساواة بين

الرجال والنساء (الجنديرية)؟

في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، نظم منتدى النساء البرلمانيات مناقشة متكافئة الفرص شارك فيها 45 مشاركاً، بما فيهم 30 برلمانياً (22 امرأة و8 رجال) من 21 بلداً وممثلين عن عضوين منتسبين في الاتحاد البرلماني الدولي.

وركزت المناقشة حول كيف يمكن للرجال أن يصبحوا أنصاراً للمساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) أكثر فعالية. ساهم أربعة برلمانين رجال وست برلمانيات نساء بأرائهم وخبراتهم.

وأشار النقاش إلى السبل المختلفة لإشراك الرجال بشكل أفضل وكيفية العمل بالشراكة معهم من أجل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية).

واتفق المشاركون على أن المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) هي قضية مجتمعية عالمية. ينبغي على البرلمانين الرجال والنساء تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) والدفاع عنها معاً. للقيام بذلك، ينبغي إعادة النظر في عقلية كاملة ويجب على كل من الرجال والنساء مراجعة أنفسهم. في حين أن الرجال الذين لا يعترفون بامتيازاتهم التاريخية هم جزء من المشكلة، فإن العقلية النمطية وسلوك كل من الرجال والنساء يمكن أن يحافظ على الوضع الراهن من عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية).

كما سلط النقاش الضوء على أن البرلمانين الرجال الذين يتحدثون عن المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) يجب أن يفعلوا ذلك من منطلق الإصرار الواعي. عند التحدث لدعم المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية)، يمكن أن يواجه الرجال التنمر من زملائهم الرجال كما هو الحال أيضاً في كثير من الأحيان مع البرلمانيات اللواتي يدافعن عن المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية).

وأكد المشاركون على بعض الممارسات الجيدة والمقنعة لزيادة المشاركة الفعالة للرجال في تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية)، مثل: عقد مناقشات عامة سنوية حول حالة التقدم في المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) في البرلمان؛ ومعالجة البعد الجندي والتأكيد على فوائد المساواة في مواضيع مثل الاقتصاد والدفاع والأمن؛ وضمان المشاركة المتوازنة لكل من الرجال والنساء في اللجان والهيئات وجلسات الاستماع في البرلمانات؛ والمشاركة في حوار مع القادة الدينيين مع التركيز على إبراز كيف يمكن للنصوص والممارسات الدينية أن تعكس المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية).

ومن أجل الاستدامة وعدم إغفال أحد، تمت التوصية بأن يكون النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) جزءاً من المزيد من الجهود العالمية لمكافحة جميع أشكال التمييز وعدم المساواة.

4. تبادل المعرفة بشأن أزمة المناخ: البرلمانات كعوامل للتغيير في حالة الطوارئ المناخية

كان الهدف من ورشة العمل التي عقدت في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر هو إبلاغ المندوبين بآخر حالة لمفاوضات المناخ وإتاحة تبادل الآراء والخبرات حول العمل المناخي فيما بينهم. وشارك في الفعالية حوالي 60 مندوباً من حوالي 30 دولة.

وافتححت الجلسة السيدة أ. مولدر (هولندا) التي ترأست وأدارت الفعالية. وشددت على الدور الفعال للبرلمانيين في معالجة حالة الطوارئ المناخية وأطلعت المشاركين على نتائج الاجتماعات البرلمانية التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس النواب الإيطالي والمجموعة البريطانية للاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة الدورة الـ 26 لمؤتمر الأطراف. كما شجعت أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على اعتماد الاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي والعمل معاً من أجل تنفيذها مع التركيز على الأهداف المتعلقة بالمناخ.

وشاركت عن بُعد السيدة كينوثيا- نجينغا، مديرة شعبة الدعم الحكومي الدولي والتقدم الجماعي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وقدمت عرضاً عن عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمفاوضات المتعلقة بالمناخ، والاجتماعات السنوية للأطراف، لمراقبة تنفيذ اتفاق باريس بما في ذلك الاجتماع الأخير في الدورة الـ 26 لمؤتمر الأطراف، كما قدمت ملخصاً للعناصر الرئيسية لميثاق غلاسكو للمناخ وشاركت أفكارها حول الدور المحوري للبرلمانيين في تنفيذه.

وعلى الرغم من أن التوصل إلى توافق في الآراء في غلاسكو كان رحلة مفاوضات مكثفة، إلا أنه كان ناجحاً. وقد تم تعزيز العناصر المختلفة للعمل المناخي، مثل التخفيف والتكيف والتمويل بطريقة متوازنة. كان أحد الإنجازات الرئيسية لمؤتمر الأطراف الـ 26 هو التعهد بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري وإقامة حوار حول تمويل الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ. يتطلب الحفاظ على هدف 1.5 درجة مئوية قائماً وتحقيق الاستجابة ترجمة التعهدات إلى إجراءات متسارعة وطموحة على الفور. سيعتمد جزء كبير من هذا الإجراء على القوانين

والسياسات المعتمدة والمنفذة على المستويين الوطني والمحلي، مما يمنح البرلمانين في جميع أنحاء العالم دوراً رئيسياً يؤديه في مكافحة تغير المناخ.

وشارك في النقاش ما مجموعه 18 مشاركاً (وفق ترتيب الحضور) من المملكة المتحدة، وزيمبابوي، وسيشيل، وفنلندا، واليونان، ومملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية، وزامبيا، والغابون، وفرنسا، والنرويج، وأوروغواي، والهند، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وباكستان، وأندورا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية والمكسيك. قد شددوا على أهمية تطبيق مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة عندما يتعلق الأمر بدعم البلدان النامية للوصول إلى أهدافها المناخية. وكان من الضروري تعزيز وسائل تنفيذ أهداف تغير المناخ، من خلال بناء القدرات والتمويل ونقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية التي يحتاجها المجتمع العالمي لتعزيزها ودعمها بتدابير أكثر واقعية.

وتم عرض مجموعة الأدوات المنشورة مؤخراً والتي شارك في إنتاجها الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بعنوان الحد من مخاطر الكوارث لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات للبرلمانيين من خلال مقطع فيديو قصير. تهدف مجموعة الأدوات إلى توضيح سبب أهمية أن ينظر البرلمانون في الحد من مخاطر الكوارث عند تناولهم لقضايا التنمية المستدامة.

وفي الختام، عرض السيد ي. تسولوف، مستشار الاتحاد البرلماني الدولي، النتائج الأولية للمراجعة المكتيبة للممارسات البرلمانية الحالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كان الهدف من المراجعة هو مساعدة البرلمانات على بناء قدراتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على الهدف رقم 13 بشأن العمل المناخي.

5. ورشة عمل: الممارسات البرلمانية الجيدة لتعزيز الحوار بين الأديان

في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، عُقدت ورشة عمل حول الممارسات البرلمانية الجيدة لتعزيز الحوار بين الأديان. بناءً على نتائج الجمعية العامة الـ137 التي عقدت في العام 2017 في سانت بطرسبرغ، وهدفت ورشة العمل إلى الجمع بين البرلمانين والخبراء العاملين في سياقات دينية وجغرافية وثقافية مختلفة لتبادل الأفكار حول الدور المهم للبرلمانات في تعزيز التعايش السلمي بين الشعوب من مختلف الأديان وأولئك الذين ليس لهم هوية دينية.

وأدارت ورشة العمل السيدة أ. ساباتي غوكساتش، نائب مدير مرصد بلانكيرنا للإعلام والدين والثقافة بجامعة رامون لول في برشلونة، وضمت أعضاء فرق مناقشة من خلفيات ثقافية ودينية مختلفة على النحو التالي: السيد ك. كوزاتشيف، نائب رئيس مجلس روسيا الاتحادية؛ والسيد ب. س. ريودانا، برلماني من إندونيسيا؛ والسيد د. فيرغا، السفير، المستشار الدبلوماسي، هيئة فرسان مالطا؛ وسعادة السيدة ميرة سلطان ناصر محمد السويدي، عضو المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ والسفير السيد مختار عمر، كبير مستشاري الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

وأكد أعضاء فريق المناقشة والمشاركون على الدور الحاسم للبرلمانات في هذا المجال، لا سيما في سن التشريعات التي تضمن حرية الدين أو المعتقد، وتعزيز المساواة في الحقوق لجميع الطوائف الدينية، وتوفير تدابير لمنع خطاب الكراهية ومكافحته وتعزيز ثقافة التسامح والتفاهم. وقد تبادلوا الممارسات الجيدة التي يتم تنفيذها على المستويين الوطني والإقليمي، فضلاً عن التحديات المختلفة التي واجهوها.

وانطلاقاً من هذا المنظور، أقرّ المشاركون، من ناحية، بالأمثلة الإيجابية للتعايش السلمي بين الجماعات الدينية المختلفة في العديد من المجتمعات (إندونيسيا، على سبيل المثال، لديها "وحدة في التنوع" المنصوص عليها في سياستها الوطنية)؛ من ناحية أخرى، لوحظ الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به البرلمانات في إصدار تشريعات لحماية الأقليات الدينية ومكافحة التمييز والكراهية، وكذلك الحاجة إلى الحوار والتعاون بين الفاعلين الدينيين والسياسيين. وتم تسليط الضوء على الحاجة إلى التركيز على العلاقات بين الأديان، وتحديدًا بين المسلمين، (مع الشرق الأوسط ومنطقة الساحل كمثال أساسي)، وكذلك على أهمية حماية المواطنين من إساءة استخدام المفاهيم الدينية التي يمكن أن تشكل تهديداً للمجتمع. ونُظر إلى نقص التعليم على أنه تهديد رئيسي للمجتمعات المسلمة وللوثام. كما أشار أعضاء فريق المناقشة أيضاً إلى مسؤولية البرلمانات في النظر في حقوق غير المواطنين، والعلاقة بين حرية الدين وحرية التعبير، وكلاهما من الحقوق الأساسية للإنسان التي ينبغي التمسك بها.

وبعد النقاشات، كان هناك اتفاق واسع على:

- أهمية موضوع ورشة العمل كقضية أساسية للبرلمانات
- أهمية التشريعات لمكافحة التمييز والكراهية وحماية الأقليات وحماية حرية الدين / المعتقد وحرية التعبير
- الحاجة إلى زيادة التعاون بين الفاعلين الدينيين والسياسيين، ولا سيما البرلمانيين
- حاجة البرلمانات لإشراك القادة الدينيين لتعزيز قيم التعايش والتسامح والأخوة
- حاجة البرلمانيين لدعم المواطنة وتعزيز التعليم بخصوص المواطنة.

6. ورشة عمل: المشاركة العامة في عمل البرلمانات: التحديات والفرص والممارسات الجيدة

تم تنظيم ورشة العمل، التي عقدت في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد جمعت بين البرلمانيين والأمناء العام لمناقشة وتبادل الخبرات حول ممارسة المشاركة العامة في عمل البرلمانات.

وافتح الاجتماع بعرض قدمه الاتحاد البرلماني الدولي حول التقرير البرلماني العالمي القادم بشأن المشاركة العامة، تلاه مداخلة من قبل السيد سي. شوفيل، الرائد العالمي والجهة المنسقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأدارت النقاش السيدة ب. تياوا (جنوب إفريقيا).

وأقر المشاركون بانخفاض مستوى الثقة بالمؤسسات التشريعية، وأن هناك حاجة للاستماع عن كثب إلى الجمهور وإشراكهم بشكل أفضل في عمليات صنع القرار. وتبادلوا المعلومات حول آليات المشاركة في برلماناتهم والتحديات التي واجهوها.

وأكد ممثلون من البيرو ومملكة البحرين على الدور الرائد للبرلمانيين في التواصل مع الجمهور. كما أكدت المناقشة أيضاً على التحدي المتمثل في الانخراط بشكل هادف مع الآلاف من الأشخاص الذين قد يمثلهم أحد أعضاء البرلمان على الرغم من دعم الإدارة البرلمانية للبرلمانيين من خلال، من بين أمور أخرى، توفير الموارد المالية للحفاظ على المناصب في دوائرهم الانتخابية.

وقدم المشاركون أمثلة على ممارسات مشاركتهم العامة. على سبيل المثال، يقوم البرلمان الهندي بإعلام الجمهور بمشاريع القوانين عن طريق نشر موجزات للمعلومات. كما يتلقى عرائض إلكترونية وينظم زيارات ميدانية ويدعو الجهات المعنية إلى اجتماعات في البرلمان.

وأعطى ممثل برلمان المملكة المتحدة مثلاً حول كيفية تأثير الالتماسات البرلمانية بشكل كبير على عملية تطوير السياسة. وفي إشارة إلى حالة معينة أوضح أنه بمجرد وصول الالتماسات العديدة إلى البرلمان، بدأ النقاش حول هذا الموضوع. وبعد المناقشة، أصدرت الحكومة إعلانات مهمة جديدة بشأن السياسة لمعالجة هذه القضية حتى قبل طرح التشريع في البرلمان. لم تكن هذه الحالة بالذات جزءاً من جدول الأعمال التشريعي وربما لم تكن لتصل إلى البرلمان في المستقبل القريب من دون حشد عام.

وتناول أحد أعضاء البرلمان من جنوب إفريقيا الحاجة إلى تعميم المشاركة العامة بشكل أفضل عبر عمل البرلمان بأكمله وجمع بيانات مفصلة عن المشاركين المنخرطين في الأنشطة. وأعرب المشاركون عن اهتمامهم بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأخرى لتعزيز عملهم في مجال المشاركة العامة.

7. إطلاق كتيب إرشادي حول التشريع المراعي للمنظور الجندري

وفقاً لبيانات البنك الدولي، لا يزال لدى العديد من البلدان قوانين أو أحكام تمييزية في مدوناتهما القانونية. وعلى سبيل المثال:

- ليس لدى ما يقارب 40 بلداً حماية قانونية ضد العنف المنزلي
- لا تتمتع أكثر من 100 بلد بتشريعات تجرم الاغتصاب الزوجي
- في 45 بلداً، لا يمكن للنساء أن يحصلن على الطلاق مثل الرجال.

ويتضمن الكتيب الإرشادي الجديد حول سن القوانين المراعية للمنظور الجندري، الذي نشره الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على دراسات حالة عن الممارسات البرلمانية الجيدة من جميع أنحاء العالم، إما في إجراء إصلاحات قانونية أو في الطرق التي تتعامل بها البرلمانات مع حالة المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وتم إطلاق الكتيب الإرشادي في منتدى النساء البرلمانيات وخلال جانب مخصص من الجمعية العامة.

8. إطلاق التقرير الإقليمي حول التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمانات في إفريقيا

أطلق الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الإفريقي الكتيب الإرشادي الجديد حول التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمانات في إفريقيا.

وهذه هي الدراسة الثانية في سلسلة دراسات إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي، بعد تقرير العام 2018 عن البرلمانات الأوروبية.

وتكشف الدراسة الإفريقية أن:

- 80 بالمئة من النساء البرلمانيات اللواتي تمت مقابلتهم تعرضن للعنف النفسي في البرلمان
- 67 بالمئة تعرضن لسلوك أو كلمات متحيزة جنسياً
- 40 بالمئة تعرضن للتحرش الجنسي و23 بالمئة تعرضن للعنف الجسدي.

وتم إصدار التقرير في منتدى النساء البرلمانيات وخلال جانب مخصص من الجمعية العامة.

9. إطلاق المبادئ التوجيهية للبرلمانيين بشأن إعداد الموازنة لأهداف التنمية المستدامة

تحدد الضغوط المالية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بإعاقة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030.

وللمساعدة في التخفيف من حدة هذه المخاطر، نشر الاتحاد البرلماني الدولي أداة جديدة للبرلمانيين: مبادئ توجيهية للبرلمانيين بشأن إعداد الموازنة لأهداف التنمية المستدامة. من قمع الثغرات الضريبية إلى استخدام الإحصاءات الوطنية لتتبع التقدم، يمتلك البرلمانيون مجموعة من الخيارات تحت تصرفهم لتمويل أهداف التنمية المستدامة.

وتم إطلاق المبادئ التوجيهية في اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والترويج لها خلال الجمعية العامة.

10. حملة أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!

للاستفادة من فرصة الجمعية العامة ذات الحضور الشخصي، كان من الممكن حشد البرلمانيين من جميع أنحاء العالم للاشتراك في حملة تجديد شباب البرلمانات في كل مكان.

وكانت الكيئة المخصصة بمثابة النقطة المحورية للضغط المكثف ولتوزيع النشرات من أجل تشجيع البرلمانيين على التعهد بالحملة.

وتعهد ما يقارب الـ 150 برلماناً جديداً بتشجيع المزيد من مشاركة الشباب في البرلمان.

سادساً - ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد

تم ملء المراكز الشاغرة في مختلف اللجان وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي، وفيما يلي نتائج الانتخابات والتعيينات:

الانتخابات والتعيينات

1. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاثة التالية أسماؤهم في اللجنة التنفيذية لمدة أربع سنوات تنتهي ولايتهم في تشرين الأول/ أكتوبر 2025:

المجموعة الإفريقية

- سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

مجموعة 12+

- السيدة أولغا كيفالوجياني (اليونان)
- السيد خوسيه إغناسيو إيشانيز (إسبانيا)

2. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

عينت اللجنة التنفيذية الأعضاء التاليين:

- السيدة آجي ديارا ميرغان كانوتي (السنغال)
- معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)
- السيد أكمل سعيدوف (أوزبكستان)
- السيدة ليسيا فاسيلنكو (رئيسة مكتب النساء البرلمانيات)

3. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات الممثلة الإقليمية التالية في مكتب النساء البرلمانيات:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة يوندراي تشينبات (منغوليا)

كما انتخب المنتدى نائباً ثانياً للرئيس:

- السيدة ويلما بيداد أندراي مونيوز (الإكوادور)

رحب المكتب بعضوي المكتب الجديدتين بحكم منصبيهما:

- السيدة أولغا كيفالوجياني (اليونان)

- السيدة ميريتسيل باتيت لاما (إسبانيا)

4. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الأربعة التالية أسماؤهم لمدة أربع سنوات تنتهي ولايتهم في تشرين الأول/ أكتوبر 2025:

- سعادة السيد كريم عبد الكريم درويش (جمهورية مصر العربية)

- السيدة نادية عيسى (فرنسا)

- السيد مرداني علي سيراه (إندونيسيا)

- سعادة الدكتورة شيخة عبيد سالم خليف الطنجي (دولة الإمارات العربية المتحدة)

- شاعر

انتخبت اللجنة السيد جينارو ميغليوري (إيطاليا) رئيساً تالياً لها.

5. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاثة التالية أسماؤهم لمدة أربع سنوات تنتهي ولايتهم في تشرين الأول/ أكتوبر 2025:

المجموعة الإفريقية

- السيدة فرانسيس ميومبا فوراها (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

مجموعة أوراسيا

- السيد أوجينيو سينشيفيسي (جمهورية مولدوفا)

- السيدة إلينا أفاناسييفا (روسيا الاتحادية)

6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

لا يزال يرد شاغر لمسهل واحد في هذه المجموعة.

7. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

انتخب المجلس الحاكم سبعة أعضاء لمدة أربع سنوات تنتهي ولايتهم في تشرين الأول/ أكتوبر 2025:

المجموعة الإفريقية

- سعادة السيد منذر بون (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)
- السيد محمّد كاريدو (النيجر)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة إيفا عبد الله (جزر المالديف)

مجموعة أوراسيا

- السيد سيرجي راشكوف (بيلاروسيا)
- شاغر

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ألينا غونزاليس (بنما)

مجموعة +12

- السيد آفي ديختر (إسرائيل)

المجموعة العربية

- سعادة السيد كريم عبد الكريم درويش (جمهورية مصر العربية) (نيسان/ أبريل 2023)

قررت المجموعة ترشيح سعادة السيد كريم عبد الكريم درويش خلفاً لمعالي الدكتور علي عبد العال لإكمال الولاية حتى نيسان/ أبريل 2023 (جمهورية مصر العربية).

8. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

عين المجلس الحاكم العضو التالي لمدة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2025:

مجموعة أوراسيا

- السيد فيكتور سبينو (جمهورية مولدوفا)

9. المدققون الداخليون لحسابات العام 2022

عين المجلس الحاكم المدققين الداخليين التاليين لحسابات العام 2022:

- السيد أندريس جريفروي (بلجيكا)
- السيدة هيلي جارفينن (فنلندا)

10. اللجان الدائمة

بالإضافة إلى المشاورات داخل المجموعات الجيوسياسية حول الصيغة المتفق عليها لتوزيع مناصب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الدائمة، تم انتخاب أصحاب المناصب التاليين لدورة السنتين القادمة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 - تشرين الأول/ أكتوبر 2023:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

الرئيس: سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الاحبائي (دولة قطر)
نائب الرئيس: السيدة حسميك هاكوبيان (أرمينيا)
سعادة السيد أحمد التوزي (المملكة المغربية) ليكمل ولاية سعادة السيد إدريس الإدريسي (المملكة المغربية).

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

الرئيسة: السيدة أغنيس ميولدر (هولندا)
نائب الرئيس: السيد ويفين ويليام (سيشيل)

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

الرئيس: السيد أسيسكومار جاجاديين (سورينام)
نائب الرئيس: السيدة باتسوخ سارانشيمنغ (منغوليا)

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

الرئيس: السيدة صوفيا عبدي نور (كينيا)

نائب الرئيس: السيد لوران ويرلي (سويسرا)

كما انتخبت اللجان الدائمة أيضاً الأعضاء التاليين في مكاتبها لمدة عامين (قابلة للتجديد) تنتهي ولايتهم في تشرين الأول/أكتوبر 2023:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

المجموعة الإفريقية

- السيد زكرياو محمد غالادما (نيجيريا) ليكمل الولاية الثانية لنيجيريا (نيسان/أبريل 2023).

مجموعة أوراسيا

- السيدة هسميك هاكويان (أرمينيا) لتكمل الولاية الثانية لأرمينيا (نيسان/أبريل 2023)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة كورينا كانو كوردوبا (بنما) - الولاية الأولى

تم انتخاب سعادة السيد أحمد التوزي (المملكة المغربية) ليكمل الولاية الأولى للمملكة المغربية (نيسان/أبريل 2023).

وتم انتخاب السيد إتيان بلان (فرنسا) ليكمل الولاية الثانية لفرنسا (تشرين الأول/أكتوبر 2023).

وتم انتخاب سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الاحبابي (دولة قطر) لولاية ثانية (تشرين الأول/أكتوبر

2023).

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

المجموعة العربية

- سعادة الدكتور حمد المطر (دولة الكويت) - الولاية الأولى

- سعادة السيد نضال العلو (الجمهورية العربية السورية) - الولاية الأولى

مجموعة أوراسيا

- السيدة تسوفينار فاردانيان (أرمينيا) - الولاية الأولى

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد كرايسيد تونتيسيرين (تايلاند) ليحل محل السيد أي. سيريواتاناوات ويكمل الولاية الثانية لتايلاند

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

المجموعة الإفريقية

- السيدة إستر نيكولاس ماتيكو (جمهورية تنزانيا المتحدة) - الولاية الأولى

المجموعة العربية

- سعادة الدكتور علي بن فطيس المري (دولة قطر) ليكمل ولاية سعادة السيد دحلان بن جمعان بن بشير الحمد (دولة قطر).

مجموعة أوراسيا

- السيد هايك كونجوريان (أرمينيا) - الولاية الأولى

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد أسيسكومار كاجاديين (سورينام) - الولاية الأولى. ويحل السيد كاجاديين محل السيد غابرييل بوريك (تشيلي)، الذي انتهت ولايته، كعضو في المكتب.

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

مجموعة أوراسيا

- السيدة هيريكناز تيغرانيان (أرمينيا) - الولاية الأولى
- السيدة إرسيليا قطراوي (جمهورية مولدوفا) - الولاية الأولى

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة سينثيا لوبيز كاسترو (المكسيك) - الولاية الأولى

مجموعة 12+

- السيدة إيفا ليند (السويد) - الولاية الأولى

المجموعة العربية

- سعادة الدكتور عبید محمد المطيري (دولة الكويت) ليكمل ولاية سعادة السيد أحمد محمد الحمد (دولة الكويت).

11. مقرر الجمعية العامة الـ 145

كمقررين مشاركين للبند الموضوع الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية الإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترعاها الدولة:
عيّنت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان:

- السيد يوهان وادفول (ألمانيا)
- السيد فضلي زوون (إندونيسيا)
- السيدة سيلفيا نان (الأوروغواي)

12. التناوب على رئاسة اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي حتى العام 2033

اعتمدت المجموعات الجيوسياسية نظاماً مقترحاً للتناوب، وأحاط المجلس الحاكم علماً بذلك فيما بعد. وسيكفل النظام أن:

- تتولى كل مجموعة جيوسياسية منصب رئيس ونائب رئيس كل لجنة دائمة مرة واحدة
- تتناوب كل لجنة دائمة بين الرجال والنساء لشغل مناصبها القيادية (رئيسة ونائب رئيس، يليها رئيس ونائب رئيس امرأة، أو العكس بالعكس)
- كل دورة مدتها سنتان لها عدد متساو من الرؤساء ونواب الرئيس من الرجال والنساء

تاريخ	اللجنة الدائمة	الرئاسة	الجندير	نائب الرئيس	الجندير
2023-2021	السلم والأمن الدوليين	المجموعة العربية	رجل	مجموعة أوراسيا	امرأة
	التنمية المستدامة	مجموعة +12	امرأة	المجموعة الإفريقية	رجل
	الديمقراطية وحقوق الإنسان	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	رجل	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	امرأة
	شؤون الأمم المتحدة	المجموعة الإفريقية	امرأة	مجموعة +12	رجل
2025-2023	السلم والأمن الدوليين	مجموعة أوراسيا	امرأة	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	رجل
	التنمية المستدامة	المجموعة الإفريقية	رجل	المجموعة العربية	امرأة
	الديمقراطية وحقوق الإنسان	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	امرأة	أوراسيا	رجل
	شؤون الأمم المتحدة	مجموعة +12	رجل	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	امرأة
2027-2025	السلم والأمن الدوليين	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	رجل	مجموعة +12	امرأة
	التنمية المستدامة	المجموعة العربية	امرأة	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	رجل
	الديمقراطية وحقوق الإنسان	مجموعة أوراسيا	رجل	المجموعة الإفريقية	امرأة
	شؤون الأمم المتحدة	البحر الكاريبي	امرأة	المجموعة العربية	رجل

رجل	مجموعة إفريقيا	امرأة	مجموعة +12	السلم والأمن الدوليين	2029-2027
امرأة	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	رجل	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	التنمية المستدامة	
رجل	مجموعة +12	امرأة	مجموعة إفريقيا	الديمقراطية وحقوق الإنسان	
امرأة	مجموعة أوراسيا	رجل	مجموعة العربية	شؤون الأمم المتحدة	
امرأة	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	رجل	مجموعة إفريقيا	السلم والأمن الدوليين	2031-2029
رجل	مجموعة أوراسيا	امرأة	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	التنمية المستدامة	
امرأة	مجموعة العربية	رجل	مجموعة +12	الديمقراطية وحقوق الإنسان	
رجل	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	امرأة	مجموعة أوراسيا	شؤون الأمم المتحدة	
رجل	مجموعة العربية	امرأة	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	السلم والأمن الدوليين	2033-2031
امرأة	مجموعة +12	رجل	مجموعة أوراسيا	التنمية المستدامة	
رجل	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	امرأة	مجموعة العربية	الديمقراطية وحقوق الإنسان	
امرأة	مجموعة إفريقيا	رجل	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	شؤون الأمم المتحدة	

سابعاً - الاجتماع التنسيقى للمجموعة البرلمانية العربية

عقدت المجموعة البرلمانية العربية اجتماعها التنسيقى، حيث ترأست الاجتماع معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين، نيابة عن رئيس الاتحاد البرلماني العربي، الذي انعقد يوم الخميس، الواقع في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، من الساعة 17:00 حتى الساعة 19:00، في قاعة باريس / قصر البلدية للمؤتمرات IFEMA، الطابق الأول، للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 143، والدورة 208 للمجلس الحاكم، وضمن جدول الأعمال البنود التالية:

- 1- إقرار جدول الأعمال.
- 2- الاستماع لعرض من معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.
- 3- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم.
- 4- الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد (إن وُجدت).
- 5- ما يستجد من أعمال.

البند الأول من جدول الأعمال:

إقرار جدول الأعمال:

بعد استعراض جدول الأعمال، تمت الموافقة عليه وشرع بالبدء بالاجتماع.

البند الثاني من جدول الأعمال:

تقرير ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي:

عرض معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة، تقريره مبيناً فيه الأمور التي تم التوافق عليها خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية.

معالي / فوزية بنت عبدالله زينل الموقرة

رئيسة مجلس النواب بمملكة البحرين الشقيقة، رئيسة الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية،

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس البرلمانية العربية الشقيقة،

الأخوة والأخوات الزملاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..،

يسعدني أن أستعرض لكم تقرير مشاركتي في أعمال الدورة الـ (286) للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني

الدولي، كممثل للمجموعة العربية، حيث عقدت اللجنة (6) اجتماعات كانت (4) منها بصورة افتراضية

واجتماعين على هامش الدورة الحالية لجمعية الاتحاد.

وسيغطي هذا التقرير القضايا التي تمت مناقشتها في أعمال اللجنة، خاصة الاستراتيجية الجديدة للاتحاد

الدولي، والتجديد للأمين العام الحالي للاتحاد البرلماني الدولي.

د. علي راشد النعيمي

ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية

1- استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي (2022 - 2026):

- ناقشت اللجنة التنفيذية بشكل مستفيض التحضير للاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، حيث عينت اللجنة التنفيذية خلال الفترة الماضية بالتعاون مع الأمانة العامة للاتحاد شركة استشارية للمساعدة في إعداد الاستراتيجية الجديدة للاتحاد، وقامت الشركة بمخاطبة جميع البرلمانات الأعضاء، وأصحاب المصلحة، لاقتراح ما يروونه مناسباً من مقترحات لتضمينها في الاستراتيجية. ووفقاً للإحصائية التي تم عرضها خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية، شارك أكثر من 900 فرداً من 107 دول في هذه العملية. وبناء على تلك الدراسات والاستبيانات، أكد المشاركون على أهمية تغطية الاستراتيجية الجديدة للتحديات الحالية والمرتبطة بالتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في العالم، والتي تفاقمت بسبب الأزمة الصحية الأخيرة (كوفيد-19). بالإضافة إلى تزايد الاستبداد والقيود على أعضاء البرلمانات، وعدم الاستقرار السياسي. كما أضاف المشاركون بضرورة التركيز على قضايا التغيير المناخ، وتحديات الرقمنة، والقضايا المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.
- وبناء على ما تم ذكره، قامت الأمانة العامة للاتحاد بالتعاون مع الشركة الاستشارية باستعراض مقترحين على اللجنة التنفيذية، لاختيار المقترح الأنسب في رسم الاستراتيجية الجديدة للاتحاد. وفي الاجتماع الذي عقد بتاريخ 21 يوليو 2021م، وافقت اللجنة التنفيذية بالإجماع على اختيار الخيار الثاني المعروض، والمبني على تقليص الأهداف الثمانية للاتحاد البرلماني الدولي في الاستراتيجية السابقة إلى خمسة أهداف يتم التركيز عليها. وتم تصميم الأهداف الاستراتيجية الخمسة الجديدة المترابطة للاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز عمل الاتحاد وتعميق تأثيره بطريقتين، أولاً: سيركز الاتحاد البرلماني الدولي جهوده على المجالات التي حققت فيها المنظمة أفضل النتائج حتى الآن، ثانياً: سوف يتم التركيز على مرونة البرلمانات، وزيادة التركيز على الإدماج الأوسع للفئات المهمشة وتعزيز المساءلة لكل من البرلمانات الأعضاء والأمانة العامة.
- والأهداف الخمسة هي:

- بناء برلمانات فعالة وذات صلاحية: والذي سيركز فيها الاتحاد على مساعدة البرلمانات في مواجهة التحديات العالمية المختلفة، وضمان قدرة البرلمانيين في ممارسة مهامهم بجرية وأمان. وستُعطى الأولوية في هذا الهدف لبرلمانات البلدان الخارجة من الصراع أو تمر بمرحلة انتقالية.

- **البرلمانات الشاملة:** ويقصد بها أن تكون البرلمانات ممثلة من جميع شرائح المجتمع مع ضمان التوازن بين الجنسين. سيعتمد الاتحاد من خلال هذا الهدف على زيادة أنشطته وبرامجه الخاصة بالمساواة بين الجنسين وقضايا الشباب، وتعزيز التواصل مع البرلمانات الأعضاء.
- **بناء برلمانات مرنة ومبتكرة:** يركز هذا الهدف على بناء برلمانات مرنة وذكية ومبتكرة، حيث أثبتت جائحة كوفيد-19 الحاجة لمواجهة التحديات العالمية المختلفة، من خلال المرونة وسهولة التكيف مع المتغيرات، مع ضمان الابتكار. وسيقوم الاتحاد البرلماني الدولي من خلال هذا الهدف، بدعم البرلمانات الأعضاء في بناء قدراتها لتوقع المستقبل بشكل أفضل، وتسريع الابتكار العلمي والتكنولوجي لديها. كما سيسهل الاتحاد تبادل التعلم عبر الإنترنت بين البرلمانيين والموظفين، وخلق فرص لهم للتواصل وتبادل الخبرات، والتعرف بشكل مشترك على التحديات والاستجابة لها.
- **تعزيز الترابط والتضامن البرلماني:** يعمل هذا الهدف على تعزيز العلاقة والتواصل بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء، بالإضافة إلى التعاون البرلماني بين مختلف البرلمانات الوطنية، وتعزيز تواصلها مع المنظمات الدولية، كما سيعجل بإيجاد حلول سياسية وطنية وإقليمية ومتعددة الأطراف للقضايا العالمية الرئيسية من خلال تحفيز التعاون والعمل بين البرلمانات من خلال الأحداث الإقليمية والعالمية، بما في ذلك جمعياته الرئيسية. كما سيعمل على زيادة تعزيز البعد البرلماني للتعددية والحوكمة العالمية بما في ذلك صوت البرلمانات في الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى. سيعطي الاتحاد البرلماني الدولي الأولوية للعمل البرلماني الجماعي بشأن: مكافحة تغير المناخ، وتعزيز برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتعزيز السلام والأمن، والعمل من أجل التنمية المستدامة للجميع.
- **مساءلة عمل الاتحاد البرلماني الدولي:** يقصد بها تحقيق المزيد من التعاون والشفافية في العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء، ووضع آلية لمتابعة قرارات الاتحاد وتقييمها. وعلى مستوى الأمانة العامة، سوف يهدف الاتحاد البرلماني الدولي إلى توسيع جهوده الحالية نحو التحول الرقمي، وتحقيق "IPU الأخضر" (أي الحياد الكربوني) خلال فترة الاستراتيجية الجديدة، ومواصلة العمل نحو ضمان التوازن بين الجنسين على مستوى الأمانة العامة، وتطوير وتطبيق نظام واسع للرصد والتقييم والتعلم سيسمح بتتبع التقدم المحرز في الأهداف الاستراتيجية والإبلاغ عنه للبرلمانات الأعضاء والموظفين والجمهور على أساس سنوي.

ومن خلال مشاركتي في أعمال اللجنة، وخاصة في هذا البند، أكدت على ضرورة تغطية الاستراتيجية الجديدة لمتطلبات جميع المناطق الجيوسياسية وكسب الثقة من جميع البرلمانات الأعضاء، ولعب الاتحاد والبرلمانات دوراً أكبر على المستوى الدولي وضرورة التفكير خارج الصندوق وليس مجرد تكرار أولويات الحكومات. وأضفت في مداخلتي أيضاً، ضرورة الاستماع لمتطلبات جميع المناطق الجغرافية، وبناء جسور الثقة وكسب تأييد البرلمانيين حول العالم، حيث أن لكل منطقة تحديات تختلف عن المناطق الأخرى، مما يتطلب أن يخلق الاتحاد البرلماني الدولي ثقافة يمكن فيها البرلمانيين للعمل معاً على المستويين الإقليمي والدولي. كما أشرت بأن لا يمكن تحقيق الديمقراطية وبناء برلمانات قوية دون التركيز على التحديات الحالية، وأهمها السلام والأمن. كما أشرت في مداخلتي أثناء استعراض الاستراتيجية، على أهمية أن تكون الاستراتيجية مرنة وقابلة للتغيير بناء على التحديات المستقبلية والأولويات القادمة، وضرورة التعاون مع البرلمانات الوطنية والاستماع لمتطلباتها دون فرض نموذج معين عليها.

2- الوضع المالي وميزانية الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022:

شاركت بصفتي أيضاً ممثلاً للمجموعة العربية في اللجنة الفرعية للشؤون المالية التابعة للجنة التنفيذية، حيث شاركت في ثلاثة اجتماعات لمراجعة الوضع المالي للاتحاد، والإعداد للموازنة الجديدة، والتي تزامنت مع إعداد الاستراتيجية الجديدة للاتحاد، والتي تعتبر مرحلة انتقالية لعملها.

وفي ضوء أزمة كوفيد-19 وتأثيراتها على مختلف الدول، لن تشهد موازنة الاتحاد للعام 2022 أية زيادة في المساهمات السنوية للبرلمانات الأعضاء. وبالتالي ستبلغ ميزانية الاتحاد للعام (2022)، مبلغ **18,005,900** فرنك سويسري، وستأتي أغلب هذه الإيرادات من المساهمات السنوية للبرلمانات الأعضاء، بالإضافة إلى المساهمات الطوعية أو المنح المقدمة من الشركاء الرئيسيين للاتحاد، وبعض البرلمانات الأعضاء. أما بشأن النفقات، فسيتم توزيع النفقات وفقاً للأهداف الخمس للاستراتيجية الجديدة، مع التركيز على تطوير الأدوات الخاصة بالتواصل والبيئة الإلكترونية للاتحاد، وتطوير تطبيقات داعمة لعقد الاجتماعات الافتراضية وتعزيز أدوات التواصل بين الاتحاد والبرلمانات الأعضاء.

ووفقاً للبيانات المالية للعام 2021، بلغ إجمالي الاشتراكات المتأخرة 1.2 مليون فرنك سويسري، بالتالي ستشهد بعض البرلمانات المتأخرة عن السداد لأكثر من ثلاثة سنوات وعددها عشرة تعليق عضويتها في الاتحاد وفقاً للمادة 5.3 من النظام الأساسي، ومن بين تلك البرلمانات ثلاثة برلمانات عربية وهي جزر القمر-ليبيا-السودان. وأما جيوتي ونظراً لتخلفها عن السداد لأكثر من عامين سيتم تقييد حضور ممثليها في جمعية الاتحاد وحرمانها من حقوق التصويت وفقاً للمادة 5.2 من النظام الأساسي.

3- تجديد ولاية الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي:

ناقشت اللجنة التنفيذية في اجتماعها المعقود بتاريخ 21 يوليو 2021م، الطلب المقدم من سعادة/ مارتن تشونجونج- الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، بشأن رغبته للترشح لولاية ثالثة (والأخيرة وفقاً للنظام) كأمين عام للاتحاد البرلماني الدولي، حيث وافقت اللجنة التنفيذية بالإجماع على إعادة انتخابه أميناً عاماً لولاية ثالثة مدتها أربعة سنوات تبدأ من 1 يوليو 2022 إلى 30 يونيو 2026، ورفع تلك التوصية للمجلس الحاكم للاعتماد النهائي.

4- الموافقة على طلبات المقدمة للانضمام للاتحاد:

قامت اللجنة التنفيذية في هذه الدورة بدراسة وإبداء الرأي حول الطلبات المقدمة للانضمام للاتحاد البرلماني الدولي، ومدى مطابقة تلك الطلبات مع شروط العضوية، ووافقت اللجنة على الطلبات المقدمة للانضمام بصفة مراقبين من البرلمان الإفريقي، واللجنة البرلمانية المشتركة لمجموعة الساحل الخمس، والمنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (PF-SALW)، والشبكة البرلمانية الدولية للتعليم (IPNEd) ومنظمة فرسان مالطا السيادية.

5- حالة بعض البرلمانات الأعضاء:

ناقشت اللجنة التنفيذية وفقاً لتخصصها تقريراً شاملاً حول حالة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد، والتي تمر دولها بمرحلة انتقالية أو تشهد تطورات سياسية أو تم حل برلمانها بطريقة غير دستورية. ومن بين هذه البرلمانات بعض البرلمانات العربية، حيث قررت اللجنة التنفيذية في هذه الدورة بتعليق عضوية السودان إلى أن يتم تشكيل برلماناً جديداً فيها.

6- تشكيل "مجموعة عمل الاتحاد البرلماني الدولي معني بالشفافية والمساءلة والانفتاح":

ناقشت اللجنة التنفيذية قرار المجلس الحاكم بدورته 207 في مايو 2021م، بشأن إنشاء مجموعة عمل معنية بالشفافية والمساءلة لمساعدة الاتحاد في زيادة شفافيته وتطوير عمله. وسيشكل الفريق من ستة أعضاء وفقاً لعدد المجموعات الجيوسياسية، على أن يكون العضو المرشح من أعضاء اللجنة التنفيذية.

البند الثالث من جدول الأعمال:

تبادل الآراء حول الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة، أو إضافية على جدول أعمال الجمعية، أو المجلس الحاكم:

عرض السيد الأمين العام للاتحاد البنود الطارئة، وتم التوافق على تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي للتنسيق مع الوفود البرلمانية العربية وتشكيل لجنة للتنسيق مع المجموعة البرلمانية الإسلامية والمجموعة البرلمانية الآسيوية والمجموعة البرلمانية الإفريقية.

البند الرابع من جدول الأعمال:

الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد:

وفيما يتعلق بالمناصب الشاغرة، تم الاتفاق على تسمية ممثلي المجموعة البرلمانية العربية في كافة الشواغر لملاء لجان الاتحاد وهيئاته المختلفة الشاغرة أو التي تم استبدال أعضاء فيها.

ثامناً - الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم الجمعة الموافق 26 نوفمبر 2021 من الساعة 11:30 إلى الساعة 13:30 وذلك في قاعة باريس بالطابق الأول من مركز المؤتمرات الدولية بمدينة مدريد (مركز IFEM - Palacio Municipal)، وذلك للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 143، والدورة 208 للمجلس الحاكم، واتخاذ موقف موحد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

تاسعاً - الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الآسيوية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم الجمعة الموافق 26 تشرين الثاني / نوفمبر 2021 من الساعة 16:00 إلى الساعة 17:30 وذلك في قاعة روما في مركز المؤتمرات الدولية بمدينة مدريد (مركز IFEM - Palacio Municipal)، وذلك للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 143، والدورة 208 للمجلس الحاكم، واتخاذ موقف موحد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

عاشراً - الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإفريقية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم الخميس الموافق 25 تشرين الثاني / نوفمبر 2021 في مركز المؤتمرات الدولية بمدينة مدريد (مركز Palacio Municipal) IFEM-، وذلك للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 143، والدورة 208 للمجلس الحاكم، واتخاذ موقف موحد بشأنها. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة، وكذلك الشواغر المخصصة لها.

إحدى عشر- أنشطة الاتحاد البرلماني العربي

قامت الأمانة العامة بإعداد مذكرة تفصيلية ومذكرة موجزة، عن أعمال الجمعية العامة الـ 143، والاجتماعات ذات الصلة، كما تم العمل على ترجمة وتوزيع جميع الوثائق التي نشرت خلال انعقاد اجتماعات الجمعية العامة، والمجلس الحاكم، واللجان الدائمة والهيئات الأخرى، كما شاركت في كافة الفعاليات الرئيسية والجانبية، أثناء انعقاد الجمعية، والمجلس الحاكم، وقامت بالتنسيق بين الوفود البرلمانية، والإسلامية، والآسيوية، والإفريقية، وكانت على اتصال دائم مع الوفود البرلمانية العربية، ووضعها بصورة آخر المستجدات، كذلك التقى الأمين العام، بكل من أمين عام الاتحاد البرلماني الإفريقي، وأمين عام الجمعية البرلمانية الآسيوية، وعددٍ من رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة، بالإضافة إلى التواصل والتنسيق مع رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد، حول كافة القضايا التي تم المجموعة البرلمانية العربية.

والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، تأمل من كافة المجالس والبرلمانات العربية الموقرة، إبداء أية ملاحظات أو اقتراحات من شأنها، أن تساهم في تطوير عمل الأمانة العامة خدمةً للمجالس والبرلمانات الأعضاء.

كان هذا تقريراً موجزاً عن أعمال الجمعية الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة 208 للمجلس الحاكم، والعمل جارٍ على ترجمة التقرير النهائي الذي صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبَل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وتزويد البرلمان العربي الموقرة به تعميماً للفائدة.

مكرراً أمني أن يحقق هذا التقرير الفائدة المرجوة، ورجائي إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير نوعية التقارير المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة.

والأمانة العامة حريصة كل الحرص، على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية، بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعمها المجموعة.

برجاء التكرم بالاطلاع والعلم وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

فايز الشوابكة



الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي